الدفاع الوطني

مجلة سنوية استراتيجية - تصدر عن كلية الدفاع الوطني - العدد الحادي عشر | يونيو | 2024

خالد بن محمد بن زايد:
تعزيز ثقافة الأمن الوطني، وتسخير جميع القدرات اللازمة لمواكبة متغيرات البيئة الاستراتيجية

كلمة القائد

اللواء الركن
سالم سعيد بن حرمل الشامسي
قائد كلية الدفاع الوطني

في زمنٍ تتسارع فيه الأحداث وتتطور فيه النظريات وتتعدد فيه الاستراتيجيات على مختلف مجالاتها السياسية، والعسكرية، والأمنية، والاقتصادية، والإعلامية وغيرها الكثير، وما تشهده البيئة الاستراتيجية الإقليمية والدولية من تحولات جذرية، وتصاعد التحديات الأمنية، والتهديدات الجيوسياسية، يبرز دور كلية الدفاع الوطني، هذا الصرح العلمي الرائد بنشر المعرفة، وتعزيز الفكر الاستراتيجي في مجالات الأمن الوطني.

في هذا الإطار، تسعى مجلة كلية الدفاع الوطني إلى توفير منصة علمية رفيعة المستوى للقادة، وللباحثين، والمفكرين لطرح أفكارهم وتحليلاتهم حول القضايا الاستراتيجية الملحة، حيث تشكل المجلة منبرًا للتفكير والتحليل الاستراتيجي لهذه القضايا الحيوية، والبحث عن حلول مبتكرة وآفاق جديدة للتعامل معها، الأمر الذي يسهم في إثراء الفكر الاستراتيجي وتعميق الفهم للتحديات المعقدة في ظل متغيرات البيئة الاستراتيجية المتسارعة، وتبرز أيضاً الحاجة الملحة لقادة على درجة عالية من الكفاءة والفهم الاستراتيجي، قادرين على التعامل مع هذه التحديات بحكمة ورؤية ثاقبة.

في هذا السياق تجدد كلية الدفاع الوطني كمؤسسة تعليمية متميزة، التزامها بإعداد وتأهيل القيادات العسكرية والمدنية، ورفع قدراتهم على تحديد وتقييم تحديات الأمن الوطني والإقليمي والدولي، وفهم أسس ومتطلبات إدارة وتوظيف موارد الدولة من أجل حماية المصالح الوطنية، يتم ذلك من خلال تطوير قدراتهم على البحث، والتحليل، والنقد، والتقييم، ومهارات الحوار ضمن بيئة تعليمية تفاعلية وبحثية من خلال برامج متكاملة تجمع بين الجوانب النظرية والتطبيقية، ويأتي البحث والتحليل والنقد جزءاً مهماً في منهاجها الأكاديمي، ومسيرة منتسب دورة الدفاع الوطني، إذًا من خلال – ما تقدم- سيكون قادراً على التمييز والتقييم عند دراسة وتحليل مفهوم الأمن الوطني وأبعاده الاستراتيجية وتحدياته الحالية والمستقبلية.

في هذا العدد من مجلة كلية الدفاع الوطني، سيجد القراء مجموعة متنوعة من الأبحاث والدراسات المتخصصة التي تتناول قضايا حيوية مثل التحديات والتهديدات الأمنية في الإقليم وفي العالم، والتطورات في مجال التكنولوجيا العسكرية، والسياسة الخارجية، والتحليلات الاستراتيجية، والمخاطر الأمنية ومستوياتها، والتعاون الدولي بكل أشكاله، والتحولات الجيوسياسية، وسباقات التسلح والنزاعات الدولية، والتغيرات المناخية وغيرها الكثير من التهديدات والتحديات التي تتطلب جهوداً مشتركة للتعامل معها وحماية الأمن والاستقرار العالميين.

كما يسرني أن أتقدم بالتهنئة لخريجي دورة الدفاع الوطني الحادية عشرة، داعياً إياهم إلى تحمل أعباء المسؤولية الملقاة على عاتقهم بكل اقتدار وإخلاص، والعمل بروح الفريق الواحد لخدمة مصالح وطننا الغالي وحماية أمنه واستقراره.

وفي الختام، أتوجه بجزيل الشكر والامتنان لجميع المساهمين الكرام في هذا العدد ما بذلوه من جهود متميزة، وعلى المقالات القيّمة التي أثرت المجلة، كما اتقدم بخالص التقدير والعرفان لأعضاء هيئة تحرير مجلة الدفاع الوطني على ما أولوه من اهتمام وجهد مثمر في إعداد وإخراج هذا العدد، إننا لنأمل أن يجد القراء الأعزاء فيه ما يثري معارفهم، وأن يستمتعوا بمضامينه القيّمة والمتنوعة.

الدفاع الوطني

مجلة سنوية استراتيجية تصدر عن كلية الدفاع الوطني
وزارة الدفاع – الإمارات العربية المتحدة
تأسست في يونيو عام 2014

الغلاف

خالد بن محمد بن زايد:
تعزيز ثقافة الأمن تعزيز ثقافة الأمن الوطني، وتسخير جميع القدرات اللازمة لمواكبة متغيرات البيئة الاستراتيجية

الإشراف العام:
اللواء الركن/ سالم بن حرمل الشامسي

رئيس التحرير:
العميد الركن/ فرج مبارك الشامسي

مدير التحرير:
العقيد الركن/ سالم راشد الزعابي

هيئة التحرير:
العقيد دكتور/ غازي محمد الباكري
المقدم دكتور / محمد خلفان المحيربي
الدكتور/ محمد عيسى النوبي
جميلة سالم الكعبي
الدكتور/ فتحي أبوبكر المراغي
الدكتور/ شادي أحمد محمد

سكرتارية التحرير:
موزة عادل الشيب
عائشة سالم السويدي

التدقيق اللغوي:
انطوني جون بيل

الإخراج والتصميم:
آمنة مبارك الزعابي
ليام كلايتون

التصوير:
محمد رمضان

البريد الإلكتروني:
hr@ndc.ac.ae

www.ndc.ac.ae

المحتويات

08

الإمارات والانحياز إلى خيار الاستقرار والازدهار

12

الاستدامة الصحية خارطة طريق نحو جودة الحياة

34

الجنوب العالمي والتأثير المتزايد في النظام الدولي

58

القوات المسلحة الإماراتية من القوة الصلبة إلى القوة الذكية

كلمة التحرير

العميد الركن
فرج مبارك الشامسي
رئيـس التحريــر

يُسعدنا أن نقدم لكم العدد الحادي عشر من مجلة كلية الدفاع الوطني، معبرين عن التزامنا بنشر المعرفة والبحث العلمي في مجالات الأمن الوطني، في هذا العدد، نسلط الضوء على جانب من الإنجازات التي حققتها دولة الإمارات العربية المتحدة، وعدد من المقالات والمواضيع آملين أن تسهم في فهم القضايا الاستراتيجية الراهنة.

في عالم متغير تسوده التحديات والتهديدات، إلى جانب الفرص، تبرز أهمية امتلاك المعرفة والفهم لمواكبة هذه المتغيرات والتكيف معها بحكمة، والاستفادة من الفرص الناشئة على أكمل وجه، لا شك أن دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجًا ملهمًا في هذا الصدد، حيث تمكنت من مواجهة التحديات والتهديدات وحولتها إلى فرص، وتحتل اليوم مكانة رائدة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وتتمتع باقتصاد متنوع ومزدهر، وحققت إنجازات في شتى المجالات، من بينها البنية التحتية المتطورة، والقطاعات الاقتصادية الحيوية، والتنمية البشرية والاجتماعية، والقوة الناعمة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، واستضافة العديد من الشركات العالمية الرائدة، وتضطلع الدولة أيضًا بدور محوري في المجالات الثقافية والرياضية والسياحية، حيث تستضيف العديد من الفعاليات والمحافل الدولية الهامة، مما يعزز مكانتها كمركز عالمي للأعمال والابتكار، كما تولي الدولة اهتمامًا كبيرًا بالتعليم والبحث العلمي، وتستثمر في البنية التحتية التعليمية والمراكز البحثية المتطورة، الأمر الذي يسهم في نشر المعرفة وقيم التسامح والانفتاح على الثقافات المختلفة، هذه الإنجازات تجسد الإرادة والعزيمة الراسخة للقيادة الرشيدة، وتعكس تلاحم الشعب الإماراتي حول قيادته الحكيمة.

في هذا العدد، نتناول ايضاً مجموعة من الموضوعات البالغة الأهمية في مجال الأمن الوطني، بما في ذلك التحديات والتهديدات الجيوسياسية، والتطورات التكنولوجية المتسارعة، والتغيرات المناخية وآثارها الاستراتيجية، نهدف من خلال هذه المواضيع إلى تقديم تحليلات وآراء الخبراء، بغية مساعدة القراء والمهتمين على فهم القضايا والتحديات الراهنة بشكل أفضل، إننا في عصر يتطلب منا جميعًا أن نكون مستعدين لمواجهة التغيرات المتلاحقة، وذلك من خلال طرح القضايا ومناقشتها، والتعلم المستمر واستخلاص الدروس والعبر من تجاربنا وتجارب الأخرين، لبناء نظرة أكثر شمولية، والعمل المشترك والتعاون بين الجهات الفاعلة لحل المشكلات ومواجهة التحديات بشكل جماعي.

في الختام، لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاح هذا العدد، من الكتاب والخبراء الذين قدموا آراءهم ومقالاتهم القيمة، وعلى جهود هيئة التحرير. كما أتوجه بالشكر الخاص لقيادة كلية الدفاع الوطني على دعمها المستمر لجهودنا في نشر المعرفة والبحث العلمي. آملين أن تجدوا في هذا العدد مادة مفيدة وغنية بالمعلومات والتحليلات التي تلبي احتياجاتكم المعرفية، وتفتح لكم آفاقًا جديدة للتفكير والإلهام. مع خالص تمنياتي لكم بقراءة ممتعة ومفيدة.

الإمارات والانحياز إلى خيار الاستقرار والازدهار

معالي الدكتور/ أنور بن محمد قرقاش
المستشار الدبلوماسي لصاحب السمو
رئيس الدولة

لطالما كانت منطقة الشرق الأوسط مليئة بالصراعات والتوترات التي لم تتوقف منذ أكثر من 100 عام، وبؤرة نزاعات مستمرة تتشابك فيها الكثير من المعطيات والتحديات، وفي ظل كل هذا التعقيد والتصعيد المستمر لم يكن أمام الإمارات عند نشأتها سوى خيارين: إما الرضوخ لواقع الحال وإعادة إنتاج تجارب أثبتت إخفاقها أو استنباط نموذج قابل للنجاح وبعيد عن قدر الجغرافيا وإحباطاته.

الإمارات.. الخيار ونموذج النجاح

الإمارات وبحكمة القادة المؤسسين انحازت إلى الخيارالثاني، وهو الخيار الذي آمنت بأنه الطريق الذي سيحقق الأهداف التي قام من أجلها الاتحاد، ومن هذا المنطلق عملت الدولة على مدى العقود الخمس الماضية على ترسيخ وتعزيز نموذجها المنسجم مع المبادئ التي تأسست عليها، والمتمثلة في التعاون والشراكات والتحالفات من أجل الاستقرار والازدهار بالتوازي مع مبادئها العليا القائمة على صون المصالح العليا للدولة و الاحترام المتبادل والحوار وحسن الجوار.

وعلى مدى السنوات الماضية اكتسبت مسيرة الإمارات زخماً كبيراً وقطعت أشواطاً طويلة من التطور والتقدم، جعلت منها مركزاً إقليمياً ولاعباً أساسياً في قضايا المنطقة والعالم، وتعززت سمعتها باعتبارها دولة موثوقة تتمتع بمصداقية كبيرة في علاقاتها الخارجية، ويستمر هذه التوجه مدفوعاً بالرؤية الواضحة والحكيمة لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله.

ومن المثير للاهتمام أن اختيار الإمارات لنموذجها الخاص والمضي به قدماً بعيداً عن الاصطفافات والمحاور والانغماس في صراعات وتوترات المنطقة لم يعن بأي حال من الأحوال تخليها عن قضايا المنطقة والانسلاخ عنها، بل كانت منخرطة فيها ضمن معطيات واقعية وعقلانية، فالسياسة الإماراتية تتحرك ضمن أبعاد متعددة ومركزها البعد العربي ومن ثم الإقليمي والدولي.

المقصود من هذا الطرح الذي يتحدث عن مكانة الإمارات وتبنيها لخيار الاستقرار والازدهار هو الرسالة التي يحملها النموذج الإماراتي، وهي رسالة واضحة الرؤية والمعالم مفادها أن خيارات الدول وتوجيهاتها هي من يرسم مستقبلها ومستقبل شعوبها، وأن التمترس وراء تعقيدات الأوضاع الجيوسياسية والصراعات والتوترات اللامتناهية لا يمكن أن يفضي إلى تنمية وتقدم، فالدول التي تريد أن تضع بصمتها في مسيرة الحضارة الإنسانية عليها تحديد خياراتها والتركيز على أولوياتها التنموية، فكلما كانت الدولة قوية من الداخل كانت قادرة على نشر الاستقرار والازدهار والمساهمة في تنمية المنطقة بأكملها.

نهج الإمارات وانحيازها لخيار الاستقرار والازدهار خيار رصين قائم على دعائم وأسس رئيسية في صدارتها وجود قيادة حكيمة وعقلانية، أخذت على عاتقها مسؤولية بناء الدولة والنهوض بواقع شعبها، حيث تمكنت من بناء حالة عامة من الفهم المشترك والإيمان الراسخ بأهمية النهج و قدرته على صناعة الفرق والخروج من احباطات الإقليم ومشاكله المزمنة.

الإنسان الركيزة والاستثمار

ولأن الإنسان الإماراتي هو الركيزة الأخرى الرئيسة لنهج الدولة عملت القيادة على الاستثمار المكثف والمتسارع في الموارد البشرية، وتطويرها وتأهيلها، سواء عبر التعليم وتوفير كافة وسائل التقدم العلمي والتكنولوجي، أو من خلال تحصينه فكرياً وثقافيا، وهذا ما عزز من متانة وصلابة النهج الذي اختارته الدولة، فالشعب المؤمن برسالة بلاده هو القادر على المساهمة في نجاح سياستها ومبادراتها التطويرية.

واتساقاً مع نهجها عملت الإمارات على توسيع شراكاتها وتحالفاتها مع مختلف دول العالم انطلاقاً من مبدئين رئيسيين أولهما الاعتدال والانفتاح على الآخر، وثانيهما القناعة بأن التحديات العالمية المعاصرة لا يمكن مواجهتها بحلول فردية معزولة عن بقية العالم، فالتعاون والتكامل هو القاعدة الصلبة التي ينطلق منها الجميع لإيجاد

تحرص الإمارات على تعزيز جسور التواصل والعمل المشترك مع مختلف دول العالم، فالحوار المستمر يمثل طريقاً فاعلاً للوصول إلى نقاط التقاء بين الدول

الحلول الكفيلة بتقدم البشرية وتطورها والحد من المشاكل التي تعيق التنمية المستدامة التي يسعى الجميع إلى تحقيقها.

ومن الطبيعي أن ينعكس خيار الاستقرار والازدهار الذي تبنته الدولة منذ تأسيسها على التوجهات الرئيسية لسياستها، إذ أن الإمارات عملت وستواصل العمل على تفادي الصراعات والتوترات وخاصة في المنطقة، وذلك انطلاقاً من فهم عميق للانعكاسات المدمرة للتوترات والصراعات، ولعل ما تشهده منطقتنا اليوم من تصعيد كبير وانعكاساته السلبية على العديد من دول المنطقة، يؤكد نجاعة المنظور الإماراتي، الذي يقوم على قاعدة مهمة تقول أن التوتر والتصعيد هما العدو الأول للتنمية والتقدم.

الإمارات جسر التواصل ونقطة الإلتقاء

وضمن هذا السياق تحرص الإمارات على تعزيز جسور التواصل والعمل المشترك مع مختلف دول العالم، فالحوار المستمر يمثل طريقاً فاعلاً للوصول إلى نقاط التقاء بين الدول، ويسمح بالبناء على المشتركات ويقلل من نقاط الخلاف والتوتر في العلاقات الدولية، ومن هنا تعمل الإمارات على تنويع خيارات علاقاتها الدولية، الموازنة بين التحالفات التقليدية وبين التحالفات مع الدول الصاعدة وخاصة ذات الثقل الاقتصادي، فهناك إيمان راسخ بأن العلاقات الدولية ليست بالضرورة علاقات قائمة على سياسة المحاور ومفاهيم «ضد ومع» بل من الطبيعي أن تكون علاقات متنوعة ومتوازنة بحيث تخدم مجمل هذه العلاقات مصلحة الدولة وتطلعاتها ورؤاها المستقبلية.

وتلعب شبكة علاقات الإمارات الواسعة والمتعددة شرقاً وغرباً دورًا فاعلاً في تعزيز الدور الإماراتي وزيادة تأثيره في ملفات مختلفة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهذا ما مكّن الدولة من قيادة مبادرات عديدة سواء على الصعيد السياسي

مثل مبادرات تسوية الخلافات بين أثيوبيا وأرتيريا ووساطات تبادل الأسرى بين روسيا وأوكرانيا إلى جانب تصدرها الجهود الإنسانية الموجهة لغزة للتصدي للكارثة غير المسبوقة التي تواجه سكان القطاع، سواء عبر إرسال المواد الإغاثية المباشرة أو تنفيذ المبادرات النوعية.

ولا يقتصر الدور والتأثير الإماراتي على القضايا السياسية والدبلوماسية والإنسانية بل يتعدى ذلك إلى القضايا التي تواجه البشرية ومنها القضايا المرتبطة بالمناخ والبيئة سواء بتمكنها من الوصول إلى اتفاق تاريخي في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ «COP 28» أو على صعيد نشر التنمية عبر المشاريع المشتركة مع العديد من دول المنطقة والعالم، وهذه ليست سوى أمثلة على مدى نشاط وفاعلية الدور الإماراتي.

ومع الاستمرار في التركيز على نموذجنا التنموي، تواصل الإمارات مساهمتها في نشر السلام والاستقرار والتنمية، وتقديم المساعدات التنموية والإنسانية في مختلف مناطق العالم، وإطلاق العديد من المبادرات الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية، الرامية إلى ترسيخ ونشر خيار الاستقرار والازدهار، ويمكننا جميعاً أن نرى بكل وضوح مدى التأثير الإيجابي لهذا النهج على العديد من مجالات العمل، سواء توسيع ومتانة علاقاتنا الخارجية وتطورها أو استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتطور التجارة الخارجية ونسب النمو الاقتصادي والولوج إلى آفاق جديدة من التنمية، وكل ذلك مؤشر حقيقي وواقعي على أن خيارنا هو الخيار المنطقي والأفضل لتطور الدولة وضمان مستقبل مشرق للأجيال المقبلة.

ومن المثير للاهتمام أن الخيار الذي تبنته الإمارات أثبت للجميع أنه الخيار الأمثل، فرغم كل ما شهدته المنطقة خلال العقود الخمسة الماضية من حروب ونزاعات وتوترات متتالية أدت إلى تراجع فرص التنمية وظهور العديد من المشاكل المزمنة إلا أن الإمارات حققت قفزات نوعية اقتصاديًا واجتماعيًا، جعلت منها مركزاً مالياً واقتصاديًا ووضعتها في بؤرة اهتمام دول العالم لعقد الشراكات والتحالفات معها، ناهيك عن سعي الكثير من الناس ومن مختلف الجنسيات والثقافات والديانات للاستقرار في الدولة للعيش والعمل وتحقيق أهدافهم وطموحاتهم ضمن النهضة الشاملة التي يشهدها البلد.

اليوم، ومع ما صلت إليه الإمارات من انجازات وما حققته من سمعة إيجابية، ومن خلال مبادراتها وخطواتها المبتكرة تثبت بأن الرؤية الحكيمة لقيادتها وعقلانية القرار ومنطقية الخيار تمثل في مجموعها ركائز النجاح والتطور، وتثبت أن المستقبل ليس سوى نتيجة للخيارات التي تتخذها الدول، فالبناء يبدأ من القواعد، وكلما كانت هذه القواعد صلبة وقائمة على أهداف واضحة ومسار محدد تكون النتائج إيجابية ومثمرة، فواقع الحال لا يقبل القسمة إلا على اثنين إما الانحياز للأمل والأمن والرخاء، أو الانحياز للتقسيم والتصعيد والصراعات.

الإمارات وقفزات نوعية في الشراكات

إن الخيار الإماراتي لهو أكبر دليل على أن المنطقة التي لطالما اتسمت بالتوتر والتصعيد لديها من الإمكانيات والقدرات ما يؤهلها إلى تبوء مقعدها الذي تستحقه ضمن العالم الأوسع، والمساهمة في الحضارة والتنمية البشرية، ووضع بصمتها المؤثرة في مختلف المجالات، فمنطقتنا التي تعد من أكثر المناطق شباباً في العالم، قادرة على دفع هذه الكتلة البشرية المهمة لأن تكون معول بناء لا معول هدم وتدمير، وذلك عبر تبني خيارات منحازة للتنمية والمستقبل والشراكات التي تصب في صالح توفير الفرص التي تطلق طاقات شباب المنطقة وتؤهلهم للمساهمة في بناء دولهم ورفعتها.

الإمارات أصبحت نموذج ناجح،وخيارها أثبت نجاعته، وستواصل تركيزها على التعاون والتضامن مع العالم، واستشراف المستقبل والدخول إلى آفاق جديدة من التنمية والتقدم، وستبقى مصدر إلهام وإيجابية، ومركزاً لنشر السلام والمحبة والنماء والخير، مستمدة قوتها من الروح التي تأسست عليها وهي روح الاتحاد والتعاون والعمل المشترك، فشعوب المنطقة تستحق أن تخرج من دائرة الأزمات والمشاكل الفرعية الناتجة عنها إلى دائرة الاستقرار والازدهار.

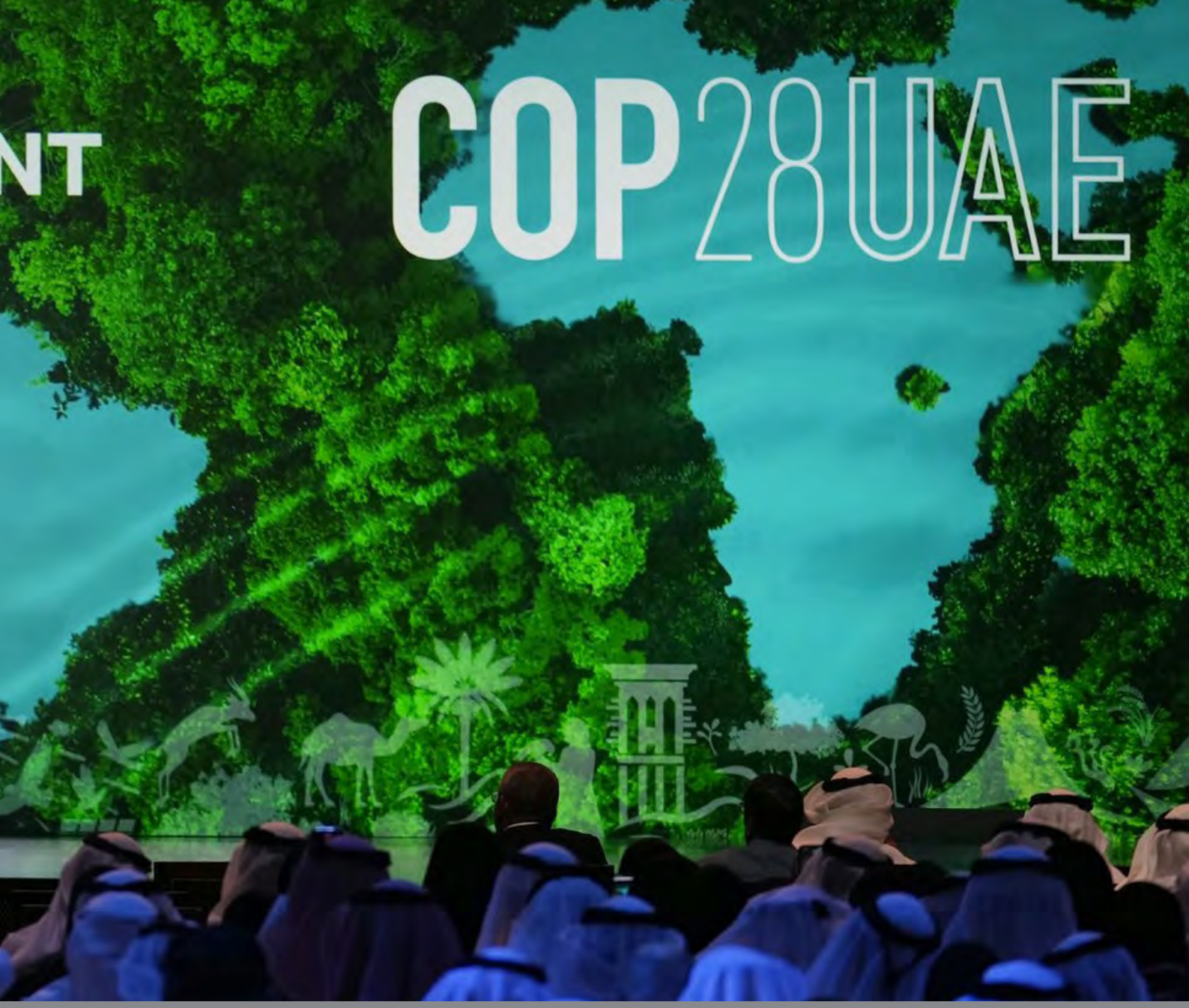

الاستدامة الصحية خارطة طريق نحو جودة الحياة

معالي/ عبد الرحمن بن محمد العويس
وزير الصحة ووقاية المجتمع

تعجّ البيئة الإقليمية والدولية بمصادر اضطراب عديدة ومتنوعة ومتنامية تُعد بمثابة تهديدات جديّة للأمن الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، فعلى المستوى الدولي، يتزايد الاندفاع إلى حربٍ باردة جديدة بين الشرق والغرب مرةً أخرى، ولكن الشرق تقوده الصين بالتحالف مع روسيا هذه المرة، في ظل مرحلة سيولة أو مخاضٍ عسير، يختبرها النظام الدولي الأحادي القطبية، سوف تفرز نسقًا عالميًّا متعدد الأقطاب في المستقبل المنظور. إضافة إلى ذلك، هناك أزمات دولية مركبة وصراعات دولية مرشحة للاستمرار، مثل تغير المناخ والإرهاب الدولي وأزمة تايوان والحرب الروسية - الأوكرانية، سيتمخض عنها تداعيات أمنية وسياسية سلبية على دول المنطقة والعالم. هذا دون الحديث عن تهديدات اقتصادية ترتبط بالتوظيف الواسع لأدوات المنافسة غير العادلة وإجراءات الحماية والعقوبات.

الشرق الأوسط واضطراباته المتعددة

تُعد منطقة الشرق الأوسط أكثر مناطق العالم اضطرابًا وعدم استقرار بفعل انتشار الأزمات المركبة من ليبيا إلى سوريا ومن العراق إلى اليمن عبورًا إلى السودان، واشتعال جولة جديدة من الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وخطر تمددها إقليميًّا، واستمرار الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى)، والبرنامج النووي وبرنامج الصواريخ الباليستية لإيران، وسباق التسلح الإقليمي، وتصاعد التهديدات اللامتماثلة في البر (التهديدات الإرهابية والسيبرانية) والبحر (القرصنة والتهديدات الحوثية لأمن الملاحة البحرية في المياه الدولية المحيطة بشبه الجزيرة العربية) والجو (تهديد المسيّرات). وفي ظل هذ البيئة الإقليمية الشديدة الاضطراب، ثمة توجهات أمريكية انسحابية متعلقة بتخفيف البصمة العسكرية في المنطقة، وتراجع الدور الأمريكي في الحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة.

تعامل الإمارات مع مصادر الاضطراب

كيف تعاملت دولة الإمارات العربية المتحدة مع مصادر الاضطراب والتهديد في النسقين الدولي والإقليمي من أجل تأمين استقلال استراتيجي نسبي في سياساتها الخارجية والدفاعية؟

طوّرت دولة الإمارات استراتيجية عسكرية جديدة وسياسات خارجية متماسكة بغية تحقيق قدرٍ من الاستقلال الاستراتيجي الذي يضمن الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية

استنادًا إلى وثيقة الخمسين (سبتمبر 2021)، وهي المرجع لجميع مؤسسات الدولة في مرحلة الخمسين الثانية، أو مرحلة الانطلاق التي يقودها باقتدار صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، والمبادئ الثمانية للسياسة الخارجية الإماراتية (نوفمبر 2022)، حددت دولة الإمارات أولويات عدة لاستراتيجيتها للأمن القومي، أهمها: تقوية الاتحاد، وتعزيز الأمن الوطني عن طريق اقتراب يزاوج بين القيم والمصالح الوطنية، مع أخذ ضرورات البراجماتية لدولة متوسطة في الحسبان، ودعم الازدهار الاقتصادي الطويل الأمد، وتوفير أفضل حياة لشعب الإمارات، وحسن الجوار، وخفض تصعيد الصراعات والتوترات في المنطقة عن طريق دعم الحلول السياسية، والإسهام في بناء السلام والاستقرار الإقليمي والعالمي عن طريق العمل مع الشركاء الإقليميين والعالميين، ومواجهة فراغ القوة في الإقليم، عن طريق دعم نظام حوكمة أفضل وأكثر شمولًا، وتلبية التطلعات الاقتصادية للمواطنين، وزيادة الانخراط في المنظمات الدولية لتعزيز الموقف الإماراتي، ومواجهة التحديات العالمية المشتركة، وعلى رأسها تغير المناخ.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، طوّرت دولة الإمارات استراتيجية عسكرية جديدة وسياسات خارجية متماسكة بغية تحقيق قدرٍ من الاستقلال الاستراتيجي الذي يضمن الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية، وتقوم هذه الاستراتيجيات وتلك السياسات على أعمدة رئيسية عدة أهمها؛ إيلاء أهمية فائقة للتدريب والتعليم العسكري، وتطوير قدرات دفاعية محلية، وتنويع الشركاء، والتحوّط الاستراتيجي تجاه منافسات وصراعات الدول الكبرى، واتخاذ مبادرات ومواقف حازمة تجاه الأزمات الإقليمية، والدبلوماسية الاستراتيجية.

فقد أولت دولة الإمارات أهمية فائقة للتدريب والتعليم العسكري؛ فانخرطت في تدريباتٍ عسكرية مشتركة مع شقيقاتها في مجلس التعاون لدول الخليج ومع الدول العربية والأوسطية والدول الغربية وروسيا والدول الآسيوية، وعلى رأسها الصين والهند وكوريا الجنوبية. كما نظمت معارض عسكرية عدة على أراضيها، كانت فرصة لتبادل المعرفة والخبرة والاطلاع على أحدث التكنولوجيات العسكرية، وعلى رأسها معرض الدفاع الدولي (آيدكس) ومعرض دبي للطيران، اللذّان يوفران فرصًا هائلة للصناعات الدفاعية الوطنية للاحتكاك بكبرى شركات تصنيع المنتجات العسكرية في العالم، وما لذلك من آثارٍ جِدّ إيجابية فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا العسكرية وتوطينها في دولة الإمارات، وإقامة مشاركاتٍ تعاونية بين شركات قطاع التصنيع العسكري الوطني ونظيراتها في دول العالم المتقدم. والأهم من ذلك، طورت دولة الإمارات أكاديمياتها العسكرية، وأعادت هيكلة نظم التعليم فيها، وشجعت مواطنيها على الالتحاق بهذه الأكاديميات المرموقة؛ ولاسيما بعد أن تبنت برنامجًا للخدمة الوطنية والاحتياطية.

واتجهت دولة الإمارات إلى تطوير قدرات دفاعية محلية، سواء بالاعتماد على الذات، أو عن طريق عقد الشراكات مع هيئات التصنيع العسكري الرائدة في العالم. إضافة إلى ذلك، تمتلك دولة الإمارات شبكة علاقات تعاونية متميزة مع الدول الرائدة في مجال التصنيع العسكري، وفي مقدمتها الدول الغربية وروسيا، وعلاقات تعاون قوية تربطها بدول أخرى متفوقة تكنولوجيًّا، وتمتلك أيضًا رصيدًا جيدًا في مجال التصنيع العسكري، مثل كوريا الجنوبية والهند وغيرهما. وقد قطعت دولة الإمارات شوطًا كبيرًا في هذا المضمار؛ إذ نجح قطاع الصناعات الدفاعية في بناء قدرات صناعية وتقنية مهمة خلال فترة زمنية قصيرة نسبيًّا ما جعل الإمارات مركزًا إقليميًّا في هذه الصناعات، وفي وضعٍ يتيح لها الدخول في منافسة حقيقية مع نظرائها على المستوى العالمي من خلال تصدير منتجات هذا القطاع الحيوي. وتتطلع دولة الإمارات إلى أن تغطي صناعاتها المحلية جزءًا كبيرًا من احتياجاتها الدفاعية في الأجل المنظور.

وبالنسبة إلى تنويع الشركاء، حرصت دولة الإمارات على تكوين شراكات استراتيجية شاملة مع القوى الكبرى، وفي مقدمتها الصين وروسيا، والدول الإقليمية الرئيسة؛ ولاسيما تركيا وكوريا الجنوبية والصين، إضافة إلى شراكاتها القائمة بالفعل مع الدول الغربية والولايات المتحدة. ويعُد مبدأ تنويع الشركاء في المجالات الاستراتيجية والاقتصادية، مع التوازن في التفاعلات مع هؤلاء الشركاء، من المبادئ الرئيسة للسياسة الخارجية الإماراتية.

الاستقلال الاستراتيجي لدولة الإمارات

وينبع تنويع الشركاء من مسألة بديهية؛ وهي أنّ دولة الإمارات لها مصالح مختلفة مع دولٍ متنوعة، وأنّه مع تمدد هذه المصالح وتوسع تجارتها الخارجية وتنامي أدوارها الدولية تزداد الحاجة إلى شركاءٍ جدد. ويُلاحظ أنّ مبدأ تنويع الشركاء هو مبدأ شامل؛ لا يقتصر فقط على المجال الاقتصادي، وإنما يشمل أيضًا المجالين السياسي والأمني، ويستهدف تأمين درجة كبيرة من الاستقلالية للسياسة الاقتصادية والخارجية الإماراتية. وكان التحدي أمام أبوظبي ألا يظهر أن شراكاتها الجديدة سوف تكون على حساب نظيراتها القديمة، وألا تبدو منحازة لأحد الشركاء في مقابل الآخرين. ومن هنا، اعتصمت دولة الإمارات بمبدأ التوازن تجاه القوى الكبرى، ولاسيما المتنافسة منها، وهو عملية سياسية دقيقة، تتطلب انخراط صانع القرار الرئيسي مباشرة في تخطيط وإدارة السياسة الخارجية والدفاعية. ويتضح ذلك في سلوك دولة الإمارات تجاه التنافس الأمريكي - الصيني، وتجاه الحرب الروسية - الأوكرانية وغيرهما، ففي الأخيرة على سبيل المثال خرجت الدولة من دائرة الانحيازات لتصبح شريكًا موثوقًا به للطرفين الروسي والأوكراني؛ ما مكّنها من أداء دور مهم في عقد صفقات تبادل الأسرى بين الجانبين.

ومن أهم مؤشرات الاستقلال الاستراتيجي لدولة الإمارات اتخاذ مبادرات ومواقف حازمة تجاه الأزمات الإقليمية التي تؤثر تأثيرًا بالغًا على أمنها الوطني والأمن الخليجي الجماعي. ويمكن أن تجد الدليل على ذلك في مواقف دولة الإمارات الحازمة في مواجهة الفوضى التي سببتها ما تعرف بانتفاضات «الربيع العربي» في مصر وليبيا وسوريا والبحرين، وتدخُّلها لدعم الشرعية في اليمن، وتقاربها مع إيران وتركيا، واحتفاظها بموقف مستقل تجاه الأزمات والصراعات التي تعانيها المنطقة بما يتوافق مع رؤيتها لتحقيق الاستقرار الإقليمي.

ويرتبط بذلك أنه في ظل بيئةٍ دولية تتسم بالتعقد وعدم اليقين، وانتشار القوة، والثورة الصناعية الرابعة، وتقلُّص الحيّز السياسي، والترابط المفرط، وترابط السياسات، أخذت دولة الإمارات تصوغ دبلوماسيتها بطريقةٍ استراتيجية فاعلة، تركز على الأولويات والأهداف الطويلة الأجل، وعلى الصورة الأوسع للتفاعلات الدولية؛ بما يمكّنها من التقليل من آثار عدم اليقين، وتعبئة مصادر القوة، وتعظيم الحيز السياسي. كأن دولة الإمارات تبنّت اقتراب الدبلوماسية الاستراتيجية في بناء وتأطير رؤيتها للعالم؛ ووضع أجندتها الخارجية؛ ومتابعة مصالحها الوطنية وأهدافها الخارجية الأساسية. كما تعمد الدبلوماسية الإماراتية إلى زيادة الانخراط في المنظمات الدولية لتعزيز الموقف الإماراتي، ومواجهة التحديات العالمية المشتركة، وعلى رأسها الإرهاب الدولي وتغير المناخ.

وتأسيسًا على ذلك، استطاعت دولة الإمارات تأمين استقلال استراتيجي نسبيّ لسياستها الخارجية والدفاعية. وقد فُهم التوجه الإماراتي للاستقلال الاستراتيجي على غير الحقيقة؛ حيث حاجّ البعض أن هذا التوجه ينصرف بالأساس إلى الغرب والولايات المتحدة. والواقع أنّ توجه الاستقلال الاستراتيجي لا يعني الانفصال أو فصم الروابط مع الدول الغربية والولايات المتحدة؛ فالشراكة الإماراتية - الأمريكية لا غنى عنها لضمان الأمن في المنطقة، كما أن أوجه التكامل الاقتصادي بين دولة الإمارات والدول الغربية أساسية لاستدامة التنمية والازدهار الاقتصادي لشعوب الإقليم. فهذا الاستقلال الاستراتيجي هو توجه عام يتيح لدولة الإمارات مساحةً أكبر من حرية الحركة الخارجية، ويرفدها بأدواتٍ أكثر فاعلية لتحقيق مصالحها الوطنية وأهدافها الخارجية.

انفتاح الإمارات على العالم تجارياً أولوية استراتيجية

معالي الدكتور/ ثاني بن أحمد الزيودي
وزير دولة للتجارة الخارجية

يعد انفتاح دولة الإمارات على العالم تجارياً واستثمارياً أولوية استراتيجية ضرورية للمساهمة في تحقيق المستهدفات الوطنية، وأبرزها مضاعفة حجم الاقتصاد الوطني، والتجارة الخارجية غير النفطية، والصادرات الإماراتية من السلع والمنتجات والخدمات. وتنبع هذه الأولوية من الرؤية الاستشرافية لقيادتنا الرشيدة، وحرصها على تأمين مستقبل مزدهر للأجيال القادمة عبر خطط استراتيجية متوسطة وطويلة الأجل.

وقد تم ترجمة جزء من هذه الخطط متوسطة الأجل في «رؤية نحن الإمارات 2031» التي تستهدف مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي إلى 3 تريليونات درهم، والوصول بالتجارة الخارجية النفطية إلى 4 تريليونات درهم، وبالصادرات الإماراتية غير النفطية إلى 800 مليار درهم بحلول عام 2031.

ووفقاً لأحدث البيانات، فإننا نسير في الاتجاه الصحيح لتحقيق هذه الأهداف الطموحة حيث يواصل الاقتصاد الوطني تحقيق معدلات نمو قياسية تفوق المتوسط العالمي والإقليمي، كما أن تجارتنا الخارجية غير النفطية تواصل تسجيل معدلات نمو قياسية، لتتخطى تجارة السلع والخدمات معاً أكثر من 3.5 تريليون درهم، وذلك بالتزامن مع الارتفاع المتوالي في تجارة السلع غير النفطية التي سجلت وحدها 2 تريليون و574.6 مليار درهم بنهاية 2023، بنمو 12.6% مقارنة مع 2022، وبنمو 34.7% مقارنة مع 2021، فيما سجلت التجارة الخارجية من الخدمات 1 ترليون و 3 مليار درهم بنمو قياسي

مقارنة بالأعوام السابقة، وذلك بواقع 606 مليار درهم من صادرات الخدمات و397 مليار درهم من واردات الخدمات خلال 2023.

الأرقام التاريخية للتجارة الخارجية الإماراتية

شملت الأرقام التاريخية للتجارة الخارجية الإماراتية المسجلة في 2023 أيضاً الصادرات غير النفطية التي واصلت مسارها الصاعد، حيث تجاوزت صادرات السلع غير النفطية والخدمات مجتمعةً حاجز التريليون درهم (تريليون و47 مليار درهم)، بواقع 441 مليار درهم لصادرات السلع غير النفطية، و606 مليار درهم صادرات الخدمات. وسجلت الصادرات غير النفطية من السلع في عام 2023 وحده إجمالي ما تم تصديره من منتجات وسلع خلال عامي 2017 و2018 مجتمعين وأكثر من ضعف قيمة الصادرات في 2018 وتقترب من تحقيق ضعف صادرات 2019، كما أنها تواصل النمو بشكل متصاعد حيث زادت بنسب 28% و 66% و 84% مقارنة مع أعوام 2021 و2020 و2019 على التوالي، ما يؤكد مواصلة خطط التنويع الاقتصادي وتحفيز القطاعات الاقتصادية غير النفطية لتحقيق أهدافها.

لا تتوقف أهمية اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة على تحفيز تجارة السلع والمنتجات غير النفطية فحسب، ولكنها تستهدف أيضاً تحفيز الصادرات الإماراتية من الخدمات

ورغم أنه يفصلنا ثمانية أعوام عن نهاية 2031 الذي حددته «رؤية نحن الإمارات» لتحقيق مستهدفات التجارة الخارجية، إلا أنها قطعت أكثر من نصف الطريق صوب هذه الأهداف الطموحة أي أن أرقام 2023 تشير إلى أننا وصلنا إلى نسبة تتجاوز 60% من هدف 2031 لرقم التجارة الخارجية غير النفطية، ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد، فاللافت هنا أن الزيادة القياسية في التجارة الخارجية غير النفطية للدولة تخالف الاتجاه المتباطئ للتجارة العالمية التي تشهد العديد من التحديات، وهو ما يؤكد أن دولة الإمارات تمتلك اقتصاداً حيوياً ومرناً وقادراً على التكيف مع الظروف العالمية غير المواتية وتخطيها، بل والاستفادة منها عبر تحويلها إلى فرص للتوسع والنمو، كما تثبت أيضاً أن دولة الإمارات تواصل ترسيخ مكانتها شريكاً موثوقاً للاقتصادات العالمية الكبرى.

وما كان لهذه الأرقام أن تتحقق لولا الرؤية الاستشرافية والنظرة الاستراتيجية لقيادتنا الرشيدة التي تدرك أن التخطيط السليم المبني على دراسات دقيقة للمستقبل هو الضمانة الأكبر لمواصلة مسيرة الإنجازات والتنمية المستدامة. ولهذا، نواصل منذ سبتمبر 2021 تنفيذ برنامج اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة الذي اعتمدته قيادتنا الرشيدة، والهادف إلى استحداث شراكات تجارية واستثمارية مع مجموعة مختارة من الدول ذات الأهمية الاستراتيجية على خريطة التجارة العالمية. وقد وضعت الدولة أهدافاً تجارية واستثمارية طموحة، وشرعت في إجراء تحوّل جذري في نموذجها التجاري العالمي لتحقيق المستهدفات الوطنية عبر فتح أسواق جديدة من خلال إبرام هذه الاتفاقيات، لتوسيع شبكة شركائها التجاريين والاستثماريين حول العالم.

وحتى نهاية أبريل الماضي، تم انجاز المفاوضات لـ 15 اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة للإمارات مع دول ذات أهمية استراتيجية تجارياً واستثمارياً في أربع قارات، وهذه الاتفاقيات تضمن وصول صادرات السلع والخدمات الإماراتية إلى أسواق تضم ما يقارب 2 مليار نسمة، أي حوالي ربع سكان العالم. وقد دخلت 5 من هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ، مع كل من الهند وتركيا وإندونيسيا وإسرائيل وكمبوديا، ما أدى إلى إزالة أو تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز أمام التجارة وفتح فرص السوق للمصدرين والمستثمرين مع هذه الدول الخمس.

ومن المقرر دخول المزيد من الاتفاقيات حيز التنفيذ خلال العام الجاري، وأقربها الاتفاقية مع جورجيا، وسيتم بدء تنفيذ باقي الاتفاقيات تباعاً فور الانتهاء من الإجراءات اللازمة في الإمارات وفي الدول الشريكة، وخصوصاً مع الدول التي تم توقيع اتفاقيات جديدة معها في أبريل الماضي مثل كوستاريكا وكولومبيا. وبالتزامن مع ذلك تم التوصل أيضاً للبنود النهائية لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة مع كل من كوريا الجنوبية وموريشيوس والكونغو برازافيل وأوكرانيا وصربيا وتشيلي، تمهيداً لتوقيعها رسمياً في القريب العاجل. كما بدأت الدولة، محادثات للتوصل إلى اتفاقيات مثيلة مع مجموعة من الدول الأخرى، بما في ذلك أستراليا والفلبين وماليزيا وكينيا وفيتنام وغيرها.

إنجاز الإمارات في تحقيق الشراكات الشاملة

ويترجم إنجاز هذا العدد من اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة، خلال نحو عامين فقط، مكانة دولة الإمارات كشريك موثوق وعضو مؤثر في المجتمع الدولي، ويعبر أيضاً عن مدى اهتمام الدول بتعزيز علاقاتها التجارية والاستثمارية مع الإمارات بوصفها واحدة من أهم المراكز الاقتصادية في المنطقة والعالم، وبوابةً رئيسية لتسهيل تدفق السلع والخدمات حول العالم، علماً بأن المحادثات بين الإمارات وبعض الدول استغرقت أشهر معدودة فقط،

وفي المقابل فإن مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة التي تُجرى بين بعض الدول أو التكتلات الاقتصادية مستمرة منذ سنوات عديدة من دون إطار زمني محدد للتوصل إلى البنود النهائية لهذه الاتفاقيات.

ووفقاً لدراسات الجدوى، من المتوقع أن يؤدي برنامج اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة إلى زيادة صادرات الإمارات غير النفطية بنسبة 33% والمساهمة بأكثر من 133 مليار درهم في الناتج المحلي الإجمالي للدولة بحلول عام 2031، ما يمثل نمواً بنسبة 9% تقريباً مقارنةً مع عام 2022. والمستهدف أيضاً مضاعفة قطاع إعادة التصدير لترتفع قيمته المضافة في الناتج المحلي إلى 3.5 ضعف التأثير الحالي، لتكون الزيادة المتوقعة في الوظائف نحو 600 ألف وظيفة، علماً بأن الإمارات تعتبر خامس أكبر دول العالم في إعادة التصدير وهو القطاع الذي يسهم بنسبة 6.6% في الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر نحو مليون وظيفة، وتبلغ القيمة الإجمالية لقطاع التصدير قرابة 690 مليار درهم خلال 2023، ونسبة مساهمته في إجمالي التجارة غير النفطية للدولة 27% بحسب بيانات عام 2023.

ولا تتوقف أهمية اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة على تحفيز تجارة السلع والمنتجات غير النفطية فحسب، ولكنها تستهدف أيضاً تحفيز الصادرات الإماراتية من الخدمات، حيث تستهدف الدولة تحقيق الريادة عالمياً في هذا القطاع الذي يعد أحد أسرع القطاعات نمواً في الاقتصاد العالمي، ويمثل ثلثي الناتج الاقتصادي العالمي، وذلك عبر الاستفادة بما تتمتع به الدولة من ميزات تنافسية في 9 مجالات رئيسية في قطاع الخدمات، وهي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتعليم، والخدمات المالية الإسلامية، والسياحة الطبية، والاقتصاد الإبداعي، والخدمات اللوجستية، والسفر والسياحة وغيرها، حيث أن الامارات تحتل المرتبة 13 عالمياً في صادرات الخدمات الإجمالية خلال 2023، وأشار التقرير إلى أن الإمارات في المرتبة 20 عالمياً في الصادرات العالمية من الخدمات المقدمة رقمياً وبقيمة بلغت 48 مليار دولار «قرابة 180 مليار درهم»، والتي تساهم بنسبة 30% من إجمالي صادرات الامارات من الخدمات خلال 2023.

وترجمة لمكانة الإمارات على خريطة التجارة العالمية، وكذلك قوتها الناعمة ودورها الحيوي كعضو فاعل ومؤثر في المجتمع الدولي، استضافت الدولة بنجاح المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية في الأسبوع الأخير من شهر فبراير الماضي، وذلك بعد نجاحها في استضافة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28) في نوفمبر وديسمبر 2023.

وجاء انعقاد هذا المؤتمر في وقت يتزايد فيه حجم التحديات التي تواجهها حركة التجارة العالمية بسبب التوترات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة والعالم، وآخرها التهديدات المتعلقة بالممرات البحرية، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بسلاسل التوريد العالمية، واتجاه المزيد من الدول إلى فرض تدابير حماية على أسواقها، والحاجة إلى إصلاح آليات العمل وفض المنازعات داخل منظمة التجارة العالمية، وضرورة استمرار العمل على حشد التوافق الدولي للتوصل إلى حلول لأبرز القضايا التجارية، بهدف الاستفادة من إعادة تنشيط التجارة الدولية لتحفيز نمو الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية الشاملة حول العالم وخصوصاً في الدول الأقل نمواً.

أن دولة الإمارات تمتلك اقتصاداً حيوياً ومرناً وقادراً على التكيف مع الظروف العالمية غير المواتية وتخطيها

ومثلت استضافة الإمارات لهذا المؤتمر عاملاً مهماً لنجاحه في تحقيق أهدافه، لما تمتلكه الدولة من رؤية داعمة لتعزيز التعاون الدولي، إضافة إلى المصداقية والثقة الدولية في دورها لإيجاد حلول مبتكرة للقضايا العالمية، حيث ساعدت دولة الإمارات، بصفتها رئيساً للمؤتمر، في تعزيز الحوار البناء بين الدول الأعضاء والمساعدة في دفع المفاوضات في الاتجاه الصحيح من خلال إعطاء الأولوية للقضايا والأهداف الواقعية، حيث كان العالم يعول على هذه النسخة من المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالية لإعادة تشكيل مستقبل التجارة العالمية لتكون أكثر مرونة واستدامة وكفاءة ومساهمةً في تحقيق التنمية الشاملة وتحفيز نمو الاقتصاد العالمي ومساعدته على مواجهة التحديات الراهنة، وهو ما ترجمته مخرجات المؤتمر الذي تضمنها «إعلان أبوظبي الوزاري» الصادر في نهايته، متضمناً العديد من القرارات والتوصيات التي تعد أساساً متيناً للبناء عليها في الشهور والسنوات المقبلة لإعادة تشكيل مستقبل التجارة العالمية لخير الجميع.

وتشير آخر التقارير العالمية لمرتبة الدول في تجارة السلع والخدمات ان الامارات وخلال 5 سنوات فقط قد تحسنت مرتبتها من 19 عالمياً في صادرات السلع خلال 2019 إلى 14 عالمياً في سنة 2023؛ إضافة إلى صادرات الخدمات التي نقلت مرتبة الإمارات من المرتبة 23 عالمياً في 2019 إلى المرتبة 13 عالمياً في 2023 وتعتبر هذه القفزة خير شاهد على الخطوات المتخذة ووفق توجيهات قيادتنا الرشيدة لزيادة فعالية الدولة في المشهد التجاري العالمي حيث أن القفزة 6 مراتب في صادرات السلع و 11 مرتبة في صادرات الخدمات خلال 5 سنوات فقط. والجدير بالذكر أن الصادرات السلعية لعام 2023 بما فيها النفط ووفق الرقم القياسي المحدد بسنة 2015 نجد أنها حققت نمواً حقيقياً بنسبة 62.3% من حيث القيمة و20% من حيث الكمية وهذا يشير إلى ان الزيادة في الصادرات ليست تضخمية وذلك من خلال زيادة التصدير من السلع الرئيسة وكذلك دخول سلع جديدة.

وكعادتها فإن الإمارات وعدت فأوفت.

الذكاء الاصطناعي قاطرة تغيير تقود العالم للمستقبل

معالي/ عمر سلطان العلماء
وزير دولة للذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي وتطبيقات العمل عن بعد

لم تشهد الإنسانية منذ بداياتها الأولى تسارع وتيرة التطور في مختلف مجالات الحياة، مثل ما شهدته على مدى العقود القليلة الماضية، من تحولات جذرية حملتها التكنولوجيا، التي غيرت أبسط المفاهيم، ودخلت في كافة جزئيات الحياة، وجعلت مستحيل الأمس واقعاً نعيشه اليوم، ونشهد تغيره المستمر السريع.

منذ عصر النقش على الحجر، لم يتوقف شغف الإنسان بالمعرفة وبحثه المتواصل عن التطور، ومنذ أكثر من سبعين عاماً، ظهر مفهوم الذكاء الاصطناعي للمرة الأولى، ورأى الباحثون فيه قوة قادرة على تغيير العالم، وراحت رؤاهم تتصور عصراً تتولى الآلة فيه مهام البشر، لكن هذا المجال الناشئ مر بمرحلة ركود لأعوام تالية، نتيجة للعديد من التحديات التي تمكن المبتكرون والباحثون من إيجاد الحلول لها، وصولاً إلى مفهوم الذكاء الاصطناعي الذي نواكب تطوره اليوم لحظة بلحظة.

هذا القطاع المستقبلي أخذ مساراً تصاعدياً في تقدم تكنولوجيا الآلة، وصولاً إلى طفرة الذكاء الاصطناعي التوليدي النوعية الذي أحدث تغييراً جذرياً في مختلف القطاعات، مولداً وظائف جديدة لم يشهدها العالم من قبل، مثل مهندسي ومدربي ومحللي ومدققي الذكاء الاصطناعي، ومهندسي البيانات، ومصممي تجارب الواقع الافتراضي، ومطوري تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وأخصائيي تحسين استيعاب اللغة، وغيرها من الوظائف المرتبطة بمجالات الذكاء الاصطناعي المختلفة.

الثورة التكنولوجية بين التحدي والمواجهة

لقد مثلت التكنولوجيا سؤالاً وجودياً لبني البشر على مر العصور، وتمت مواجهتها في بداياتها كتهديد وتحدٍ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما شهدته الولايات المتحدة بدايات ستينيات القرن الماضي، حين كانت تكنولوجيا المعلومات تخطو خطواتها الأولى، وأرسلت لجنة من العلماء والناشطين الاجتماعيين رسالة إلى الرئيس الأمريكي ليندون جونسون، مفادها أن الثورة الإلكترونية ستخلق أمة منفصلة، وستفاقم تحدي البطالة، وقبل ثلاثة عقود من ذلك، ذكرت صحيفة أتلانتيك، أن عمدة ولاية كاليفورنيا كتب إلى الرئيس الأمريكي، مؤكداً أن التكنولوجيا الصناعية ستكون «وحش فرانكنشتاين» الذي يهدد بقلب عمليات التصنيع رأساً على عقب، واليوم، أصبحنا ندرك أن هذه التنبؤات المتشائمة حول آثار التكنولوجيا كانت خاطئة تماماً.

أثبت هذا المجال التكنولوجي الناشئ قدراته المتقدمة منذ أن استطاعت خوارزمية ذكاء اصطناعي تصنيف الصور عام 2012، وبعد مرور خمسة أعوام، تفوق الذكاء الاصطناعي في تصنيف الصور بدقة نسبتها 97.3%, ما فتح الآفاق والرؤى والإمكانات لقدرة هذا المجال التحولية مع وجود هذا الكم من البيانات في وقتنا الحالي والذي أتاح المجال لتطور الذكاء الاصطناعي التوليدي بشكل كبير عندما شهد 100 مليون مستخدم في غضون بضعة أشهر منذ إطلاقه.

ومازال من المتوقع أن يحدث الذكاء الاصطناعي قفزات إيجابية في قطاعات عدة، أهمها الخدمات اللوجستية وتجارة التجزئة والخدمات المالية والرعاية الصحية والتعليم والصناعات، وسيعمل على زيادة الإنتاجية ورفع كفاءة وجودة المنتجات، وستستفيد مختلف القطاعات من مميزات الذكاء الاصطناعي المتمثلة في توفره على مدار الساعة وسرعته وكفاءته، إذ أشارت دراسات إلى أن من المتوقع أن يجني قطاع الصناعة وحده 3.78 تريليون دولار من الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2035 ما يمثل ضعف الإنتاج القائم على الطرق التقليدية، ولفت المنتدى الاقتصادي العالمي وتقرير صندوق النقد الدولي إلى أن 40% من الوظائف في العالم ستتأثر بالذكاء الاصطناعي، فيما سترتفع النسبة إلى 60% من الوظائف التي ستتأثر بالتعلم الآلي، إلى جانب توقع دراسات أخرى بأن نحو 97 مليون شخص حول العالم سيعملون في مجال الذكاء الاصطناعي بحلول العام المقبل.

وتبعاً للدراسات، تشير التقديرات إلى أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يساهم بما يصل إلى 15.7 تريليون دولار في الاقتصاد العالمي في عام 2030، أي أكثر من الناتج الحالي

ركزت الدولة على استقطاب المواهب وبناء قدراتها وتمكينها بالمهارات المطلوبة للوظائف المستقبلية، وجذب القدرات البحثية العالمية لدعم هذه الرؤية الاستراتيجية

للصين والهند مجتمعتين. وستتوزع هذه المساهمة على 6.6 تريليون دولار زيادة في الإنتاجية و9.1 تريليون دولار زيادة في الفوائد التي تعود على المجتمع والمنطقة، كما أنه من المتوقع أن يتراوح النمو السنوي في مساهمة الذكاء الاصطناعي بين 20 - 34% سنوياً في جميع أنحاء المنطقة، مع أسرع نمو في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يتوقع تطور الذكاء الاصطناعي بنسبة 33% هذا العام، ووصول حجم سوق الذكاء الاصطناعي إلى نحو 20 مليار دولار بحلول عام 2025، وستشهد الإمارات التأثير الأكبر بمساهمة هذا القطاع بنحو 14% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2030.

الإمارات.. مبادرات الصدارة والريادة

تتبنى دولة الإمارات بقيادة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة «حفظه الله»، وتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله»، منظوراً يرى الحاضر بعين المستقبل، وقد تجسد ذلك عام 2017 بإطلاق استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي، ضمن مشاريع مئوية الإمارات

2071، بهدف أساسي يتمثل بتعزيز حضور الذكاء الاصطناعي في كافة مجالات الأعمال والخدمات والحياة اليومية، ورفع جاهزية الإمارات للمستقبل، بما يضعها في مقدمة الدول الرائدة عالمياً في مجال الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2031 .

وضعت الإمارات تعزيز مكانتها وجهة عالمية رائدة في مجال الذكاء الاصطناعي وزيادة تنافسيتها، هدفاً رئيسياً وعاملاً أساسياً في سعيها لضمان مستقبل مزدهر، فكثفت الجهود لتطوير استراتيجية استشرافية تركز على تعزيز قدرات الذكاء الاصطناعي وتوظيفها في القطاعات الحيوية، والاستفادة من هذا القطاع المستقبلي الناشئ في تطوير الخدمات وتحسين جودة الحياة.

وركزت الدولة على استقطاب المواهب وبناء قدراتها وتمكينها بالمهارات المطلوبة للوظائف المستقبلية، وجذب القدرات البحثية العالمية لدعم هذه الرؤية الاستراتيجية، منطلقة من إدراك عالٍ بأهمية الإبداع والابتكار الإنساني والقدرات العلمية والعملية التي تدعم بني البشر في سعيهم لتصميم وصناعة المستقبل.

ومع ظهور الذكاء الاصطناعي التوليدي، كانت دولة الإمارات سباقة في دراسة هذا المجال، إذ وجهت القيادة بتكثيف الدراسات والأبحاث وتصميم المشاريع الهادفة لتعزيز تبني تكنولوجيا المستقبل في العمل الحكومي، والاستفادة من إيجابياتها، فأطلقت الحكومة دليل استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي لتعزيز وعي المجتمع بإمكانات هذا المجال، وتمكين الجهات الحكومية بالأدوات اللازمة لتوظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتعزيز استخداماته في مختلف مجالات عملها.

لم يقتصر أثر طموح دولة الإمارات على مجتمعها فقط، بل بادرت لتعميم المعرفة وتحفيز الأفراد والمجتمعات والدول على الاستفادة من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، فبادرت إلى إطلاق يوم الإمارات للبرمجة في 29 أكتوبر 2021، ليكون مناسبة سنوية هادفة إلى التوعية بأهمية المجالات الرقمية وإطلاق مبادرات لتعليم البرمجة، وبعد ذلك اعتمدت اليونسكو مقترحاً إماراتياً بأن يكون 29 أكتوبر يوماً عالمياً للبرمجة و19 مارس يوماً عالمياً للتعليم الرقمي، كما احتضنت جيتكس جلوبال، أكبر حدث على مستوى العالم في مجال التكنولوجيا، بمشاركة ما يزيد على 6,000 جهة عارضة و180 ألف مسؤول تنفيذي بمجال التكنولوجيا من أكثر من 180 دولة.

وفي دبي، أطلق سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي، خطة دبي السنوية لتسريع تبني استخدامات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، الهادفة لتعزيز ريادة دبي العالمية وتحقيق مستهدفات أجندة دبي الاقتصادية D33 بإضافة 100 مليار درهم من التحول الرقمي لاقتصاد دبي، ورفع إنتاجية الاقتصاد بنسبة 50% عبر الابتكار وتبني الحلول الرقمية، وتأهيل جيل من المدراء التنفيذيين للذكاء الاصطناعي في كل جهة حكومية بدبي، وإطلاق حاضنة دبي لشركات الذكاء الاصطناعي و«ويب 3»، وإطلاق أسبوع الذكاء الاصطناعي في المؤسسات التعليمية، وتخصيص أراضٍ لمراكز البيانات، وإطلاق رخصة دبي التجارية للذكاء الاصطناعي.

تواصل دولة الإمارات مسيرتها إلى المستقبل، وتستمر في البناء على إرث المغفور له بإذن الله الوالد المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - طيب الله ثراه -، بأن أكبر استثمار هو الاستثمار في بناء أجيال من المتعلّمين والمثقفين، بقيادة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات -حفظه الله-، الذي يؤمن بأنه ما من أمة تسعى لأن تحتل مكاناً مرموقاً ومتميزاً إلاّ وأولت التعليم اهتماماً بالغاً، لبناء جيل واعٍ متمسك بثقافته وقيمه وقادر على التكيف مع تطورات التكنولوجيا.

واليوم نلمس نتاج هذه الرؤية في ما تشهده الدولة من تطورات تكنولوجية في مختلف القطاعات، ومنها دخول دولة الإمارات سباق الفضاء، وتطوير الخدمات الحكومية الذكية الاستباقية، والتطور المتسارع لقطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية والمواصلات، وغيرها.

وعلى هذا النهج تواصل دولة الإمارات العمل، بنفس الروح والطاقة والهمة، لصناعة مستقبل أفضل محوره الإنسان، وهدفه تعزيز جودة الحياة، ورؤيته استباق المتغيرات المستقبلية وتصميم الحلول لتحدياتها والبناء على فرصها، بما يجسد حكاية وطن خطت كلماته الأولى في عرقوب السديرة «موضع التفاهمات الأولى حول انشاء اتحاد دولة الإمارات» لتصل إلى المريخ، بطموح لا تحده حدود.

أبعاد السياسة الخارجية لدولة الإمارات

سعادة الدكتور/ سلطان محمد النعيمي
مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

في أكتوبر 1973 أطلق المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، مؤسس الدولة، مقولته الشهيرة «إن النفط العربي ليس بأغلى من الدم العربي»؛ في دعم واضح لسياسة حظر تصدير النفط إلى الدول التي قدّمت دعمًا عسكريًّا لإسرائيل في حرب أكتوبر 1973. وقد يبدو للوهلة الأولى أن هذا الإعلان هو انتصار للانتماء العربي لدولة الإمارات؛ ولكن المتأمل بعمق وموضوعية في السياسة الخارجية لدولة الإمارات؛ سيكتشف بجلاء أن هذا الإعلان لم ينطلق من توجه قومي عنصري جامد، أو منغلق على الذات؛ بقدر ما كان يمثل انتصارًا لمبادئ الحق والعدل، واحترامًا لقواعد القانون الدولي؛ ويمكن تبيّن ذلك بوضوح ممّا يأتي:

1. تأكيد بيان تأسيس الدولة، الصادر في 2 ديسمبر 1971، أن دولة الإمارات بقدر ما هي «دولة عربية مسلمة تنصر القضايا والمصالح العربية والإسلامية»؛ فإنها محكومة في هذا الصدد بمبدأ أساسي هو «تمديد الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أساس مبادئ ميثاق الجامعة العربية، وميثاق الأمم المتحدة، والأخلاق الدولية».

2. دعم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حرب أكتوبر 1973 بصفتها حربًا لا تهدف إلى العدوان على أي دولة أخرى، ولكنْ إلى تحرير الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وخلق زخم لتفعيل قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 لعام 1967.

وفي هذا الإطار نفسه يمكن فهم جهود المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان لمحاولة لمّ الشمل العربي؛ عقب قرارات المقاطعة العربية لمصر بعد توقيعها معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1979. وأفضت هذه الجهود إلى اتخاذ قمة عمّان 1987 خطوات تمهيدية لإنهاء المقاطعة؛ وإذ كانت دولة الإمارات هي أول من أعلن إعادة العلاقات مع مصر عشية انتهاء القمة؛ فإن ذلك عكس التزامها المبادئ الآتية:

1. إيلاء اقترابي التعاون والتسوية السلمية للنزاعات والخلافات أولوية على التوجه الصراعي.

2. ضمان الحقوق الفلسطينية والعربية لا يتعارض مع مبادئ السلام الإقليمي، بل إنها سترتبط على الأرجح بنجاح جهود السلام، وإرساء شبكة منافع إقليمية متبادلة.

3. تحرير الصراعات في الشرق الأوسط من النزعات القومية والمذهبية والعرقية، التي تزيد الصراعات تأجّجًا، وتعرقل فرص الاستقرار والسلام.

المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الإماراتية:

في ضوء هذه الملامح الأولية لركائز السياسة الخارجية الإماراتية في مراحلها الأولى يمكن تبيّن المبادئ الحاكمة الآتية لصنع السياسة الخارجية الإماراتية:

1. الانتماءات الإيجابية المنفتحة على الآخر:

بقدر ما يتجلّى هذا المبدأ في النموذج التنموي - الاجتماعي الداخلي الذي تتبناه الدولة منذ استقلالها، والذي يعتمد على نهج إدماجي للطاقات المواطنة والوافدة؛ فقد انعكس هذا النهج نفسه على السياسة الخارجية للدولة سياسيًّا واقتصاديًّا وتنمويًّا وثقافيًّا. وفي هذا الإطار؛ فإن الدولة وهي تؤكد انتماءيها العربي والإسلامي؛ فإنها لا تتعامل معهما مثل الكثير من خبرات الأنظمة والحركات السياسية في الشرق الأوسط، التي تبنّت هذين المبدأين ليس بصفتهما حاجزًا للانعزال، ولكن بصفتهما مساحة تلاقٍ وحوار مع الآخر.

ومن أبرز تجليات ثقافة الانتماء الإيجابي المنفتح على الآخر قدرة الدولة الفريدة على تأسيس مجتمع كوزموبوليتاني يستوعب تنوعًا عرقيًّا وإثنيًّا ودينيًّا فريدًا يتعايش بتوافق وانسجام كاملين على أراضي الدولة، ويسهم في دعم تطور مشروعها التنموي وتسارعه. وكان من أبرز مقومات هذا الاستيعاب الإيجابي هو إتاحة القدرة أمام أصحاب الديانات المختلفة على ممارسة عقائدهم بقدر عالٍ من التسامح. وشهدت الدولة، في العامين الأخيرين، تطورات جوهرية في هذا الإطار، شملت:

أ. افتتاح أوّل معبد هندوسي، 4 أكتوبر 2022، يعد الأول من نوعه في الشرق الأوسط.

ب. تدشين «بيت العائلة الإبراهيمية»، 17 فبراير 2023، الذي يضم كنيسًا إلى جانب مسجد وكنيسة.

وتتجلى خبرة الانفتاح القومي والديني للإمارات كذلك في الملمحين الآتيين:

أ. تمدد حضور الإمارات الاقتصادي والاستثماري واللوجستي عبر العالم من دون إثارة حساسيات إثنية، أو دينية، أو شعور بالتهديد، مثلما يثيرهما حضور عدد آخر من دول المنطقة.

ب. بروز مكانة الإمارات بصفتها الشريك الإقليمي المفضل لكثير من القوى الدولية؛ ليس استنادًا إلى ما تملكه من مقومات لوجستية واقتصادية قوية فقط؛ ولكن لما تملكه من انفتاح ثقافي فريد ومستدام أيضًا.

أصبحت الدولة ثالث أكبر جهة مانحة للمساعدات الإنسانية على مستوى العالم، مقارنة بالدخل القومي الإجمالي في عام 2016

2. النزعة الإنسانية:

إضافةً إلى ما ورد في بيان الاتحاد، ودستور الدولة، من تأكيد لحريات المواطنين والأجانب وحقوقهم، وعلى رأسها حق التقاضي؛ فإن هذه النزعة تجد ركائز لها في توجهات المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الذي أكد «أن العون والمساعدات الخارجية هي إحدى الركائز الأساسية لسياستنا الخارجية؛ لأننا نؤمن بأنه لا توجد أي فائدة حقيقية بالنسبة إلينا من الثروة التي لدينا؛ إلا إذا وصلت إلى أيدي المحتاجين أيضًا، أينما كانوا بغض النظر عن جنسياتهم، أو معتقداتهم».

ويكشف تحليل هذا التوجه عن بُعدين رئيسيين في منظومة المبادئ الحاكمة للعقل السياسي الإماراتي:

أ. أولوية الانتماء الإنساني، الذي يعلو أي انتماءات أخرى بصفته الانتماء الأصيل الذي تنبثق منه أي انتماءات أخرى.

ب. الطبيعة المنفتحة للانتماء الديني، أو القومي، ومن ثم لا مجال في العقل السياسي الإماراتي للانتماءات الإثنية المنغلقة التي تؤسس لظواهر التطرف والإرهاب.

وقد تُرجمت هذه النزعة في إنشاء مؤسسة زايد للأعمال الخيرية والإنسانية عام 1992، كما تم تبنيها لتكون مبدأً محددًا لهوية الدبلوماسية الإماراتية؛ وعبَّر عن هذا التوجه بجلاء المغفور له الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان؛ حين قال بمناسبة الإعلان، في شهر يونيو 2018، عن بدء الاحتفال سنويًّا بيوم زايد للعمل الإنساني: «الإماراتيون يسيرون على خطى الوالد المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في تقديم المساعدات الإنسانية والتنموية؛ وهو عنصر أساسي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ وستواصل الدولة اتباع نهجها الحضاري في علاقاتها مع الدول الأخرى، والدعوة إلى إنصاف المظلومين، وبناء جسور المحبة والتعاون بين مختلف الشعوب؛ لتحقيق السلام والازدهار».

ويترجم هذا التوجه، بشكل عملي، احتلال دولة الإمارات المركز الأول عالميًّا بصفتها أكبر جهة مانحة للمساعدات الخارجية في العالم عام 2017؛ إذ بلغ إجمالي المساعدات التنموية الرسمية التي قدّمتها الدولة قياسًا إلى دخلها القومي نسبة 1.31% بما يقترب من ضعف النسبة العالمية المطلوبة (0.7%) التي حددتها الأمم المتحدة مقياسًا عالميًّا لقياس جهود الدول المانحة؛ وتصل مساعدات الإمارات الخارجية حول العالم إلى نحو 140 دولة من دون أي اعتبار للدين، أو العرق.

3. النزعة العقلانية - البراجماتية:

تتمثل ثالثة ركائز المبادئ الحاكمة لصنع السياسة الخارجية الإماراتية في الحرص على تبني النهج العقلاني - البراجماتي، الذي يتجلى في شقين متكاملين هما:

أ. العقلانية التي تعني حسابًا دقيقًا للتكلفة والعائد لأي توجه تتبناه الدولة، ويعزز ذلك تبني السياسة الخارجية الإماراتية توجهات التوازن والتنوع، التي تقيها مخاطر السياسات المتطرفة التوجه؛ و/أو المغامرات غير المحسوبة.

ب. البراجماتية التي تستند إلى قناعة بأن المنافع المشتركة، وليس الانغلاق الأيديولوجي، أو العقائدي، أو الإثني، هي الحافز الأساسي للتعاون والتقارب والسلم في العلاقات الدولية، خاصة في ظل عالم يشهد انتشارًا واسعًا للقوة؛ وتفاقمًا في حجم التحديات الأمنية غير التقليدية.

وعزز هذان التوجهان نزعات الانفتاح الدبلوماسي والإنساني

والتسوية السلمية للصراعات في السياسة الخارجية للدولة.

تكامل أبعاد السياسة الخارجية لدولة الإمارات:

في ضوء المعطيات والمبادئ السالفة الذكر يمكن تبيّن درجة واضحة من تكامل الأبعاد الرئيسية للسياسة الخارجية الإماراتية، التي يمكن إجمالها في:

1. البعد العربي والإسلامي، الذي يمثل ركيزة الهوية الإماراتية المنفتحة على الآخر والعالم؛ إذ يستدعي العقل الإماراتي من المقومات الثقافية لهذا البعد المزدوج العناصر المعززة للتسامح والتنوع والتعاون الإيجابي، وأبرزها:

أ. بروز الفكرة العربية بصفتها عاملَ استيعاب للمكونات المجتمعية المتنوعة في العالم العربي في مجابهة نزعات التمييز الديني.

ب. مركزية مبدأ «التنوع والتعارف» في العقيدة الإسلامية بصفته مبدأً حاكمًا للعلاقات الإنسانية.

2. البعد الإقليمي حيث باتت الدولة، بقدراتها المتنامية وتوجهاتها المعتدلة، رائدة لجهود تسوية الصراعات، وإيجاد سبل التعايش السلمي، وخلق شبكات المنافع المتبادلة.

3. البعد الإنساني العالمي، ويتجلى بوضوح في عدد من التوجهات:

أ. إدراج «الدبلوماسية الإنسانية»، خلال أول انعقاد لـ«مجلس القوة الناعمة» عام 2017، بصفتها الركيزة الأولى من ست ركائز تشكل إطار الدبلوماسية العامة للدولة، و«استراتيجيتها للقوة الناعمة».

ب. دعم التعاون الدولي فيما يعزز رفاهية البشرية، ويقيها مخاطر التحديات غير التقليدية؛ ويبرز في هذا الإطار على سبيل المثال:

- انخراط الإمارات، بقوة وفاعلية، فيما يمكن وصفه بـ«دبلوماسية اللقاحات» خلال جائحة كوفيد - 19 (COVID-19)؛ إذ حرصت على التحرر من كل قيود الصراعات الدولية والإقليمية، وبادرت إلى التعاون تقنيًّا مع الصين وإسرائيل لتطوير لقاح لمواجهة هذه الجائحة.

- تعزيز دبلوماسية المساعدات الإنسانية؛ إذ أصبحت الدولة ثالث أكبر جهة مانحة للمساعدات الإنسانية على مستوى العالم، مقارنة بالدخل القومي الإجمالي في عام 2016. وكانت من بين أكبر خمس دول مانحة للمساعدات الإنسانية عالميًّا في عام 2018. وشهدت حصة المساعدات الإنسانية نموًّا مستمرًّا بصفتها جزءًا من إجمالي المساعدات الخارجية للدولة في السنوات الماضية، ووصلت المساعدات الإنسانية إلى 18% من إجمالي المساعدات الخارجية لدولة الإمارات عام 2018.

وفي ظل الأوضاع الإقليمية المأزومة من جرّاء الحرب الجارية في غزة، برز دور الإمارات الإغاثي والإنساني عبر إطلاق عملية «الفارس الشهم 3»، في الخامس من نوفمبر 2023؛ لتقديم الدعم الإنساني للشعب الفلسطيني في غزة.

وتسهم هذه العملية كذلك في دعم قدرة سكان غزة على البقاء في القطاع، وخفض الضغوط التي قد تضطرهم إلى مغادرته، ومن ثم فإنها تسهم في الإبقاء على فرص حل الدولتين؛ وهو هدف رئيسي تتبناه السياسة الخارجية الإماراتية منذ توجهها إلى رعاية اتفاقيات السلام الإبراهيمية.

- دعم جهود مجابهة مخاطر التغير المناخي، وبرز ذلك بجلاء خلال استضافة الدولة لمؤتمر «كوب 28» (COP28)، إذ بادرت الدولة إلى حل قضية عالقة ومعقدة هي تفعيل صندوق الخسائر والأضرار بإسهامٍ هو الأكبر مطلقًا حتى اللحظة (100 مليون دولار).

- جهود تسوية الصراعات؛ إذ تؤدي الدولة، منذ استقلالها، أدوارًا جوهرية في دعم جهود تسوية الصراعات بطرق سلمية، وكان الإنجاز الأبرز في هذا السياق هو تدشين الاتفاقيات الإبراهيمية؛ كما لا يمكن إغفال محاولات الدولة تسوية الأزمة المتواصلة في أوكرانيا.

ويلاحظ في هذا الصدد نجاح الدبلوماسية الإماراتية في التوسط لإبرام 3 اتفاقات لتبادل الأسرى بين روسيا وأوكرانيا منذ مطلع عام 2024 حتى تاريخ كتابة هذه الورقة في نهاية فبراير 2024.

وإجمالًا يمكن القول إن دولة الإمارات، بتوجهاتها الإنسانية، ومكانتها الاقتصادية، وأدوارها الإقليمية والعالمية، باتت تمثل حلقة وصل فعَّالة وضرورية لتطوير سياسات ورؤًى تضمن أكبر قدر من الانسجام والتناغم بين هذه الأبعاد المختلفة على النطاقين الإقليمي والعالمي؛ وتعزز فاعلية دور الدولة وسياستها الخارجية، وتفردهما.

الإمارات ونهج المواءمة بين خفض التصعيد والاستمرار في تطوير نموذجها التنموي

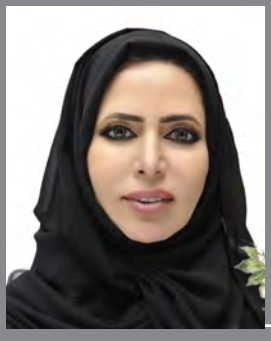

الدكتورة/ ابتسام محمد الكتبي
رئيس مركز الإمارات للسياسات

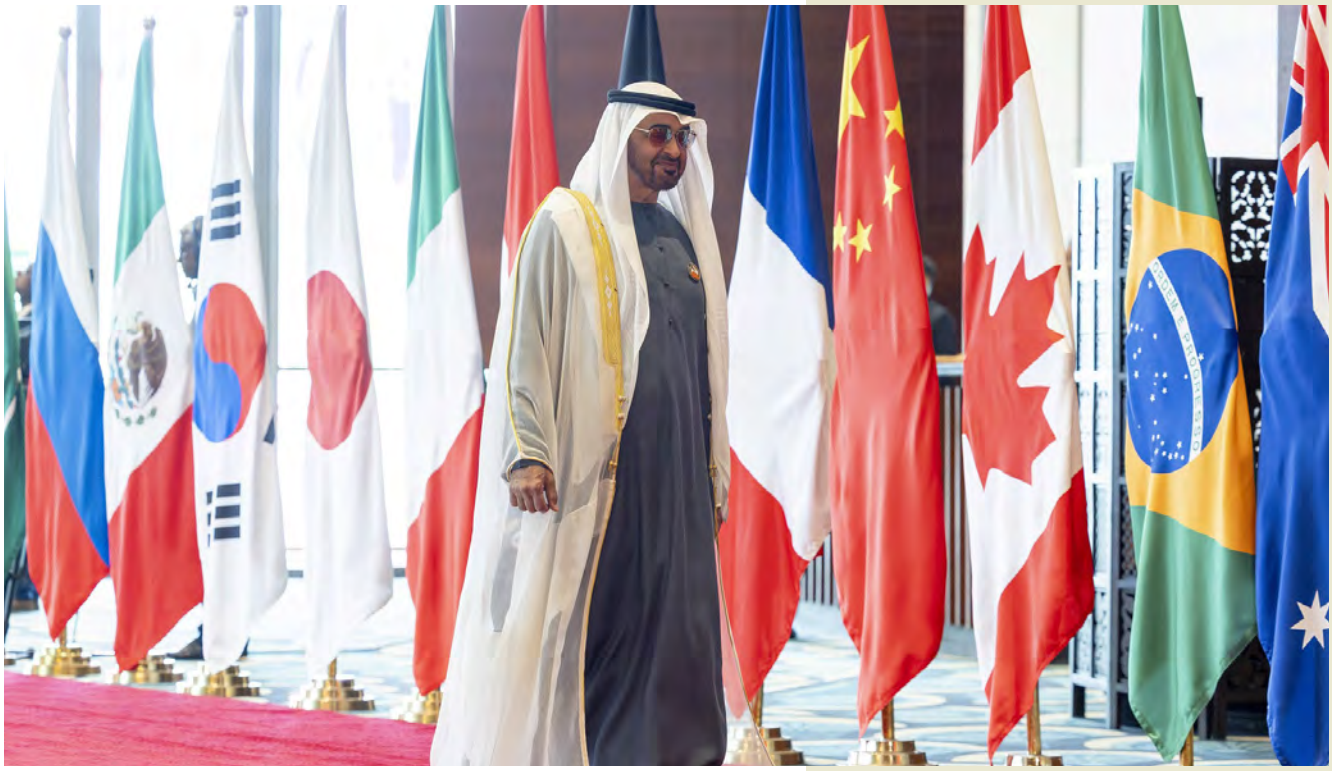

دولة الإمارات لديها تصور واقعي عن الصعوبات الكبيرة والمتشعبة التي تحيط بالشرق الأوسط، إلا أنها ليست دعوة للانكماشات وإيقاف عجلة التنمية والتطوير والاستعداد للمستقبل

في السنوات الأخيرة، بدأت تتشكل مقاربة جديدة لأمن الخليج عبر مدخل الاقتصاد والدبلوماسية. هذه المقاربة ترتكز على أهمية خفض التصعيد في الخليج وعموم المنطقة، وأهمية الأدوات الدبلوماسية، وليس العسكرية، في إرساء الاستقرار الإقليمي والتركيز على التنمية الاقتصادية. وقد تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة مبكراً هذه المعاني، وباتت تحكم سياستها الخارجية في السنوات الأخيرة.

لكن من الواضح أنّ أحداثاً مثل الحرب الأخيرة بين إسرائيل وحماس في قطاع غزة تمثّل تحدياً أساسياً لنهج خفض التصعيد وتوسيع التعاون الاقتصادي. والمرجّح أن الاعتراف بضرورة وجود أفق لحلّ سياسي بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس حل الدولتين لن يدفع إلى تعطيل نهج توسيع التعاون الاقتصادي، وهو ما ظهر من طبيعة تفاعلات الفاعلين في المنطقة وخارجها على الحرب في غزة.

الإماراتُ تُدركُ الصعوباتِ والتحديات، وأحياناً الهشاشةَ، التي تُواجِهُ هذه المقاربةَ، خاصةً حين تندلعُ الصراعاتُ والحروبُ والانقسامات، وهي متوقعة على الدوام.

وبينما اعتقد بعض المراقبين أن التحوّل الذي شهدته السياسة الإماراتية في السنوات الأخيرة يمثل انكفاءً إلى الداخل، فإن الحقيقة أن هذا التحوّل لا يعكس تغيراً في أهداف السياسة الإماراتية، بقدر ما إنه يمثل تعديلاً في توجهاتها ووسائلها وأدواتها، وذلك بالاستمرار في لعب دور القوة الإقليمية المؤثرة، والمستفيدة من تركيز الجهود والموارد على دعم الاستقرار الإقليمي، والعمل مع جميع دول المنطقة لمواجهة التحديات المشتركة، والتركيز على بناء الاقتصاد وتطوير النموذج التنموي وتعزيز قدرته التنافسية، في مرحلة ما بعد النفط.

تصوّر واقعي

على ما يبدو، فإن الإمارات تنظر بعينيها الاثنتين: عينٍ أولى على ضرورة التعاون الجاد على حل الصراعات والأزمات والحروب والقضايا المستعصية والملفات المعلقة وضرورة إنتاج حلول عادلة مستدامة للجميع، وعينٍ ثانية على ضرورة تمتين الاستقرار بالازدهار والدبلوماسية الاقتصادية والتشاركية وتوسيع الفرص وبناء الجسور ومَأْسسةِ التعايش والتنوع.

فدولة الإمارات لديها تصور واقعي عن الصعوبات الكبيرة والمتشعبة التي تحيط بالشرق الأوسط، إلا أنها ليست دعوة للانكماشات وإيقاف عجلة التنمية والتطوير والاستعداد للمستقبل، بحجة انتظار انتهاء هذه الصعوبات، فلقد كانت زيارة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، إلى الهند في التاسع من يناير 2024، مؤشراً واضحاً على هذا النهج الإماراتي، الذي يقوده سموه، وهي زيارةٌ جاءت، مثلاً، بعد يوم من لقائه وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، في أبوظبي لبحث تداعيات الحرب في قطاع غزة.

وفي الوقت الذي شهدت فيه تجربة دولة الإمارات كعضو غير دائم في مجلس الأمن الدولي خلال العامين الماضيين (2022-2023) نشاطاً نحو دعم الأمن والسلام العالمي والدعوة إلى إلتزام القوانين الدولية وحماية المدنيين ومحاربة التطرف وخطابات الكراهية، فإن الإمارات اتجهت في الوقت نفسه إلى تشكيل مجالس تشجيع الابتكار والتفاعل مع ثورات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والروبوتات وأبحاث الفضاء والطباعة ثلاثية الأبعاد ومحاولة بناء وتوسيع الصداقات في توجهٍ استراتيجي مفاده بأن الجهد الجماعي هو الأنفع.

توسيع الشراكات وزيادة حجم الاقتصاد

في إطار سعيها لتحقيق وتنفيذ أهدافها الوطنية، وإزالة التعريفات الجمركية أوتخفيضها، وإزالة الحواجز الفنية أمام التجارة وتحسين الوصول إلى الأسواق الدولية ذات الأهمية الاستراتيجية، وقعت دولة الإمارات على برنامج اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة (Comprehensive Economic Partnership Agreement program) مع العديد من دول العالم. وإن ذلك، وكما أورد معالي الدكتور ثاني الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية، يمثل شبكة تجارية جديدة قوية تغطي أكثر من ربع سكان العالم، وسوف تقود عصرًا جديدًا من الرخاء.

ومع إبرام 10 اتفاقيات شراكة اقتصادية شاملة حتى الآن، واستمرار المفاوضات مع العديد من البلدان الأخرى، من المتوقع أن يؤدي هذا البرنامج، وفقاً للوزير الزيودي، إلى زيادة صادراتنا بنسبة 33% وتحقيق أكثر من 153 مليار درهم إماراتي للناتج المحلي الإجمالي الوطني بحلول عام 2031، وهو ما يمثل نمواً بنسبة 10% تقريبًا من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بعام 2022. وفي الواقع، فإن تأثير البرنامج أصبح محسوسًا بالفعل: ففي النصف الأول من عام 2023، وصلت التجارة الخارجية غير النفطية إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق بقيمة 1.239 تريليون درهم، مع وصول الصادرات غير النفطية إلى 205 مليارات درهم - أكثر من الإجمالي المسجل في عام 2017 بأكمله، بحسب الوزير الزيودي.

وكما نلاحظ، فإن هذا يتمّ بالتزامن مع الدعوة الإماراتية المستمرة إلى خفض التصعيد وبذل جهد إقليمي ودولي باتجاه تبريد الصراعات وضمان الاستقرار في عموم المنطقة.

وفي شرحه لهذه المقاربة الإماراتية، يقول الدكتور أنور قرقاش، المستشار الدبلوماسي لصاحب السمو رئيس الدولة، حفظه الله، إن الحرب الإسرائيلية على غزة أظهرت أنه لا يزال يتعين على الإمارات وغيرها «العمل مع الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى من أجل ضمان الاستقرار الإقليمي»، وأضاف «لكنني أعتقد أن الرسالة الأخرى هي أيضاً (أن) الخطط الوطنية (لزيادة التنمية وتوسيع الاقتصاد والتجارة) يجب أن تمضي قدماً، ولا أعتقد أن الخطط الوطنية يجب أن تتوقف مؤقتاً، لأنه ستكون هناك دائماً قضية إقليمية كبرى ستفاجئنا»، وبالنسبة لدول الخليج، فإن المسعى الدبلوماسي والتجاري جزء من خطط لتقليل الاعتماد الاقتصادي على النفط قبل الانخفاض المتوقع في الطلب؛ مع تحوّل العالم إلى أنواع الوقود الأخرى.

وهذا المسعى بقي مستمراً ويسير جنباً إلى جنب مع دعوات دولة الإمارات المستمرة إلى بذل جهد دولي لحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، حيث اكتسبت المناقشات زخماً حول كيفية إعادة بناء وحكم القطاع الساحلي بعد انتهاء الحرب بين إسرائيل وحركة حماس.

وفي هذا الصدد، لفتت مندوبة الإمارات الدائمة لدى الأمم المتحدة، لانا نسيبة، إلى أن دولة الإمارات ستربط الدعم المالي والسياسي لإعادة إعمار البنية التحتية في غزة بمسار قابل للتطبيق تدعمه الولايات المتحدة نحو حل الدولتين، كما نقلت صحيفة «وول ستريت جورنال»، التي شدّدت على أن الإمارات تُعلن موقفها بأن الحرب في غزة يجب أن تؤدي إلى حل نهائي للصراع، من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

وقد دلّ هجوم «حماس» في السابع من أكتوبر 2023 وحرب إسرائيل على قطاع غزة على أنّ مقاربة خفض التصعيد، حتى تشتغل بالكفاءة المطلوبة، تتطلب التزاماً دولياً فعّالاً؛ وذلك لردع التهديدات وسرعة محاصرتها ومنعها من الاتساع أو الخروج عن السيطرة.

ردع إيران

ومع تأكيد واشنطن أنها لا تريد حرباً أوسع مع إيران أو في المنطقة، ينبّه باحثون دفاعيون إلى أنه «لردع إيران، يجب أن يكون لدى الولايات المتحدة حضور فعلي في مسرح العمليات للتأثير على حسابات صنع القرار للقيادة في طهران والحرس الثوري الإيراني». ويعترف هؤلاء بأنه «ما من شك أن قوة الردع الأمريكية ضد إيران كانت موضع خلاف، بيد أن فاعليتها ستكون أقل في غياب وسائل عقاب أمريكية فورية وقوية، والتي يمكن أن تمنع إيران من أن تحسم الوقائع بسرعة على الأرض في خضم أزمة من الأزمات». لقد كان هذا المعطى لافتاً للانتباه بعد الرد العسكري الأمريكي في العراق وسوريا واليمن؛ وذلك في أعقاب هجوم مليشيا عراقية قريبة من إيران على قاعدة «البرج 22» شمال الأردن، وقتل وجرح جنود أمريكيين.

إن الرؤية الإماراتية الشاملة للاستقرار والازدهار والاعتدال تتطلب مواءمات متعددة للوصول إلى نتائج مثمرة وبناءة، وليس من بينها انتظار المشاكل والأزمات حتى تنتهي ليُصار بعد ذلك إلى تنفيذ الخطط التنموية والشراكات الاقتصادية الطموحة. إن تطوير التشريعات وتوسيع حجم الاقتصاد وتعزيز التنافسية وبناء الشراكات يسيرون جنباً إلى جنب مع الجهود المطلوبة بقوة لتبريد الصراعات ونزع فتيل الأزمات والطموح بحلها حلولاً مستدامة وليس مجرد الإدارة لهذه الأزمات.

إن الاستقرار هو روح الازدهار، مثلما أن الازدهار يجعل المنتفعين منه وأصحاب المصلحة حريصين على بقائه وحمايته وعدم التفريط به بالجنوح نحو التأزيم والنزاعات. هذه هي التوليفة التي تتبناها دولة الإمارات، وهي تدعو إلى اتخاذ التدابير الثنائية ومتعددة الأطراف لازدهار التجارة والشراكات وتوسيع منافع العولمة للجميع، وتطبيق إصلاحات جريئة وملحة في هذا الإطار، لأن «اقتصاد القرن الحادي والعشرين يتطلب نظاماً تجارياً يتناسب مع القرن الحادي والعشرين ـ ومن الضروري تنفيذ الإصلاحات التي يتطلبها ذلك». وفي هذا الإطار، فإن رؤية دولة الإمارات الداعمة لتعزيز التعاون بين الشرق والغرب، تدعو لتحفيز التدفقات التجارية والاستثمارية، في وقت بات العالم في أمس الحاجة إلى أطر تنظيمية وتشريعية جديدة والمسارعة إلى تبني ابتكارات تكنولوجيا التجارة لضمان نمو حركة التجارة العالمية. وهذه الرؤية التي دعمتها مشاركة الإمارات في يناير 2024 في اجتماعات الدورة الـ 54 لمنتدى دافوس، جاءت متوائمة مع تعبير الإمارات في الشهر ذاته عن «قلقها البالغ من تداعيات الاعتداءات على الملاحة البحرية في منطقة باب المندب والبحر الأحمر والتي تمثل تهديداً غير مقبول للتجارة العالمية ولأمن المنطقة والمصالح الدولية».

الاستقلال الاستراتيجي في بيئة مضطربة: الإمارات نموذجًا

الدكتور/ محمد عبدالله العلي
مركز تريندز للبحوث والاستشارات

تعجّ البيئة الإقليمية والدولية بمصادر اضطراب عديدة ومتنوعة ومتنامية تُعد بمثابة تهديدات جديّة للأمن الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، فعلى المستوى الدولي، يتزايد الاندفاع إلى حربٍ باردة جديدة بين الشرق والغرب مرةً أخرى، ولكن الشرق تقوده الصين بالتحالف مع روسيا هذه المرة، في ظل مرحلة سيولة أو مخاضٍ عسير، يختبرها النظام الدولي الأحادي القطبية، سوف تفرز نسقًا عالميًّا متعدد الأقطاب في المستقبل المنظور. إضافة إلى ذلك، هناك أزمات دولية مركبة وصراعات دولية مرشحة للاستمرار، مثل تغير المناخ والإرهاب الدولي وأزمة تايوان والحرب الروسية - الأوكرانية، سيتمخض عنها تداعيات أمنية وسياسية سلبية على دول المنطقة والعالم. هذا دون الحديث عن تهديدات اقتصادية ترتبط بالتوظيف الواسع لأدوات المنافسة غير العادلة وإجراءات الحماية والعقوبات.

الشرق الأوسط واضطراباته المتعددة

وتُعد منطقة الشرق الأوسط أكثر مناطق العالم اضطرابًا وعدم استقرار بفعل انتشار الأزمات المركبة من ليبيا إلى سوريا ومن العراق إلى اليمن عبورًا إلى السودان، واشتعال جولة جديدة من الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وخطر تمددها إقليميًّا، واستمرار الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى)، والبرنامج النووي وبرنامج الصواريخ الباليستية لإيران، وسباق التسلح الإقليمي، وتصاعد التهديدات اللامتماثلة في البر (التهديدات الإرهابية والسيبرانية) والبحر (القرصنة والتهديدات الحوثية لأمن الملاحة البحرية في المياه الدولية المحيطة بشبه الجزيرة العربية) والجو (تهديد المسيّرات). وفي ظل هذ البيئة الإقليمية الشديدة الاضطراب، ثمة توجهات أمريكية انسحابية متعلقة بتخفيف البصمة العسكرية في المنطقة، وتراجع الدور الأمريكي في الحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة.

تعامل الإمارات مع مصادر الاضطراب

كيف تعاملت دولة الإمارات العربية المتحدة مع مصادر الاضطراب والتهديد في النسقين الدولي والإقليمي من أجل تأمين استقلال استراتيجي نسبي في سياساتها الخارجية والدفاعية؟ استنادًا إلى وثيقة الخمسين (سبتمبر 2021)، وهي المرجع لجميع مؤسسات الدولة في مرحلة الخمسين الثانية، أو مرحلة الانطلاق التي يقودها باقتدار صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، والمبادئ الثمانية للسياسة الخارجية الإماراتية (نوفمبر 2022)، حددت دولة الإمارات أولويات عدة لاستراتيجيتها للأمن الوطني، أهمها: تقوية الاتحاد، وتعزيز الأمن الوطني عن طريق اقتراب يزاوج بين القيم والمصالح الوطنية، مع أخذ ضرورات البراجماتية لدولة متوسطة في الحسبان، ودعم الازدهار الاقتصادي الطويل الأمد، وتوفير أفضل حياة لشعب الإمارات، وحسن الجوار، وخفض تصعيد الصراعات والتوترات في المنطقة عن طريق دعم الحلول السياسية، والإسهام في بناء السلام والاستقرار الإقليمي والعالمي عن طريق العمل مع الشركاء الإقليميين والعالميين، ومواجهة فراغ القوة في الإقليم، عن طريق دعم نظام حوكمة أفضل وأكثر شمولًا، وتلبية التطلعات الاقتصادية للمواطنين، وزيادة الانخراط في المنظمات الدولية لتعزيز الموقف الإماراتي، ومواجهة التحديات العالمية المشتركة، وعلى رأسها تغير المناخ.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، طوّرت دولة الإمارات استراتيجية عسكرية جديدة وسياسات خارجية متماسكة بغية تحقيق قدرٍ من الاستقلال الاستراتيجي الذي يضمن الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية، وتقوم هذه الاستراتيجيات وتلك السياسات على أعمدة رئيسية عدة أهمها؛ إيلاء أهمية فائقة للتدريب والتعليم العسكري، وتطوير قدرات دفاعية محلية، وتنويع الشركاء، والتحوّط الاستراتيجي تجاه منافسات وصراعات الدول الكبرى، واتخاذ مبادرات ومواقف حازمة تجاه الأزمات الإقليمية، والدبلوماسية الاستراتيجية.

فقد أولت دولة الإمارات أهمية فائقة للتدريب والتعليم العسكري؛ فانخرطت في تدريباتٍ عسكرية مشتركة مع شقيقاتها في مجلس التعاون لدول الخليج ومع الدول العربية والأوسطية والدول الغربية وروسيا والدول الآسيوية، وعلى رأسها الصين والهند وكوريا الجنوبية. كما نظمت معارض عسكرية عدة على أراضيها، كانت فرصة لتبادل المعرفة والخبرة والاطلاع على أحدث التكنولوجيات العسكرية، وعلى رأسها معرض الدفاع الدولي (آيدكس) ومعرض دبي للطيران، اللذّان يوفران فرصًا هائلة للصناعات الدفاعية الوطنية للاحتكاك بكبرى شركات تصنيع المنتجات العسكرية في العالم، وما لذلك من آثارٍ جدّ إيجابية فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا العسكرية وتوطينها في دولة الإمارات، وإقامة مشاركاتٍ تعاونية بين شركات قطاع التصنيع العسكري الوطني ونظيراتها في دول العالم المتقدم. والأهم من ذلك، طوّرت دولة الإمارات أكاديمياتها العسكرية، وأعادت هيكلة نظم التعليم فيها، وشجعت مواطنيها على الالتحاق بهذه الأكاديميات المرموقة؛ ولاسيما بعد أن تبنت برنامجًا للخدمة الوطنية والاحتياطية.

واتجهت دولة الإمارات إلى تطوير قدرات دفاعية محلية، سواء بالاعتماد على الذات، أو عن طريق عقد الشراكات مع هيئات التصنيع العسكري الرائدة في العالم. إضافة إلى ذلك، تمتلك دولة الإمارات شبكة علاقات تعاونية متميزة مع الدول الرائدة في مجال التصنيع العسكري، وفي مقدمتها الدول الغربية وروسيا، وعلاقات تعاون قوية تربطها بدول أخرى متفوقة تكنولوجيًّا، وتمتلك أيضًا رصيدًا جيدًا في مجال التصنيع العسكري، مثل كوريا الجنوبية والهند وغيرهما. وقد قطعت دولة الإمارات شوطًا كبيرًا في هذا المضمار؛ إذ نجح قطاع الصناعات الدفاعية في بناء قدرات صناعية وتقنية مهمة خلال فترة زمنية قصيرة نسبيًّا ما جعل الإمارات مركزًا إقليميًّا في هذه الصناعات، وفي وضعٍ

من أهم مؤشرات الاستقلال الاستراتيجي لدولة الإمارات اتخاذ مبادرات ومواقف حازمة تجاه الأزمات الإقليمية

يتيح لها الدخول في منافسة حقيقية مع نظرائها على المستوى العالمي من خلال تصدير منتجات هذا القطاع الحيوي. وتتطلع دولة الإمارات إلى أن تغطي صناعاتها المحلية جزءًا كبيرًا من احتياجاتها الدفاعية في الأجل المنظور.

وبالنسبة إلى تنويع الشركاء، حرصت دولة الإمارات على تكوين شراكات استراتيجية شاملة مع القوى الكبرى، وفي مقدمتها الصين وروسيا، والدول الإقليمية الرئيسة؛ ولاسيما تركيا وكوريا الجنوبية والصين، إضافة إلى شراكاتها القائمة بالفعل مع الدول الغربية والولايات المتحدة. ويعُد مبدأ تنويع الشركاء في المجالات الاستراتيجية والاقتصادية، مع التوازن في التفاعلات مع هؤلاء الشركاء، من المبادئ الرئيسة للسياسة الخارجية الإماراتية.

الاستقلال الاستراتيجي لدولة الإمارات

وينبع تنويع الشركاء من مسألة بديهية؛ وهي أنّ دولة الإمارات لها مصالح مختلفة مع دولٍ متنوعة، وأنّه مع تمدد هذه المصالح وتوسع تجارتها الخارجية وتنامي أدوارها الدولية تزداد الحاجة إلى شركاءٍ جدد. ويُلاحظ أنّ مبدأ تنويع الشركاء هو مبدأ شامل؛ لا يقتصر فقط على المجال الاقتصادي، وإنما يشمل أيضًا المجالين السياسي والأمني، ويستهدف تأمين درجة كبيرة من الاستقلالية للسياسة الاقتصادية والخارجية الإماراتية. وكان التحدي أمام أبوظبي ألا يظهر أن شراكاتها الجديدة سوف تكون على حساب نظيراتها القديمة، وألا تبدو منحازة لأحد الشركاء في مقابل الآخرين. ومن هنا، اعتصمت دولة الإمارات بمبدأ التوازن تجاه القوى الكبرى، ولاسيما المتنافسة منها، وهو عملية سياسية دقيقة، تتطلب انخراط صانع القرار الرئيسي مباشرة في تخطيط وإدارة السياسة الخارجية والدفاعية. ويتضح ذلك في سلوك دولة الإمارات تجاه التنافس الأمريكي - الصيني، وتجاه الحرب الروسية - الأوكرانية وغيرهما، ففي الأخيرة على سبيل المثال خرجت الدولة من دائرة الانحيازات لتصبح شريكًا موثوقًا به للطرفين الروسي والأوكراني؛ ما مكّنها من أداء دور مهم في عقد صفقات تبادل الأسرى بين الجانبين.

ومن أهم مؤشرات الاستقلال الاستراتيجي لدولة الإمارات اتخاذ مبادرات ومواقف حازمة تجاه الأزمات الإقليمية التي تؤثر تأثيرًا بالغًا على أمنها الوطني والأمن الخليجي الجماعي. ويمكن أن تجد الدليل على ذلك في مواقف دولة الإمارات الحازمة في مواجهة الفوضى التي سببتها ما تعرف بانتفاضات «الربيع العربي» في مصر وليبيا وسوريا والبحرين، وتدخُّلها لدعم الشرعية في اليمن، وتقاربها مع إيران وتركيا، واحتفاظها بموقف مستقل تجاه الأزمات والصراعات التي تعانيها المنطقة بما يتوافق مع رؤيتها لتحقيق الاستقرار الإقليمي.

ويرتبط بذلك أنه في ظل بيئةٍ دولية تتسم بالتعقد وعدم اليقين، وانتشار القوة، والثورة الصناعية الرابعة، وتقلُّص الحيّز السياسي، والترابط المفرط، وترابط السياسات، أخذت دولة الإمارات تصوغ دبلوماسيتها بطريقةٍ استراتيجية فاعلة، تركز على الأولويات والأهداف الطويلة الأجل، وعلى الصورة الأوسع للتفاعلات الدولية؛ بما يمكّنها من التقليل من آثار عدم اليقين، وتعبئة مصادر القوة، وتعظيم الحيز السياسي. كأن دولة الإمارات تبنّت اقتراب الدبلوماسية الاستراتيجية في بناء وتأطير رؤيتها للعالم؛ ووضع أجندتها الخارجية؛ ومتابعة مصالحها الوطنية وأهدافها الخارجية الأساسية. كما تعمد الدبلوماسية الإماراتية إلى زيادة الانخراط في المنظمات الدولية لتعزيز الموقف الإماراتي، ومواجهة التحديات العالمية المشتركة، وعلى رأسها الإرهاب الدولي وتغير المناخ.

وتأسيسًا على ذلك، استطاعت دولة الإمارات تأمين استقلال استراتيجي نسبيّ لسياستها الخارجية والدفاعية. وقد فُهم التوجه الإماراتي للاستقلال الاستراتيجي على غير الحقيقة؛ حيث حاجّ البعض أن هذا التوجه ينصرف بالأساس إلى الغرب والولايات المتحدة. والواقع أنّ توجه الاستقلال الاستراتيجي لا يعني الانفصال أو فصم الروابط مع الدول الغربية والولايات المتحدة؛ فالشراكة الإماراتية - الأمريكية لا غنى عنها لضمان الأمن في المنطقة، كما أن أوجه التكامل الاقتصادي بين دولة الإمارات والدول الغربية أساسية لاستدامة التنمية والازدهار الاقتصادي لشعوب الإقليم. فهذا الاستقلال الاستراتيجي هو توجه عام يتيح لدولة الإمارات مساحةً أكبر من حرية الحركة الخارجية، ويرفدها بأدواتٍ أكثر فاعلية لتحقيق مصالحها الوطنية وأهدافها الخارجية.

البرنامج النووي السلمي الإماراتي... نموذج ريادي واستشرافي

مركز الإمارات للطاقة النووية

قبل أكثر من 15 عاماً، اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة قراراً استراتيجياً بتطوير برنامج سلمي للطاقة النووية لتنويع محفظتها من مصادر الطاقة، بهدف الاعتماد على المصادر الخالية من الانبعاثات الكربونية وتوفير الأسس الصلبة والدائمة التي تمكن الدولة من التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة التي تعتمد في إنتاجها للكهرباء على حالة الطقس. واليوم نشهد ثمار الرؤية الاستشرافية للقيادة الرشيدة في ظل الأزمات التي شهدتها أسواق الطاقة وتقلبات الأسعار فيها إلى جانب التبعات المتفاقمة لظاهرة التغير المناخي، وهو ما أنتج تحديات كبيرة أمام العالم فيما يخص ضمان أمن الطاقة والاستدامة معاً.

مرة أخرى ترسخ دولة الإمارات مكانتها الريادية على مستوى العالم، وهذه المرة في قطاع الطاقة النظيفة بالاعتماد على أحدث التقنيات النووية السلمية، في ظل رؤية استراتيجية للمستقبل تضمن الحفاظ على مكتسبات الحاضر وغد مشرق للأجيال القادمة.

فبعد 12 عاماً فقط من بدء العمليات الإنشائية في محطات براكة للطاقة النووية السلمية في منطقة الظفرة بإمارة أبوظبي، والتي تعد حجر الأساس للبرنامج النووي السلمي الإماراتي الذي تتولى مؤسسة الإمارات للطاقة النووية تطويره، أصبحت المحطات نموذجاً يُحتذى به من قبل كافة مشاريع الطاقة النووية الجديدة حول العالم سواء من حيث فعالية التكلفة أو الإدارة وصولاً إلى الجدول الزمني. كما أصبحت المحطات أكبر مصدر منفرد للكهرباء وأكبر مساهم في خفض البصمة الكربونية لقطاع الطاقة في دولة الإمارات والمنطقة عموماً.

وتنتج ثلاث محطات في براكة حالياً ما يصل إلى 30 تيراواط من الكهرباء النظيفة، وحين تنضم إليها المحطة الرابعة خلال الشهور المقبلة ستنتج المحطات ما يصل إلى 40 تيراواط من الكهرباء، وستوفر ما يصل إلى 25% من احتياجات دولة الإمارات من الكهرباء، إلى جانب الوفاء بما نسبته 25% من التزامات الدولة بخفض البصمة الكربونية الواردة في اتفاقية باريس للمناخ.

الطاقة النووية تتصدر المشهد العالمي

بعد التحديات العديدة التي واجهها العالم في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بضمان إمدادات الطاقة وتفاقم التبعات السلبية لظاهرة التغير المناخي من جفاف وفيضانات ودرجات حرارة أعلى من معدلاتها المعتادة، تركزت الجهود العالمية في البحث عن مصادر الطاقة القادرة على دعم النمو الاقتصادي والحد من الانبعاثات الكربونية في نفس الوقت، وهنا برزت الطاقة النووية كأحد أهم الحلول لهذه التحديات، ولا سيما أنه ثبت أن الدول التي تعتمد على الطاقة النووية كانت الأقل تأثراً بأزمة إمدادات الطاقة وتقلبات أسعارها.

وأظهرت دراسات حديثة أن القدرة الإنتاجية للطاقة النووية العالمية يجب أن تتضاعف بثلاث مرات على الأقل بحلول عام 2050 لتحقيق الأهداف المناخية مع ضمان أمن الطاقة العالمي، وعلى هذا الأساس كان العنوان الأبرز لعودة الطاقة النووية لكي تتصدر المشهد العالمي، هو النسخة الثامنة والعشرون من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي استضافتها دولة الإمارات في دبي في ديسمبر الماضي، حيث كان حضور الطاقة النووية غير مسبوق على مدار الدورات السابقة للمؤتمر.

فقد أجمعت أكثر من 22 دولة خلال المؤتمر على عزمها العمل من أجل مضاعفة القدرة الإنتاجية للطاقة النووية العالمية ثلاث مرات بحلول عام 2050 لكي يتمكن العالم من تحقيق الحياد المناخي في هذا العام، كما تعهدت أكثر من 120 شركة عالمية متخصصة بالطاقة النووية على دعم هذا التوجه الخاص بمضاعفة الطاقة النووية ثلاث مرات.

وللمرة الأولى في تاريخه، تم إدراج الطاقة النووية في النص النهائي بشأن التقييم العالمي للمؤتمر، بوصفها تقنية مهمة لتسريع عملية خفض البصمة الكربونية لقطاع الطاقة بهدف تحقيق الحياد المناخي، هذا في وقت كان حضور الطاقة النووية جلياً في كافة أجنحة وأماكن المؤتمر الذي شهد حضور أكبر عدد من المناصرين الشباب للطاقة النووية، وهي سابقة في تاريخ المؤتمر الذي حظي بتغطية إعلامية ضخمة بأكثر من 5000 تدوينة فردية على منصات التواصل الاجتماعي، و370 خبر ومقال وتقرير في الصحف المحلية والعالمية، تركز على دور الطاقة النووية المحوري في ضمان أمن الطاقة والاستدامة.

وفي دولة الإمارات، تتعدى الأهمية الاستراتيجية لقطاع

الطاقة النووية توفير الطاقة الكهربائية، إلى قيام محطات براكة للطاقة النووية بدور ريادي في جهود الدولة للوصول إلى الحياد المناخي بحلول عام 2050، فضلاً عن تأسيس منصة علمية وتقنية تعتمد على البحث والتطوير والابتكار في قطاع الطاقة النووية، ودعم التطبيقات المدنية الأخرى للطاقة النووية في مختلف المجالات.

الجوانب الاقتصادية لمحطات براكة للطاقة النووية

تعد محطات براكة أكبر مصدر منفرد للكهرباء الخالية من الانبعاثات الكربونية في دولة الإمارات والعالم العربي، حيث ستوفر فور تشغيلها بالكامل ما يصل إلى 25% من احتياجات الدولة من الطاقة، وستوفر كميات كبيرة من الغاز الطبيعي للتصدير عوضاً عن استخدامه في إنتاج الكهرباء، وتمكنت بالفعل من خفض استهلاك الغاز بمقدار 900-1200 مليون قدم مكعب في اليوم.

ومنذ بداية البرنامج النووي السلمي الإماراتي، حرصت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية على تطوير سلسلة إمداد محلية لقطاع الطاقة النووية الجديد في الدولة، منحت بموجبها عقوداً للشركات المحلية لتوريد مواد وخدمات لمحطات براكة وصلت قيمتها إلى أكثر من 22.5 مليار درهم، فضلاً عن التعاون الوثيق مع شركات محلية لرفع معايير منتوجاتها لتتماشى مع معايير قطاع الطاقة النووية العالمي، وبالفعل تمكنت بعضها من تصدير منتجاتها إلى السوق العالمية.

وفي ذات الاتجاه، تعد محطات براكة أكبر داعم لبرنامج شهادات الطاقة الخضراء الذي كانت أبوظبي سباقة في إطلاقه على مستوى العالم، حيث تتيح الكهرباء الوفيرة والنظيفة التي تنتجها محطات براكة للشركات فرص الحصول على هذه الشهادات، وبالتالي تمكينها من الوصول إلى التمويلات المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة والتي تقدير بتريليونات الدولارات.

كذلك وفرت المؤسسة والشركات التابعة لها آلاف الوظائف المجزية والتي ستتواصل الحاجة إليها طوال الفترة التشغيلية لمحطات براكة والتي تتجاوز الـ 60 عاماً.

كما أن تطوير محطات براكة هو الخطوة الأولى في المهمة الأوسع لمؤسسة الإمارات للطاقة النووية، والتي تتمثل في استكشاف واجتذاب الاستثمارات الاستراتيجية في الطاقة النووية التي تدعم أهداف النمو والاستدامة لدولة الإمارات.

قيام محطات براكة للطاقة النووية بدور ريادي في جهود الدولة للوصول إلى الحياد المناخي بحلول عام 2050

محطات براكة والاستدامة

في عام 2022 أصدرت الوكالة الدولية للطاقة تقريراً أكدت فيه أن «تطوير أنظمة طاقة مستدامة وصديقة للبيئة سيكون أصعب وأكثر مجازفة وأكثر تكلفة من دون الطاقة النووية»، وهو ما أكده محللون للمنظمة النووية العالمية في العام 2023، والذين قالوا أنه «لا يمكن تحقيق الحياد المناخي من دون الطاقة النووية، التي تعد المصدر الأول للكهرباء النظيفة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتنتج 25% من الكهرباء الخالية من الانبعاثات الكربونية في العالم اليوم»، بينما أفاد تقرير «لوسيد كاتاليست» للعام 2022 بأن الطاقة النووية هي أسرع وسيلة لزيادة استهلاك الأفراد للكهرباء النظيفة من أي مصدر آخر للطاقة.

وفي دولة الإمارات، تمكنت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية، من خلال محطات براكة للطاقة النووية، من تحقيق أكبر خفض للبصمة الكربونية في أي قطاع في تاريخ الدولة، مع إنتاج أضخم كمية من الكهرباء النظيفة، حيث ساهمت المحطات في ترسيخ المكانة الريادية للدولة في قطاع الطاقة وإبراز البرنامج النووي السلمي الإماراتي كقصة نجاح على الطريق نحو الحياد المناخي، ولا سيما أن محطات براكة تساهم في الوفاء بـ 25% من التزامات الدولة بخفض البصمة الكربونية بحلول عام 2030.

كما تساهم محطات براكة بشكل محوري في خفض البصمة الكربونية للصناعات الثقيلة والقطاعات التي تتطلب كميات ضخمة من الطاقة في الدولة. وبحسب المراجعة الإحصائية للطاقة العالمية، فإنه على مدى السنوات الخمس الماضية، أضافت دولة الإمارات نصيباً للفرد من الطاقة النظيفة أعلى من أي دولة في العالم، وأنتج ما نسبته 75% من هذه الكهرباء النظيفة من محطات براكة.

آفاق مستقبلية واسعة لقطاع الطاقة النووية في الدولة

رغم الإنجازات الاستثنائية التي حققتها دولة الإمارات في قطاع الطاقة النووية وفي زمن قياسي، إلا أن محطات براكة لا تمثل سوى 20% فقط من الرؤية الأوسع لمؤسسة الإمارات للطاقة النووية، التي تقوم بتسخير تقنيات الطاقة النووية من أجل تسريع تحقيق الأهداف المناخية لدولة الإمارات.

ويعد تطوير محطات براكة خطوة أولى في تنفيذ رؤية المؤسسة والتي تتضمن استكشاف واجتذاب الاستثمارات الاستراتيجية في الطاقة النووية التي تدعم أهداف النمو والاستدامة للدولة، وتسريع البحث والتطوير والابتكار في إطار برنامجها الجديد «البرنامج المتقدم لتقنيات الطاقة النووية» لاستكشاف تطوير المفاعلات المصغرة والمتقدمة، وتمهيد الطريق لتطوير مصادر جديدة للطاقة النظيفة مثل الهيدروجين والحرارة والبخار.

وتطمح المؤسسة من خلال رؤيتها هذه، لتعزيز مسيرة دولة الإمارات التي تهدف إلى الانتقال إلى أنظمة الطاقة الخالية من الانبعاثات الكربونية، لدعم أهداف الدولة في الوصول للحياد المناخي بحلول عام 2050، وترسيخ مكانتها الريادية في مسيرة الاستدامة العالمية.

الجنوب العالمي والتأثير المتزايد في النظام الدولي

العقيد ركن دكتور/ عبدالله راشد الظنحاني
هيئة التوجيه - كلية الدفاع الوطني

لا زال العالم يمر بمرحلة تشكل نظام عالمي جديد لما بعد الحرب الباردة، وعلى الرغم من ارتياح البعض للقول بأن النظام أحادي القطبية هو السائد، حتى الآن، وأنه في سبيله للترسخ بعد مرور ثلاثين عامًا أو يزيد على انهيار الاتحاد السوفييتي، إلا أن محاولات القوى الصاعدة والقوى القديمة الخاسرة في النظام العالمي السابق توحي بوجود مستقبل مغاير للنظام العالمي بات قريبًا.

يمر العالم حالياً بمنعطف حاسم وتحوّل عميق مدفوع بالعديد من العوامل، بما في ذلك التقدم التكنولوجي، وتحديات تغير المناخ، والتحولات الجيوسياسية، والأزمات المالية والصحية وانتشار الأوبئة. إضافة إلى ذلك، انفجار العديد من بؤر الصراع والصدام والإرهاب المسلح، ومنها ما زال يعيشه العالم من آثار العمليات العسكرية الروسية على أوكرانيا وحرب غزة، وتداعيات السياسات الأمريكية لمواجهة الصعود المتنامي للصين. إذاً، لا يمكن القول بأن النظام العالمي أحادي القطبية بات راسخًا أو القول بأنه سوف يسود لفترة طويلة من الزمن، خاصة وأن الفترة التي عاشها النظام ثنائي القطبية لم تتجاوز الـ 45 عامًا. ومن بين إرهاصات ظهور نظام عالمي جديد، بروز مفهوم الجنوب العالمي، وهو ما يعتبر مفترق طرق يؤسس لقيام نظام عالمي جديد، نظام لم تستقر قواعده وأنماط علاقاته بشكل كلي، مما سيحدد شكل النظام العالمي ومستقبله إلى حد بعيد.

تأثير الجنوب العالمي في المشهد الجيوسياسي

السؤال المطروح الآن، نظراً للتطور المتسارع عالمياً، وهو كيف يمكن لدول الجنوب العالمي أن تؤثر في المشهد الجيوسياسي الدولي؟ الحقيقة أنه ليس هناك مقاربة معينة أو طريقة محددة لقياس تأثير دول الجنوب العالمي، لكن يمكن البدء بتعريف موجز عن الجنوب العالمي، وما المؤشرات التي ساهمت في جعله لاعباً مؤثراً على خارطة البيئة الاستراتيجية عالمياً، ويحظى بقبول التوسع والانتشار في مختلف المجالات والقضايا.

يشير استخدام مصطلح الجنوب العالمي (Global South) إلى مزيج من القواسم المشتركة السياسية والجيوسياسية والاقتصادية بين دوله، كما يتخذ مظلة تنتظم تحتها دول تقع في قارات إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، فـ «الجنوب العالمي» يشير إلى بلدان مختلفة حول العالم لا تقع جميعها في نصف الكرة الجنوبي، ولكن يجمعها أحياناً وصف بأنها «نامية» أو «أقل نمواً». ولعل مصطلح الجنوب العالمي يبدو لدى البعض غير منطقي لأنه يضم فيما يضم من دول روسيا الاتحادية، فضلًا عن الصين والهند وجميعها دول تقع في نصف الكرة الأرضية الشمالي، لكن ربما التطور التاريخي لمصطلح دول العالم الثالث

في إطار العمل الريادي للقوى الإقليمية الصاعدة تبنت عديد من دول الجنوب العالمي أسساً دبلوماسية ثابتة تقوم على الاحترام المتبادل

يجعل من مصطلح الجنوب العالمي يبدو مقبولاً. إذ أن مصطلح الجنوب العالمي جاء بديلاً عن مصطلح العالم الثالث الذي كان شائعًا في السابق، باعتبار أن مصطلح العالم الثالث لم يعد يُعبر بشكل دقيق عن حالة التقسيم العالمي للدول بعد سقوط الاتحاد السوفييتي ونهاية وجود ما يسمى بالعالم الثاني.

ومنذ أن أصبحت منظمة البريكس هيئة للتعاون بين دول غير الغربية، كان يُنظر إليها في كثير من الأحيان على أنها تمثل الجنوب العالمي، وتعمقت تلك النظرة بعد توسع المنظمة وانضمام كل من الأرجنتين ومصر وإثيوبيا وإيران والسعودية والإمارات العربية المتحدة. إضافة إلى ذلك، تقدمت 16 دولة أخرى بطلب عضوية للمنظمة البريكس، لتقف هذه المنظمة بين الرغبة في التوسع السريع، والتأني لتعميق أوجه التعاون بين أعضائها وإنشاء بيئة مناسبة لمنظمة فاعلة دوليًا على نحو يشابه إلى حد ما دول الاتحاد الأوروبي، وإن كانت البريكس تفتقر لعامل الاتصال الجغرافي البري بين أعضائها حتى الآن.

والجنوب العالمي كما يضم دولاً ذات معدل نمو مرتفع «الصين والهند والبرازيل» كقوى صاعدة نجحت في توظيف إمكاناتها المختلفة وبناء مكانتها، ودورها على الصعيد الدولي، يضم كذلك دولاً تعاني من انخفاض كبير في مستوى النمو، مما يضعها في حالة من الأزمات المستمرة مع تداعيات خطيرة ومختلفة. إذ يتسم مجمل هذه الدول بديموغرافيا كبيرة نسبياً من حيث زيادة المواليد وتمثل النسبة الأكبر من سكانها العنصر الشبابي.

على كل حال، ينبغي تجاوز التعريف الكلاسيكي الذي ينحصر في التمييز التاريخي تنموياً وثقافياً والمفهوم الجغرافي بين الشمال والجنوب، حيث من الواضح أن من بين مستجدات موازين القوة الجيوسياسية العالمية ما أتاح لدول الجنوب العالمي قدراً من الاستقلال عن الهيمنة التاريخية للقوى العظمى. ولعل المسار القادم للنظام العالمي الجديد هو التفتت لأنظمة إقليمية تكاد تكون منفصلة، تتمتع فيه بعض الدول بوضع ريادي، وليس هيمنة قوة عظمى واحدة أو عدة قوى، بعد تراجع دور القوة المهيمنة.

العمل الريادي للقوى الإقليمية الصاعدة

وفي إطار العمل الريادي للقوى الإقليمية الصاعدة تبنت عديد من دول الجنوب العالمي أسساً دبلوماسية ثابتة تقوم على الاحترام المتبادل، ومد جسور التواصل والتعاون، وبناء علاقات دبلوماسية قائمة على الشفافية والصداقة والود وتحقيق المصالح المشتركة فيما بينها ومع باقي دول العالم. ولقد انعكس ذلك في تشكل أنماط جديدة من التحالفات والتفاعلات، وهو ما نرى انعكاسه على مجموعة «البريكس» وما حقّقته من شعبية سياسية في أوساط «الجنوب». على سبيل المثال، تأسّست في عضويتها دولتان من الجنوب (الصين والهند) بينهما صراع على الحدود، فدول قد تتحالف في قضية تجمعها مصلحة مشتركة، وتختلف في مسألة أخرى لها فيها مصالح مختلفة أو متناقضة.

هذا وقد بدأت دول، مثل الصين والهند وروسيا، تُركز بشكل كبير على السعي نحو النهوض بالعمل المشترك بين دولها باعتبارها الساحة التي يمكن لها أن تخلق نفوذاً لها، لاسيما وأن قدرتها على فعل ذلك في منظومة عالم الشمال، أصبحت

غاية في الصعوبة مع السيطرة الأمريكية والرفض الأمريكي لمنافسة هيمنتها. كما أن دول عالم الجنوب أصبحت تلعب دوراً في السياسة الدولية عبر اتخاذ مواقف تدعم مصالحها الوطنية، وبات واضحاً أنها تتبنى استراتيجيات وسياسات لانخراط أوسع في القضايا العالمية، الأمر الذي جعلها تتخذ رؤية سياسية وأطر مختلفة قد لا تتلاءم مع توجهات دول عالم الشمال وبالأخص الولايات المتحدة. فهذه الدول وجدت في دولة مثل الصين فرصة اقتصادية لتحقيق أجندتها الوطنية للتنمية، ووجدت في روسيا فرصة لتنمية قدراتها العسكرية. وأصبح هذا الأمر واضحاً في التحدي والمنافسة الدائرة بين الصين والولايات المتحدة من ناحية وبين روسيا والولايات المتحدة من ناحية أخرى، مما يعبر عن تطور مهم يبرر نهوض وبروز دول عالم الجنوب.

يعتبر تحقيق التوازن في النظام العالمي الذي ظل لفترة طويلة يميل كفته لصالح دول الشمال، أحد متطلبات عالم الجنوب، وبروز تأثيره على المشهد العالمي يعتبر ظاهرة صحية، حيث يكتسب نفوذاً متزايداً على الساحة الدولية، وتؤكد دوله نفسها سياسيًا واقتصادياً، وتتحدى ديناميكيات القوة التقليدية، ويسعى عالم الجنوب إلى جعل عالم الشمال يهتم بقضاياه وعدم تهميشها في الأجندة العالمية.

الجنوب العالمي ووتيرة النمو التصاعدي

يتميز الجنوب العالمي بالنمو الاقتصادي والرؤية السياسية وتحول الثروة نحو مناطق مثل آسيا والمحيط الهادئ، وبحلول عام 2030، من المتوقع أن تكون ثلاثة من أكبر أربعة اقتصادات من الجنوب العالمي.

إذا أن الاقتصادات في الجنوب العالمي تشهد نموًا سريعًا، وهذا يزيد من قوتها الاقتصادية ويمنحها تأثيرًا أكبر على المشهد الدولي. فعلى سبيل المثال، الاقتصادات الناشئة مثل الصين والهند، البرازيل، وجنوب أفريقيا، تسهم بشكل متزايد في الناتج العالمي الإجمالي، ونمو يخلق أسواقًا جديدة للسلع والخدمات ولديها تأثير كبير على التجارة العالمية. وقد أضحت الشركات العالمية تجد فرصًا استثمارية جديدة في هذه الأسواق الناشئة، كما ترغب في البحث عن تكاليف إنتاج أقل، وهو الأمر الذي يؤدي إلى نقل بعض الصناعات إلى دول الجنوب. كما أن تأثير النمو الاقتصادي في دول الجنوب العالمي على الصعيد الدولي يشمل أيضاً الاستثمار الأجنبي، والذي يمكن أن يؤدي إلى نقل التكنولوجيا والمعرفة، إضافة إلى أن الطلب المتزايد على العمالة يمكن أن يؤدي إلى تحسين شروط العمل وزيادة مهارات العمال.

يمتلك الجنوب العالمي ثروات طبيعية هائلة مثل النفط والغاز والمعادن، وهذا يمنحه نفوذًا في العديد من القضايا الدولية، بما في ذلك السياسة والاقتصاد والتجارة الدولية. ويتزايد التركيز على التنمية في الجنوب، مما يعني أنه يمكن أن يكون له تأثير كبير على توجهات المجتمع الدولي، بما في ذلك المجالات التكنولوجية والبيئية والصحية.

الجنوب العالمي والتغيرات المناخية

من جهة أخرى يعاني الجنوب العالمي عادةً من آثار التغير المناخي بشكل أكبر من الدول الصناعية، حيث تتسارع فيه وتيرة التغيرات المناخية بشكل عام مثل الجفاف والفيضانات والعواصف الشديدة وموجات الحرارة، والتي سيكون لها آثارها على الأمن الغذائي، والاقتصادي، والاجتماعي وأمن الطاقة والموارد الطبيعية. إن النمو السريع في الجنوب قد يمكنه في أن يكون له دور مهم في الدعوة إلى العمل الجماعي العالمي لمكافحة التغير المناخي وحماية البيئة، حيث يعتبر فرصة إيجابية تتمثل في تبني استراتيجيات موحدة تهدف إلى زيادة الوعي والاستثمار في التكنولوجيات النظيفة والتكنولوجيا الخضراء. وبالتالي يؤدي ذلك إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي لتحديات قضية المناخ، والتي تتطلب تضافر الجهود دولياً وليس على مستوى الجنوب العالمي فحسب. والجنوب العالمي على الرغم من استمرار ارتفاع احتمالية نشوب الصراعات المسلحة بين دوله إلا أنه أصبح أكثر نشاطًا في الساحة السياسية الدولية، وقام بالمطالبة بتمثيل أكبر في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومجموعة العشرين، الأمر الذي يعتبر منعطفًا جوهريًا في تغيير موازين القوى. مما يؤكد أن هذه الدول تسعى للعب دور أكبر في صياغة السياسات الدولية ومعالجة القضايا الدولية الحيوية.

إن صعود الجنوب العالمي له مظاهره وإرهاصاته مما يجعله حقيقة واقعة، لكن التحدي الأكبر الذي يواجهه هو هل سيتحول إلى استنساخ للنظام العالمي أحادي القطبية ببروز قوة تقود الجنوب العالمي «الصين، وروسيا» أم أن نمط قيادة القوى الإقليمية الرائدة هو الذي سيتغلب على نمط القوة المهيمنة، وهل سينجح الجنوب العالمي في أن تكون له أهداف واضحة وخطط تضمن له الاستمرار والمضي بعيداً لمجابهة التحديات والتهديدات المستقبلية؟

المراجع:

• Global South: Beyond BRICS."" .2023 .Born, David, and David Born https://www.rolandberger.com/en/ .2023 ,21 Roland Berger (blog). December .Insights/Publications/Global-South-Beyond-BRICS.html

• What Is the Global South?" Project Syndicate." .2023 .Nye, Joseph S., Jr https://www.project-syndicate.org/commentary/global- .2023 ,3 November .11-2023-south-is-a-misleading-term-by-joseph-s-nye

• The Influence of Current Demographic" .2018 .Vishnevsky, Anatoly Processes on International Relations and International Security: The Russian https://www.hoover.org/research/ .2018 ,13 Take" Hoover Institute. October influence-current-demographic-processes-international-relations-and-international-security

• مركز الإمارات للسياسات. (٢٠٢٤). التنافس الصيني-الهندي على قيادة الجنوب العالمي: التداعيات على دول الخليج. أبوظبي.

• طارق الشامي. (٢٠٢٣). كيف اكتسب «الجنوب العالمي» تسميته وقوته واستقلاليته؟ صحيفة الإندبندنت عربية، ٣.

• محمد الحمامصي. (٢٠٢٤). هل يخرج الجنوب العالمي من الهيمنة الأميركية لفائدة روسيا والصين. العرب.

التصور الخاطئ للتهديد في عملية صنع القرار

الدكتور/ محمد عيسى النوبي
كلية الدفاع الوطني

يعتمد العالم اليوم على ثقافة المعلومات حيث تنتشر وتتداول المعلومات الهائلة والمتزامنة المتعلقة بالأمور الهامة الحيوية بعدة لغات وعبر الدول. فقد تحتوي هذه البيانات على معلومات فنية دقيقة تشير إلى الإدراكات والتصورات المتعلقة بمختلف المستويات – بدءاً من المستويات الوطنية إلى المستويات الدولية. ومع ذلك فإن نقل كميات هائلة من المعلومات يعيق التقييم في الوقت الفعلي الحقيقي لأصول واتجاهات وتطور التصورات التي تتضمنها، وبالتالي يجب وضع أدوات فعّالة لتقييم هذه المعلومات من أجل المساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة. والواقع أن التقييمات أو التقديرات غير السليمة يمكن أن تؤدي إلى تصورات خاطئة ويعتمد عمق التأثير على طبيعة الموضوعات والعوامل الأخرى المرتبطة به. من المهم تقييم ما إذا كانت البلدان في جميع أنحاء العالم تتبع أي منهجيات أو معايير محددة لتقييم البيانات ومصادرها لإثبات مصداقية المعلومات.

التصورات الخاطئة وتطوراتها

بيد أن هناك أوقات تتولد فيها احتمالات تطوير التصورات الخاطئة عن قصد، لكن هذا ليس هو الحال دائمًا. لذا لابد من فهم أسباب ودواعي تطور التصورات الخاطئة على مختلف المستويات وتأثيرها على المستوى الفردي والجماعي والاجتماعي والسياسي والوطني والدولي. فمثل هذه المستويات من الوعي والإدراك ستفيد في معرفة مصداقية الإشكالات والقضايا وتصور الموضوعات والتي يمكن أن تساعد في اتخاذ قرارات مستنيرة.

إن الرغبة في استكشاف التصورات والتفسيرات راسخ في أدبيات العلاقات الدولية وتحليل السياسة الخارجية وقد وضع جيرفيس ركيزة الأساس لهذا المجال من الدراسات. فحجة جيرفيس المركزية هي أن الاختلافات في تفضيلات السياسة وترجيحاتها يمكن عزوها إلى الاختلافات في تصورات «الواقع» التي يتبناها صانعو القرار السياسي. فعلى سبيل المثال هناك فرضية يتردد صداها في الدراسات المتعلقة بإيران وتدخلها الإقليمي فيما يتعلق بآلية منظومة الدول المجاورة لتهديدها الإيراني ولماذا قد تنتهج إيران سياسات إقليمية معينة وتتبنى نهجاً محدداً في أطر السياسة الخارجية. فالافتراض يتمركز حول كيفية إدراك البيئة حيث تكون دائمًا ذاتية وتعتمد على الجهة الفاعلة بشكل مستقل. عادة ما ترتكز التصورات الخاطئة أو مراجعات الحقائق المحفزة على إغفال نسبي للأزمة أو حتى قضية ما، فقد يؤدي ذلك في النهاية إلى قيام شخص مشوش الفكر وغير مدرك تمامًا إلى استخلاص استنتاجات من أدلة واهية للغاية في عالم مضطرب يتسم بالتشوش. ويفترض جيرفيس أن هناك الكثير من العوامل الإدراكية التي تفتقر إلى الرشد والصواب مما قد تسفر عن وجهات نظر عالمية غير دقيقة، والتي بدورها قد تؤدي إلى تصورات خاطئة ومن ثم إدراك خاطئ. الرأي الذي أعرب عنه جيرفيس ينص على أن الذاتية، أو حتى الاختلافات الشخصية في عملية التواصل تشكل أيضاً عاملاً مهما يمكن أن يسبب تفسيرات خاطئة، مما يؤدي في النهاية إلى إدراكات وتصورات خاطئة. ومع ذلك لا يمكن للمرء أن يتجاهل تأثير الإدراكات الخاطئة أو التلاعب فيما يتعلق بتوليد المفاهيم الخاطئة. لذلك هناك حاجة إلى الوضوح في جميع مستويات التقييمات والبيانات أو المعلومات المطلوبة لتعكس الفكرة الصحيحة لتقييمها وعرضها بشكل أوضح. وهكذا عند النظر في نظرية سوء الفهم في سياق قضية سياسية عالمية مثل البرنامج النووي الإيراني والأنشطة المرتبطة به، فإن المفاهيم الخاطئة الناتجة عن التفسيرات الخاطئة قد تكون باهظة الثمن ومكلفة للغاية، ليس فقط للجهة المنوطة، ولكن أيضاً عالمياً بما تشكله من تداعيات. وبالتالي يجب إجراء التقييمات المناسبة لواقع المشكلة قبل اتخاذ أي إجراءات جادة وإلا فقد تؤثر سلبًا على نتائج السياسة.

الأبعاد النفسية والمعرفية للتصورات الخاطئة

يؤكد شابيرو أن المفاهيم الخاطئة لا تحدث عامة كـ«حادث عشوائي» ولكنها نتيجة للأبعاد النفسية والمعرفية للفرد أي هوية الدولة وطبيعة النظام السياسي الدولي. وقد شرح المؤلف سوء الفهم والإدراك في سياق تصور الولايات المتحدة للتهديد العراقي ويدعي أن المفاهيم الخاطئة لم تتطور نتيجة لنشر معلومات استخباراتية ملفقة. فبدلاً من ذلك روجت الإدارة الأمريكية فقط للمواد التي دعمت موقف حكومتها والتي تأثرت إلى حد كبير بهجمات سبتمبر 2001 وبالتالي يبدو هذا التحليل متحيزاً إلى حد كبير. نتيجة لذلك يمكن ملاحظة أن المفاهيم الخاطئة يمكن أن تحدث أيضاً إذا تم استخدام المعلومات التي يمكنها أن تثبت ادعاءات أو تعكس آراء السلطات فقط. ستتأثر التصورات المتولدة بنظرة وآراء السلطة أو السلطات في مقدمة العملية التحليلية وبالتالي تفسد عملية صنع القرار. كما أن التصورات التي يتم وضعها دون تحليل منهجي مناسب للمعلومات المتعلقة بالموضوع قد تخلق تصورات خاطئة. فعلى الرغم من أنه يصعب إلى حد ما التعرف على من قام بهذه التصورات الخاطئة من قبل متخذي القرار، فإن هناك حاجة ماسة إلى فرض بعض أشكال آليات الرقابة للتحقق من الخلل الذي يشبه «الجرعة الزائدة» بشأن العوامل التي أدت إلى مثل هذه التصورات الخاطئة.

وفي اتفاق جزئي مع آراء شابيرو، يدعي نيهان وريفلر أن المفاهيم الخاطئة هي نتيجة للتحيز في إصدار الأحكام أو «عدم التأكيد» الذي يحدث على المستوى الفردي. قد يكون السبب المحتمل لهذه المعلومات الخاطئة هو أن الأفراد قد يرفضون على الأرجح قبول أي معلومات غير مرغوب فيها تهدد نظرتهم العالمية أو مفهومهم الذاتي. وتشير العديد من الدراسات إلى أنه في منظومة السياسة يميل الأفراد إلى تفسير المعلومات المتعلقة بشؤون وسياسات الدولة بطريقة تتناغم وتتوافق مع ميولهم وتفضيلاتهم وترجيحاتهم لا سيما عند التعامل مع مسائل متنوعة أو غير واضحة المعالم، وبالتالي يمكن الاستدلال على

عادة ما ترتكز التصورات الخاطئة أو مراجعات الحقائق المحفزة على إغفال نسبي للأزمة أو حتى قضية ما

أنهم أكثر ميولاً إلى قبول الأمور التي تتوافق مع ملاحظاتهم وكذلك معارضة الحقائق أو البراهين التي لا تتفق مع وجهات نظرهم الموجودة مسبقاً. يمكن النظر إلى المفاهيم الخاطئة على أنها تحيز ينشأ بشكل أساسي من الآراء والنهج المتحيز ويمكن تقليل ذلك - إلى حد ما - من خلال تنظيم العمليات التحليلية على كافة المستويات. ومع ذلك يبدو أن إمكانية تطوير ونشر المفاهيم الخاطئة حول الحكومة والشؤون السياسية قد تزايدت واستفحلت هذه الآونة.

وتحدث المفاهيم الخاطئة إذا قام الفرد بتأطير رأي حول القضايا الواقعية دون دليل وتحليل دقيق متأنٍ. إذ يمكن اتخاذ إجراءات تصحيح الأوضاع لتقليل هذه الأخطاء إلى حد ما والحد منها إذا تم تطبيقها باستخدام سيناريوهات دقيقة بدلاً من الذهاب إلى المعلومات الواقعية وحدها. من ناحية أخرى يلاحظ أن الأبحاث السابقة في العلوم السياسية تشير إلى أنه من الممكن التغيير بشأن الآراء في القضايا من خلال توفير الحقائق ذات الصلة بالمواضيع .

تأطير المفاهيم الخاطئة وانعكاساتها

ادعى جيرفيس أن سوء الفهم يحدث عندما يكون هناك تفضيل «للعوامل العاطفية» على حساب «العوامل المعرفية الإدراكية». نظراً لأن معظم النظريات قد تم تطويرها بناء على

التجارب التي أجريت في ظل ظروف خاضعة للرقابة، فقد تختلف الأفكار المتولدة عن مشكلات الوقت الفعلي إلى حد ما. وفقا لجيرفيس «يسود التحيز السياسي القوي معظم التحليلات». يمكن أن تكون المفاهيم الخاطئة المتولدة مفيدة في تطوير تحالفات انتهازية على كلا من الصعيدين الوطني والدولي. وأي إجراء رئيسي يتخذ بناء على هذه المفاهيم الخاطئة قد يؤدي إلى نتائج عكسية. وبمجرد تأطير المفاهيم الخاطئة، سواء بوعي أو من غير وعي، من الصعب الخروج منها، وبالتالي من الأفضل تجنب تأسيس الركائز وتداول المفاهيم الخاطئة إن أمكن. كما يدعي جيرفيس أنه من الضروري فهم العوامل التي تسبب نشوء المفاهيم الخاطئة بهدف تفاديها ومن ثم مرحلة التدخل في تطوير التصورات. فكما ارتأى كوبر وتيلفر، فإن العلاقة بين إيران والولايات المتحدة تعج بالنزعات العاطفية والأهواء والمفاهيم الخاطئة على مستويات عدة. وبالاتفاق مع آراء كوبر وتيلفر، يدعي وليتزكي واسيمجلو أن عدم الثقة والتصورات الخاطئة وسوء الفهم تسببت في توترات جيوسياسية بين الولايات المتحدة والصين والتي تفاقمت وتيرتها بعد زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي إلى تايوان حيث تدعي الصين أن تايوان جزء من أراضيها. من ناحية أخرى، يدعي كوبر وتيلفر أن مصدر معظم هذه المفاهيم الخاطئة يكمن في «التوجهات الاجتماعية والثقافية فما يجعل سوء الفهم فريداً في العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران هو الطريقة التي يتم بها تكوينها وكذلك الطريقة التي يتم استخدامها بها». أي أن كلاً من الحكومة الإيرانية والإدارة الأمريكية كانتا ستتلاعبان بالحقائق والمعلومات أو تحريفها أو استخدامها لصالح بعضهما البعض. فالمفاهيم الخاطئة التي يتم نشرها، إما عن قصد، أو عن غير قصد يمكنها في الواقع أن تجعل الأغلبية في إدراك للتهديدات الخاطئة وتشجعهم على قضاء وقتهم في التخطيط وتصميم استراتيجيات لا قيمة لها ولا جدوى.

الفهم والمعرفة للحد من تطور المفاهيم الخاطئة

فمن أجل الحد من احتمالات سوء الفهم مستقبلاً، هناك حاجة ماسة لفهم الأسباب الرئيسية التي تطور المفاهيم الخاطئة وسوء الإدراك، حيث يتم تقدير تصورات التهديد بشكل عام فيما يتعلق بقدرات المنطقة وأغراضها. وبما أنه من الصعب تقييم هذه المعايير، فإن احتمالات تطوير تصورات خاطئة تكون عالية. فمعرفة الهيكل السياسي الدولي أمر لا بد منه من أجل تقييم تصور التهديد لمختلف المناطق والمفاهيم وبخاصة وأن فهم النظم السياسية في المناطق المختلفة جزء لا يتجزأ من الحصول على صورة بشأن سلوك الدولة ونهجها. وبذلك هناك حاجة إلى إجراء تقييم منهجي لمختلف أبعاد وجوانب وأسباب التصورات بشأن سيناريوهات الوقت الحقيقي. ويمكن أن يتداخل النهج المتحيز أيضاً مع عملية التقييم. فوفقا لهذه الملاحظات يزعم شابيرو أن السمات الشخصية والشخصية ذاتها والقدرة المعرفية للقادة السياسيين هي عناصر غالبًا ما يتم تجاهلها عند فهم وإدراك التهديد التقليدي.

فعند دراسة العلاقة بين إيران والولايات المتحدة، يمكن ملاحظة أنه يبدو هناك الكثير من التعقيدات خاصة في مناهجهم ومقارباتهم وعمليات صنع القرار الاستراتيجي وتوقعاتهم. وقد تحدث تصورات خاطئة سياسية واستراتيجية من كلا الجانبين ويمكن أن يكون هذا سبباً لاتخاذ قرارات سياسية غير ملائمة أيضًا. كما يمكن القول بأن المفاهيم الخاطئة بشأن إيران والولايات المتحدة الأمريكية تبدو متعمدة ويبدو أنها في الغالب تهدف إلى تلبية الطموحات السياسية والاستراتيجية لبعضهما البعض. فبالاتفاق مع آراء كوبر وتيلفر، يؤكد جيرفيس أنه في حين أن معظم المفاهيم الخاطئة متجذرة في الثقافات السياسية والاجتماعية للدول المعنية، فإن سوء الفهم المتعمد يحدث على كافة المستويات الاستراتيجية لتبرير بعض المواقف الاستراتيجية التي تتبناها هذه الدول.

وختاماً هناك حاجة ماسة إلى تحديد أسباب تباين الحقائق بشأن سوء الإدراك والتصورات والمفاهيم الخاطئة وسيكون هذا التقييم مفيداً في عمليات صنع القرار وصياغة السياسات وتأطيرها. كما يمكن القيام بمثل هذا النشاط لتحديد أسباب وأنماط الانحرافات بشأن سيناريو الوقت الفعلي الحقيقي دون التحقيق أو الاستكشاف في النفسيات بشكل مستقل. ويمكن استخدام هذا النوع من المعلومات والفهم ليس فقط لوصف الأحكام الدقيقة، ولكن أيضًا لشرح أنماط الاتصال والواجهات وكذلك لتطوير آليات الفهم المشترك للعلاقات الدولية. وبالتالي من الضروري تقييم اشتقاق التصورات، أو المفاهيم الخاطئة بناء على موثوقية وملاءمة المعلومات، أو البيانات في السياق. فمن خلال التحقق من مصادر المعلومات والبيانات وجمع المعارف حول كيفية تحويلها يسهل تقييم ما إذا كانت التصورات تبدو قريبة من الواقع أم لا. وينبغي تحديد العلاقة بين التصورات ومصدر جميع المعلومات المستخدمة وطبيعة التقييمات التي أجريت بهدف الإشارة بوضوح إلى إمكانية تطبيق هذه التصورات وأهميتها السياقية.

المراجع:

• Mistrust, Misperception, and .(2023) .Acemoglu, D. and Wolitzky, A Misunderstanding: Imperfect Information and Conflict Dynamics. NBER Available at SSRN: https://ssrn.com/ ,Working Paper No. w31681 4574626=abstract

• Meeting of the minds. Education .(2011) Howell W, Peterson PE, West M .31–20 :(1)11 Next

• Perception and Misperception in International Politics. .(1976) .Jervis, R .Princeton, N.J.: Princeton University Press

• When Corrections Fail: The Persistence of .(2010) .Nyhan, B. and Reifler, J .330-303.pp ,(2)32 ,Political Misperceptions. Political Behavior

• Misperceptions and imperfect intelligence: Threat .(2008) .Shapiro, S Iraq war. CDAI Conference, Oct, Queens University 2003 perception in the

• Motivated skepticism in the evaluation of .(2006) .Taber, C. S., & Lodge, M .769–755 ,(3)50 ,political beliefs. American Journal of Political Science

• US, Israeli Attacks Unlikely to Destroy Iran's .(2012) ,The Iran Project Nuclear Programme. [online] Global Issues. Available at: https://www. .[2023 .Dec 26 Accessed] 14789/13/09/2012/globalissues.org/news

الصناعات الدفاعية الإماراتية وتحديات المستقبل

الدكتورة/ عائشة قادة بن عبد الله
هيئة التوجيه - كلية الدفاع الوطني

إن أهميَّة الصناعات الدفاعية لا تقتصر على كونها فقط أحد مظاهر التقدُّم الصناعي والتقني، بل تُعد أيضاً ركيزة حيوية للسيادة الوطنية من خلال توفير الاحتياجات المطلوبة للقُوات المُسَّلحة مع توفير هامش مناورة مناسب للدول، فضلاً عما يمكن أن تُمثله من إضافة نوعية لاقتصاداتها، من خلال توسيع قاعدة التصدير وبناء شبكات وعلاقات التعاون.

أهمية الصناعات الدفاعية

يقول «ميكيافيلي» «لا توجد قوانين صالحة إلا حيث توجد أسلحة صالحة، وحيث توجد أسلحة صالحة ترى قوانين صالحة»، وهذا القول يدل على الميزة التي تمنحها القوة العسكرية للدول، لذلك تحظى اليوم عملية التسلح بأهمية فائقة لدى صنّاع القرار، سواء في البلدان المتقدمة أو في البلدان الناميّة. فصناعة الدفاع ليست جزء من طموح الدول في أن تصبح قوة إقليمية ورمزاً للفخر الوطني، ولكن رداً على حظر الأسلحة الذي قد تستعمله الدول الموردة للأسلحة في أي وقت.

ويعتبر إنشاء الصناعات الدفاعية في البلدان النامية أمرًا ضروريًا مدفوعًا بمجموعة من العوامل الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، وتقليل الاعتماد على المنتجات غير الموثوقة دافع استراتيجي للكثير من الدول، مثلما فعلت جنوب إفريقيا في أواخر الستينات وأوائل السبعينيات حملتها المكثفة لبناء صناعتها العسكرية، أو الرغبة الفرنسية في امتلاك السلاح النووي سنوات الخمسينات لفك الارتباط مع حلف الناتو وتحقيق السيادة في ظل التنافس الدائم مع الألمان.

ويُعدُّ أيضاً، الشعور بالخطر المتزايد وعدم الشعور بالأمن المغذي الأساسي لسباق التسلح، ذكر «جوزيف كامللري» في كتابه «أزمة الحضارة» بأن الدول حين تشعر بنسبة أقل وأقل من عدم الأمان فإنها تضاعف جهودها أكثر وأكثر لتكديس الأسلحة العسكرية في ترسانتها إلى حد يكفي لإخافة العدو وردعه، غير أن تراكم القدرات العسكرية الكبيرة يزيد فقط من الشعور بعدم الأمن، وبالتالي يؤدي إلى سباق تسلح عنيف لا نهاية له.

هذا ويرى المنظرين الواقعيين أن سباق التسلح أمر عادي وطبيعي في النظام الدولي، وأن الأمن الحقيقي للدولة لا يتحقق إلا من خلال ما تمتلكه من عناصر ومقومات القوة، إلا أن النقطة الجوهرية هنا هل تعتمد الدول في سياستها للتسلح على نفسها أم على غيرها، والتسليم بالفرضية الأخيرة سيدفع الدول إلى عقد اتفاقيات شراء الأسلحة من كبريات شركات إنتاج الأسلحة.

يفرضُ الواقع على الدول أن تؤمن بقائها وتدافع عن مصالحها الحيوية، وأن تعقدُ التحالُفات الخارجية حفاظاً على موازين القوى بالنظر إلى الفوضى الدولية التي طبعت النظام الدولي في السنوات الأخيرة، على غرار الحرب الروسية - الأوكرانية وحرب غزة، أضف إلى ذلك تزايد الفواعل المؤثرة فيه كالمنظمات غير الحكومية والشركات الأمنية الخاصة والأفراد والتنظيمات الإرهابية، كما أن رُقعة اللعب ستتوسع وتضيق تبعاً لمصالح القوى العظمى والكبرى، وهذا ما يخلق شكاً وخوفاً لدى جميع الأطراف منتجاً معضلة أمنية security dilemma تؤدي إلى مزيد من سباق التسلح، فتبعاً لبيانات معهد SIPRI؛ دخلت دول جديدة على خط التسلح كاليابان، ألمانيا وأستراليا تُحركها في ذلك دوافع عديدة كتحقيق المكانة واسترجاعها بالنسبة للألمان، وأخرى تسعى لتأمين بقائها.

وتلجأ بلدان الشرق الأوسط إلى عدة وسائل لتأمين حاجتها من السلاح، إما بالاعتماد على المصادر الخارجية (الاستيراد)، والصناعات الحربية المشتركة أو الاعتماد الذاتي في صنع الأسلحة، وهذا ما يحقق لها قدر كاف من الاكتفاء الذاتي في بعض أنواع الأسلحة، خصوصاً في مجال العتاد والأسلحة الخفيفة، بالإضافة إلى خلق فرص جديدة للشغل في البلدان التي تعاني من البطالة أو الزيادة في حجم السكان، كما يشكل ارتفاع أسعار السلاح المُستورد بنسب تصاعدية مُستمرة، عاملاً ضاغطاً يدفع بكثير من الدول إلى تبني سياسة التصنيع العسكري الذاتي.

الصناعات الدفاعية فرصة لدولة الإمارات

لم تعد دولة الإمارات في عزلة تامة حول ما يحدث في محيط جوارها الإقليمي والعالمي، فهي دولة لها وزنها، واستطاعت أن تضمن البقاء لنفسها تبعاً لرؤية استراتيجية رسمها الشيخ المغفور له – بإذن الله - الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان -رحمه الله- على مستوى السياسة الخارجية بتبنيه فلسفة التعايش، الحوار وعدم استعمال القوة واللجوء إلى المنظمات الدولية لحل الخلافات البينية.

يتجسدُ لعب دور محوري في مدى قُدرة الدولة على الانتقال من القوة الكامنة إلى القوة الفعلية، ومدى رغبة الدولة في حجز مكانة لها في التفاعلات الإقليمية والدولية، وبزيادة عوامل

يُشكل اهتمام دولة الإمارات بالمعارض الدولية للصناعات الدفاعية تعزيزاً لشعار «صنع في الإمارات» لعرض خبراتها الدفاعية على الشركاء الإقليميين والدوليين

قوتها؛ فلماذا تسعى الإمارات لتقوية صناعاتها العسكرية؟

النقطة الأولى التي تراهن عليها دولة الإمارات هي البحث عن عوامل قوة جديدة تُضاف إلى أدوات قوتها على غرار موقعها الجغرافي، الاقتصاد، الدبلوماسية والتكنولوجيا، وتُشكل الصناعات الدفاعية نُقطة جوهرية في هذا الرهان سيعطيها هيبة ومكانة وقدرة على التأثير إقليمياً وعالمياً؛ كما أن رغبة دولة الإمارات في تطوير قُدراتها العسكرية الدفاعية ليس تحييداً عن المسَّار في سياستها الخارجية؛ بل إن اكتسابُها للقُدرات العسكرية رسالة للآخرين بأنها جاهزة لمواجهة أي تهديد.

يُشكل اهتمام دولة الإمارات بالمعارض الدولية للصناعات الدفاعية تعزيزاً لشعار «صنع في الإمارات» لعرض خبراتها الدفاعية على الشركاء الإقليميين والدوليين، وتبادل الخبرات والاطلاع على أفضل الممارسات في مجال الدفاع، ويعد معرض «أيدكس» أهم المعارض في مجال الدفاع لعرض أبرز التكنولوجيات الأجنبية، وقد كانت هذه المعارض فرصة مواتية لعقد الشراكات؛ فعلى هامش معرض «أيدكس» 2017 تعاقدت مع شركة «كيوبيك سيميوليشن سيستمز (Cubic Simulation Systems) الأمريكية على شراء وتركيب أنظمة المحاكاة للتدريب

الداخلي بمبلغ 2.48 مليون دولار. كما تعاقدت أبوظبي مع شركة (AP AP / PUPL) لشراء طائرة إنذار مبكر من طراز «جيه 6000 إس آر إس آر وزيادة قطع غيار المعدات الأرضية والمواد الاستهلاكية بمبلغ 235.7 مليون دولار .

صُنفت شركة «إيدج» ضمن قائمة أكبر خمسة وعشرين شركة حسب معهد (SIPRI) في تقريرها لديسمبر 2020 بقيمة مبيعات 4.75 مليار دولار، وبما يعادل 1.3% من إجمالي مبيعات الأسلحة، وذكر «ويزمان» -كبير الباحثين في المعهد- «إن شركة «إيدج» مثال جيّد على كيفية الجمع بين الطلب الوطني المُرتفع على المنتجات والخدمات العسكرية مع الرغبة في خفض الاعتماد على المُوردين الأجانب مما يقود لنمو شركات الأسلحة في الشرق الأوسط».

وتضم «إيدج» المتخصصة في المجال الأمني والعسكري تحت مظلتها 25 شركة إماراتية في خمس قطاعات: المنصات والأنظمة، والصواريخ والأسلحة، والدفاع السيبراني، والحرب الإلكترونية والاستخبارات ودعم المهام.

شاركت دولة الإمارات في معرض «إيديكس 2023» بمصر بتسع شركات وطنية متخصصة في الصناعات الدفاعية والتكنولوجيا المتعلقة بها، من أبرزها، مجموعة «إيدج»، وشركة «الياه سات»، وشركة «جال – أمرُك»، والمصنع الوطني لمنتجات الأمن والسلامة، وشركة «الصير» للمُعدات والتوربيدات البحرية. وأطلق مُؤخراً صُندوق تنمية القطاعات الاستراتيجية كركيزة للبحث والتطوير وتعزيز الابتكار الذي يُوّفر فُرص لشركات الدفاع والتكنولوجيا. ولدى دولة الإمارات برنامج مخصص لتصميم وتطوير وإنتاج من 5 إلى 6 أنواع من السفن الحربية المخصصة للإبحار في المياه الضحلة في الخليج العربي، كما أنها تنتج الذخائر، ومركبات النقل العسكرية، والطائرات المسيرة والأسلحة الصغيرة، بالإضافة إلى تطوير طائرة تدريب ومقاتلة خفيفة تعتمد على تقنية التخفي تسمى «ماكو».

تُولي دولة الإمارات أهمية كبيرة للتعاون الدولي في هذا المجال، فوسعت تعاونها مع تركيا بناء على قاعدة إن امتلاك دولة الإمارات لصناعة عسكرية وطنية سيفك ارتباطها إلى حد كبير بالدول المصدرة، وسيكسبها مكانة ونفوذ وتأثير في سوق الأسلحة إقليمياً وعالمياً، في ظل الحروب والنزاعات الداخلية وتزايد الطلب على الأسلحة. ففعل التسلح يُؤمن لدولة الإمارات القدرة إما على المواجهة الهجومية، أو الدفاعية، الحرب، السَّلام... على اعتبار أن امتلاك الدولة لأدوات الردع هي رسالة للآخرين على مدى استعدادها لرد العُدوان مهما كانت قُدرته. التنمية المستدامة ودعم جهود السلام والاستقرار الإقليميين لبناء مستقبل أفضل للأجيال الحالية والمُقبلة وتحقيق الازدهار الاقتصادي المُستدام، ويُشكل مجال الصناعات الدفاعية فُرصة حقيقيّة أمام دولة الإمارات بالنظر إلى أن هذا التعاون يُعبر عن شراكة حقيقية ويخدم تحالفاتهما وأهدافهما الاستراتيجية، خاصة وأن تركيا لها تجربة طويلة إقليميا ودولياً في هذا المجال؛ فقد تجاوزت الاستثمارات التُركية في الصناعات الدفاعية 35 مليار دولار خلال السنوات 15 الماضية، وأن 65% من احتياجات تركيا العسكرية يتم صناعتُها محلياً، وقد تم توقيع 13 اتفاقية تعاون بين الجانبين تشمل مجالات الزراعة، الاستثمار، النقل، الصحة والدفاع بين «ساها إسطنبول» التركي ومجموعة «ايدج» الإماراتية.

يُشكل التنافس الدولي في مجال الصناعات الدفاعية تحدياً كبيراً لدولة الإمارات فيما يتعلق بجودة المنتج ومعايير الجودة، يعتبر أيضاً الفجوة التكنولوجية للمنافسين، - تحدي أكبر للصناعات الدفاعية الإماراتية في ظل منافستها لكبريات الشركات العالمية التي تتجاوز 100 شركة على إنتاج أسلحة تسيطر فيها الولايات المتحدة على 44 شركة، وكيف لها أن تُساير التطوُّر التكنولوجي ونُظم الذكاء الاصطناعي؛ في ظل الحديث عن جيوش روبوتات آلية لخوض المعارك والحروب. كما أن هناك تنافس إقليمي في مجال الصناعات العسكرية خاصة مصر والهند للولوج إلى أسواق آسيا وإفريقيا. من جانب آخر يشكل امتلاك إيران للصواريخ البالستية تهديداً وتحدياً لدولة الإمارات ويدفعها إلى زيادة الاستثمار في الصناعات العسكرية وتقويتها.

ستسمح تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الصناعات العسكرية بتقليص الاعتماد على الدول الأخرى في مجال التصنيع العسكري، وفرصة أمام الكوادر الإماراتية لتعلم المزيد والابتكار لغرض عرضها في المعارض العسكرية وخلق التميّز والتفوق العسكري مع إمكانية خلق شراكات بينية في إطار مجلس التعاون الخليجي وإنشاء مركب صناعي – عسكري لمواجهة التهديدات والتحديات المستقبلية التي تواجه دول المنطقة بصفة عامة والإمارات بصفة خاصة.

المراجع:

• Amara jomana, military industrialization and economic development: Jordan defence industry. Institutional archive of the naval postgraduate school, 2006, p. 06.
• حسين بوقارة، التحولات السياسية في الفكر الإستراتيجي بين تحقيق التراكم المعرفي والاستجابة لمتطلبات علاقات القوة. الجزائر (تيزي وزو): دار إمل، ص.١٧٤.
• Georg Sørensen, After the Security Dilemma: The Challenges of Insecurity in Weak States and the Dilemma of Liberal Values. Security Dialogue. 2007.
• وزارة الدفاع، دليل الشركات الدفاعية الإماراتية. مجلس الإمارات للشركات الدفاعية، ٢٠٢١.
• كريم سعيد، «الصناعات الدفاعية الإماراتية...رحلة رائدة نحو العالمية»، العين الإخبارية. في الموقع الإلكتروني:
• الصناعات الدفاعية الإماراتية.. رحلة رائدة نحو العالمية (al-ain.com)، تاريخ الدخول: ١٧-٠٣-٢٠٢٤.
• العربية، «زيارة أردوغان...١٣ اتفاقية بين تركيا والإمارات منها خطاب نوايا للتعاون الدفاعي»، في الموقع الإلكتروني:
• https://arabic.cnn.com/، تاريخ الدخول: ١٧-٠٣-٢٠٢٤.

فرص وقوع حرب كبرى ثانية في النظام الدولي بين واشنطن وبكين

الدكتور/ شادي عبدالوهاب منصور
هيئة التوجيه - كلية الدفاع الوطني

مع دخول النظام الدولي إلى حقبة صراعات القوى الكبرى، يبدو من الأهمية الوقوف على أحد السمات الجديدة لهذه الحقبة، والتي تتمثل في عودة الحروب من جديد إلى النظام الدولي. وتتمثل أحد المفاهيم النظرية، والذي يتمتع بقدرة تحليلية على فهم هذه النوعية من الحروب، والمساهمة في استشراف مستقبلها، هو مفهوم «حروب القوى العظمى الممتدة»، والذي قدمه الدكتور أندرو إف كريبينيفيتش جونيور .

ويسعى هذا التحليل إلى توضيح الخصائص الجديدة لهذه النوعية من الحروب، كما أوردها كريبينيفيتش وآخرون، ومحاولة تطبيقها على الحرب الروسية – الأوكرانية، وكذلك الإجابة على تساؤل يدور حول فرص اندلاع حرب أخرى بين واشنطن وبكين حول تايوان.

قواعد الحروب الكبرى:

لم يقدم كريبينيفيتش أي تعريف محدد لحروب القوى الكبرى الممتدة، وإن كان قد أشار إلى أنها حرب تمتد لأكثر من 18 شهراً، غير أن كريبينيفيتش وآخرون سعوا لتقديم عدد من السمات الرئيسية لهذه النوعية من الحروب، وهو ما يمكن تفصيله على النحو التالي:

1. توظيف الحروب بالوكالة: تتضمن الحرب بالوكالة تجنب دولة خارجية المواجهة العسكرية المباشرة مع الدولة المعادية لها، مع اكتفاء الأولى بدعم وكلاء عنها عسكرياً، مثل الميليشيات المحلية أو دول أخرى، أو جيوش خاصة، أو مرتزقة . وتمثل الحرب الروسية – الأوكرانية مثالاً على ذلك الأمر، إذ لا يمكن تصور أن تتمكن أوكرانيا من مجاراة روسيا في الحرب، لولا دعم الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، العسكري والاقتصادي، لكييف. وما يعزز خيار الحرب بالوكالة هو دور الأسلحة النووية في الحد من إمكانية اندلاع صراع مباشر بين القوى الكبرى، نظراً لأن أي مواجهة نووية بين روسيا والولايات المتحدة تنذر بإفناء العالم.

2. التركيز على الاستنزاف: يعتمد النصر في هذه النوعية من الصراعات العسكرية على قدرة الدولة على تعويض الخسائر وإنشاء تشكيلات جديدة، وليس القيام بمناورات تكتيكية وعملياتية. ولذا، فإنه من المرجح أن يفوز الجانب الذي يتأقلم مع طبيعة الحرب الاستنزافية ويركز على تدمير قوات العدو أكثر من تركيزه على تحقيق مكاسب ميدانية.

ويرتبط بذلك عامل أخر، وهو دور الدعم الخارجي، إذ أن الدولة قد تواصل الانخراط في القتال على أمل أن تأتي قوة محايدة كبرى لمساعدتها، أو حتى يفقد العدو الرغبة في مواصلة القتال. ويتمثل المثال على الحالة الأولى، هو صمود بريطانيا خلال الحربين العالميتين، الأولى والثانية، حتى دخلت الولايات المتحدة الحرب إلى جانبها. وفيما يتعلق بالحالة الثانية، فإن المثل الأبرز هو المخاوف الأوروبية من انتخاب دونالد ترامب كرئيس مرة أخرى للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة مع تعهده بوقف دعم واشنطن لكييف عسكرياً.

3. أهمية الموارد الكامنة: تلعب القدرات المادية الكامنة، إلى جانب إمكانيات الدولة للإنتاج الضخم وتعبئة الموارد دوراً حاسماً في تحديد الطرف المنتصر. فقد كان العامل الرئيسي في انتصار الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية هو قدرتها على الحفاظ على أسطول تجاري ضخم حتى في مواجهة الخسائر الفادحة التي تعرض لها هذا الأسطول. ولم يتمكن إنتاج سفن الشحن الأمريكية من تجاوز هذه الخسائر إلا في عام 1943، ويرجع ذلك إلى جهود واشنطن لتسريع عمليات بناء السفن. وعلى النقيض، لم تتمكن اليابان أو ألمانيا النازية من امتلاك الموارد، أو إنتاج ما يكفي من الذخائر والأسلحة بكميات كبيرة.

وبالتطبيق على الحرب الروسية – الأوكرانية، يلاحظ أن أحد الأسباب الرئيسية التي ساعدت الجيش الروسي على حسم الصراع لصالحه، حتى مطلع العام 2024، هي القاعدة الصناعية العسكرية الضخمة، والتي مكنته من إنتاج حوالي 3 ملايين ذخيرة مدفعية سنوياً، وفقاً لتقديرات استخبارات حلف الناتو، في حين إن الولايات المتحدة وأوروبا لديهما القدرة على إنتاج حوالي 1.2 مليون ذخيرة سنوياً فقط لإرسالها إلى كييف.

4. مركزية البعد الأيديولوجي: تتمثل أحد الأسباب الرئيسية وراء العديد من الصراعات الممتدة في المقام الأول هو التباينات

تلعب العوامل المادية دوراً رئيسياً في قدرة أي بلد على حشد القوة وتحمل المعاناة والدمار الناجمين عن حرب طويلة الأمد

الفكرية الحادة، أو التعارض الحاد في المصالح، وهو الأمر الذي يحول دون التوصل إلى حلول وسط.

ففي الحرب الأهلية الأمريكية، على سبيل المثال، كانت أهداف الجانبين متعارضة، إذ سعى الشمال إلى إجبار الولايات المتمردة على الانضمام مرة أخرى إلى الاتحاد، بينما سعى الجنوب إلى الانفصال عن الولايات المتحدة، مما لم يترك أي مجال للتسوية.

5. محورية العوامل الجيوسياسية: تلعب العوامل المادية دوراً رئيسياً في قدرة أي بلد على حشد القوة وتحمل المعاناة والدمار الناجمين عن حرب طويلة الأمد. وتتمثل أهم هذه العوامل في الوزن الديموغرافي للدولة؛ ومستويات الاكتفاء الذاتي الصناعي والزراعي؛ وطبيعة جغرافيتها، ومن ذلك على سبيل المثال، ما إذا كانت تمتلك عمقاً استراتيجياً يسمح لها بمقايضة المساحة بالوقت، أو الوصول البحري السهل أو التضاريس الداخلية الملائمة للدفاع عنها. ويلاحظ أنه بالتطبيق على حالة الولايات المتحدة وروسيا والصين، نجد أن جميعهم يتمتعون بالعوامل المادية للقوى، والتي تؤهلها للانخراط في حروب ممتدة.

6. استفادة الأطراف الثالثة: من المرجح أن تحقق القوى العظمى التي لا تشارك بشكل مباشر في الصراع الدائر بين قوتين عظمتين مكاسب مقارنة بالأطراف التي تقاتل فيه. وعلى سبيل المثال، من المرجح أن توفر الحرب بين الولايات المتحدة وروسيا مزايا كبيرة للصين.

فقد ضمنت بكين بقاء جهود واشنطن منصبة على الجبهة الأوروبية، ودعم أوكرانيا في حربها ضد روسيا، كما أنها من جهة ثانية، حققت الصين مكاسب اقتصادية من روسيا والاتحاد الأوروبي على حد سواء. فقد صدرت موسكو النفط إلى الصين بخصم تراوح ما بين 50 و20 سنتاً للبرميل في ديسمبر 2023. وعلى الجانب الآخر، اتجهت كبرى الشركات الألمانية إلى إغلاق بعض مصانعها، تأثراً بارتفاع أسعار الطاقة، وشرعت في نقل استثماراتها إلى الصين. ومن ذلك شركة «باسف» الألمانية للكيماويات، والتي وجهت استثمارات بحوالي 10 مليارات دولار إلى السوق الصيني.

فرص حرب أخرى قادمة:

تثار التساؤلات حول فرص اندلاع حرب أخرى كبرى بين الولايات المتحدة والصين حول تايوان. وهناك عوامل قد تحد من هذه الحرب، مثل التداعيات الاقتصادية الجسيمة التي تركتها الحرب الروسية – الأوكرانية على الاقتصاد العالمي، والتوقعات بانهيار اقتصادي عالمي في حالة حدوث حرب بين أكبر اقتصاديين في العالم، بالإضافة إلى وجود مؤشرات على تراجع الدعم الأمريكي لأوكرانيا، ووضوح قصور القاعدة الصناعية الغربية في مواجهة روسيا، وهو ما قد يجعلها غير قادرة، نظرياً، على الدخول في مواجهة جديدة قبل تصحيح هذا الاختلال.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن بعض الدراسات الأمريكية التي طبقت منهج «ألعاب الحرب» على سيناريو حرب أمريكية – صينية حول تايوان، توقعت وصول المواجهة إلى حالة الجمود العسكري، بينما رأى محللون أمريكيون أن هذه النتيجة متفائلة لاستنادها إلى افتراضات خاطئة، وأن أي صراع حول تايوان سوف يكون حرباً طويلة الأمد وقد تنتهي لصالح الصين. ولعل العوامل السابقة قد تشكل رادعاً لحرب أخرى، غير أن هناك عوامل قد تؤجج من هذه المواجهة.

فعلى الجانب الصيني، نجح الرئيس، شي جين بينج، في تسريع عملية تطوير القوات المسلحة بشكل كبير. كما أكد على ضرورة إعادة توحيد تايوان مع الصين، مبدياً رفضه التخلي عن استخدام القوة لتحقيق هذه الغاية.

ومن جهة أخرى، يكشف التقرير الصادر عن الكونجرس الأمريكي في فبراير 2024، أن التفوق الأمريكي في مجال الأسلحة التقليدية قد تراجع بشكل حاد، أو تلاشى تماماً في مواجهة الصين وروسيا. كما طوّرت الصين صواريخ باليستية فرط صوتية يمكن أن توظفها لتحقيق استراتيجية «منع الوصول والحرمان من الدخول» حول تايوان، وذلك من خلال تهديد هذه الصواريخ لحاملات الطائرات الأمريكية، إذ ما سعت للتدخل في أي حرب صينية ضد تايوان، كما أن بكين يمكنها كذلك مهاجمة القواعد الأمريكية المنتشرة في جنوب شرق أسيا، خاصة وأن واشنطن لا تمتلك بعد نظم الدفاع الجوي المضادة لهذه الصواريخ. وقد يغري هذا العامل الصين باستعادة تايوان عسكرياً.

وعلى الجانب الأمريكي، تراجعت واشنطن عن سياسة الغموض الاستراتيجي، والتي كانت قوامها الاعتراف أن تايوان جزءاً من الصين، مع رفض واشنطن، في الوقت ذاته، استخدام الصين للقوة لضم تايوان. فقد رفض الرئيس الأمريكي، جو بايدن، هذه السياسة، مؤكداً في غير مرة أن الولايات المتحدة سوف تدافع عن تايوان عسكرياً إذا هاجمتها الصين. كما كشفت تايوان، في مطلع 2024، عن وجود قوات خاصة أمريكية في جزر كينمن التايوانية، والتي تقع على بعد 10 كيلومترات فقط من البر الرئيسي للصين.

ولا يجب إغفال أهمية تايوان الاستراتيجية للولايات المتحدة والصين، إذ أن تايوان تنتج أكثر من 60% من أشباه الموصلات في العالم، وأكثر من 90% من أشباه الموصلات الأكثر تقدماً. وتتنافس أمريكا والصين للسيطرة على الرقائق الأكثر تطوراً، والتي قد تكون حاسمة لتطوير الجيل القادم من الأسلحة المتقدمة، وهو ما يجعل الصراع حول الجزيرة محدداً مهماً في التأثير على مستقبل التنافس بين الجانبين.

وفي الختام، يمكن القول بأنه من الصعب تقدير فرص حدوث حرب بين بكين وواشنطن حول تايوان في ظل وجود عوامل دافعة وكابحة لها، غير أنه يمكن الإشارة إلى محددين رئيسيين للحرب بين الجانبين، يتمثل أولاهما في حاجة واشنطن إلى إصلاح تراجع قدرتها على مجاراة الإنتاج الصناعي العسكري لروسيا، أو الصين، قبل الدخول في مواجهة جديدة. أما ثانيهما، فيتمثل في ضرورة اتجاه واشنطن لتصحيح الاختلال في قدراتها العسكرية، خاصة امتلاك القدرة على إنتاج الصواريخ الفرط صوتية، إسوة بموسكو وبكين. وحتى تتمكن واشنطن من القيام بذلك، فإنه سوف يكون لزاماً على المخططين العسكريين في واشنطن الإجابة على تساؤل مهم، وهو مدى مصداقية التوقع الخاص بإمكانية دخول الجيش الأمريكي في صراع مباشر ضد الصين حول تايوان، دون أن يترتب على ذلك وقوع حرب نووية بين الجانبين تفني كليهما. وحتى يتحقق الشرطين السابقين، وكذلك الإجابة على التساؤل الأخير، فإن فرص الحرب الكبرى الثانية تظل محدودة.

المراجع:

- Andrew F. Krepinevich Jr., Protracted Great-Power War; A Preliminary Assessment, Center for a New American Security, February 2020, https://short-link.me/CBgC
- Frank Hoffman and Andrew Orner, The Return of Great-Power Proxy Wars, War on the Rocks, September 2021, https://short-link.me/CBKS
- Alex Vershinin, The Attritional Art of War: Lessons from the Russian War on Ukraine, RUSI, March 2024, https://short-link.me/AOhf
- Andrew F. Krepinevich Jr., Protracted Great-Power War; A Preliminary Assessment, op.cit.
- Iskander Rehman, Planning for Protraction a Historically Informed Approach to Great-power War and Sino-US Competition, (Oxon; Routledge; November 2023), pp. 52 – 53.
- Katie Bo Lillis, Natasha Bertrand, Oren Liebermann and Haley Britzky, Exclusive: Russia producing three times more artillery shells than US and Europe for Ukraine, CNN, March 11, 2024, https://short-link.me/CH28
- Iskander Rehman, op.cit., p. 51.
- Ibid., pp. 25 – 26.
- Mercy A. Kuo, The World After a Great Power War; Insights from Miranda Priebe, The Diplomat, June 20, 2023, https://short-link.me/AOwE
- Andrew Hayley, China defies sanctions to make Russia its biggest oil supplier in 2023, Reuters, January 22, 2024, https://short-link.me/CH4b
- Matthew Karnitschnig, Rust Belt on the Rhine, Politico, July 13, 2023, https://short-link.me/CHaW
- John Mauk, Facts Are Stubborn Things: The Dangers of a Protracted War with China, War Room, April 27, 2023, https://short-link.me/CBRE
- Andrew F. Krepinevich, JR., The Big One; Preparing for a Long War with China, Foreign Affairs, January / February 2024, Vol. 103, Number 1, pp. 104 – 105.
- Great Power Competition: Implications for Defense—Issues for Congress, Congree Research Service, February 28, 2024, no. R43838, pp. 28 – 29.
- Lindsay Maizland, Why China-Taiwan Relations Are So Tense, Council on Foreign Relations, February 8, 2024, https://short-link.me/AT9-
- Taiwan's dominance of the chip industry makes it more important, The Economist, March 6, 2023, https://short-link.me/CGNt

القوات المسلحة الإماراتية من القوة الصلبة إلى القوة الذكية

العقيد الركن/ نايف أحمد الحوسني
دارس - كلية الدفاع الوطني

في عهد يتسم بالتطورات التكنولوجية والاستراتيجية المتسارعة، تبذل دولة الإمارات جهوداً متواصلة لتحديث قواتها المسلحة استنادًا إلى خطة استراتيجية متكاملة، مما يعكس التزامها بتعزيز وجودها وتأثيرها على الصعيد الدولي. وتسير دولة الإمارات بخطى واثقة نحو تنفيذ استراتيجيات دفاعية متقدمة ومبتكرة، ما يؤكد دورها كقوة مركزية وفاعلة في المنطقة، فهذا التوجه ينسجم مع رؤية وتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ويسهم في تحقيق أهداف الإمارات الطموحة للخمسين عامًا المقبلة.

القوة الذكية في العلوم العسكرية

تعرف القوة الذكية في العلوم العسكرية بالقدرة على دمج القوة العسكرية مع أدوات القوة الوطنية الدبلوماسية والمعلوماتية والاقتصادية لتحقيق الأهداف الوطنية بطرق شاملة ومتوازنة، وتؤكد على أن القوة الذكية ليست فقط استعراضًا للقوة العسكرية، بل تمتد لتشمل مبادرات السلام والتعاون الدولي، وفي سياق رؤية الإمارات للخمسين عامًا القادمة، تعكس هذه التوجهات حرص الدولة على تبني نهج مستدام ومتقدم يعزز مكانتها كفاعل إيجابي على الساحة الدولية.

ويُعد التوجه نحو القوة الذكية خطوة استراتيجية بارزة بالنسبة للقوات المسلحة الإماراتية، والتي تتجاوز فيها مهامها الدفاعية التقليدية لتشمل الدبلوماسية العسكرية والمشاركة في مبادرات إنسانية. وتُظهر دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال وزارة الدفاع، إدراكًا واضحًا لأهمية العمل الإنساني ودوره في تعزيز السلام العالمي. هذا النهج يبرز مكانة الإمارات كدولة مؤثرة في استخدام قدراتها العسكرية بشكل مسؤول لدعم الاستقرار الدولي، متوافقة مع رؤيتها لتحقيق التقدم والابتكار في المستقبل.

الإمارات ونهجها في استراتيجيتها الدفاعية

تنتهج دولة الامارات استراتيجية دفاعية متكاملة، حيث تُدمج الجوانب الدبلوماسية والاقتصادية في إطارها العسكري. فدبلوماسيًا، تعمل دولة الإمارات على تقوية علاقاتها الدولية من خلال المشاركة في مناورات مثل «درع الخليج» وتقف في طليعة الدول المضيفة لأبرز المؤتمرات والمعارض العسكرية والدفاعية، وتُعد مركزاً للتجمعات الدولية في هذا المجال، فمعرض ومؤتمر الدفاع الدولي (IDEX) الذي يُقام بأبوظبي، يُعتبر من أهم الفعاليات العالمية، حيث يُظهر أحدث الابتكارات العسكرية ويجتذب صناع القرار من جميع أنحاء العالم، ومعرض الدفاع البحري (NAVDEX) الذي يقام بالتزامن مع (IDEX) ويُسلط الضوء على التقنيات والمعدات البحرية الحديثة، ومعرض دبي للطيران الذي يُعقد كل عامين ويعرض أحدث الطائرات العسكرية والمدنية، يُعد حدثًا هامًا لصناعة الطيران والفضاء في المنطقة، إضافة إلى ذلك، يُسهم معرض ومؤتمر الأمن الوطني والدفاع السيبرانية (ISNR) في تعزيز الأمن الداخلي والتصدي للتحديات السيبرانية. ولمواكبة التطورات العالمية في مجال الفضاء، تستضيف الإمارات مؤتمر الفضاء العالمي، الذي يجمع خبراء الفضاء ويناقش موضوعات مثل الأمن القومي والدفاع المرتبط بالفضاء، مما يعزز من دور الدولة كرائدة في هذا القطاع الاستراتيجي. جميع هذه الفعاليات تعمل على ترسيخ مكانة الإمارات كمركز عالمي للفكر الدفاعي والأمني، وتوفر منصات لتبادل المعرفة وبناء شراكات استراتيجية دولية.

الصناعات والشراكات العسكرية الإماراتية

تبرز الإمارات كمركز عالمي للصناعات الدفاعية على الصعيد الاقتصادي، حيث تستثمر الإمارات بشكل كبير في تطوير صناعتها الدفاعية، مثل «مجموعة إيدج القابضة»، لتوطين التقنيات وتحقيق الاستقلالية في الإمداد العسكري وفتح آفاق جديدة للتصدير، مما يدعم الاقتصاد الوطني ويفتح مجالات واسعة للتعاون الدولي، كذلك تساهم في مشاريع البحث والتطوير المشترك مع شركات عالمية لتعزيز قدراتها في الصناعات

«ننطلق في بناء قواتنا على أساس خطة استراتيجية متكاملة الأركان والأبعاد»

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان.
رئيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة

العسكرية المتقدمة، مثل تطوير الطائرات بدون طيار وأنظمة الدفاع الصاروخي، هذه الجهود تساهم في رفد الاقتصاد الوطني وتعزيز مساعي الإمارات لكي تصبح لاعبًا رئيسًا في سوق الصناعات الدفاعية العالمي.

تُسلط الضوء على دور التحالفات الاستراتيجية كركيزة أساسية في استراتيجية القوة الذكية لدولة الإمارات. من خلال شبكات شراكاتها العالمية، تسعى الإمارات لتحقيق أهداف متنوعة ومهمة تتضمن الحفاظ على الأمن الإقليمي، تعزيز التنمية الاقتصادية، والاستجابة الفعّالة للأزمات الدولية. هذه التحالفات لا تتميز فقط بقوتها ومتانتها، بل أيضاً بمرونتها وقدرتها العالية على التكّيف مع التغيرات الجيوسياسية. تؤكد هذه التحالفات على التزام الإمارات بالتعاون الدولي وتعزز دورها البنّاء في دعم السلام والاستقرار على المستوى العالمي.

فدولة الإمارات العربية المتحدة تعتمد على شبكة تحالفات دولية واسعة لتعزيز قدراتها الدفاعية والعسكرية، حيث تتعاون مع الناتو من خلال مبادرة «حوار إسطنبول للتعاون» وتستضيف على أراضيها قواعد عسكرية أمريكية كبيرة وتشارك في مناورات عسكرية مع الجمهورية الفرنسية، بالإضافة إلى ذلك تبرم الإمارات صفقات دفاعية كبيرة مع دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وجمهورية روسيا الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية، مما يعكس عمق العلاقات الاستراتيجية مع القوى الكبرى. هذه التحالفات لا تعزز الأمن الإقليمي فحسب، بل توفر للإمارات إمكانية الوصول إلى أحدث التكنولوجيات والأسلحة، وتعمل على تبادل الخبرات والمعرفة العسكرية الحديثة.

التكامل بين الإمكانات العسكرية والدبلوماسية

مع تقدم الإمارات في تحقيق رؤية الخمسين، تُظهر القوات المسلحة الإماراتية تفردها في التكامل بين الإمكانات العسكرية

والدبلوماسية، وتعمل على نشر الأمن والسلام من خلال مشاركاتها الفعّالة في عمليات الإغاثة والمبادرات الإنسانية. وتسعى الإمارات إلى تأسيس نموذج يُحتذى به في موازنة القوة والمسؤولية، مؤكدةً على أن القوة لا تُقاس بالقدرة على الفرض فقط، بل بالقدرة على بناء الجسور والمساهمة في الرفاهية العالمية.

من الجدير بالذكر، أن ما تميزت به القوات المسلحة الإماراتية بدورها في العمليات الإنسانية مع نشأه قيادة العلميات المشتركة، والذي تمثل في «عمليات الفارس الشهم3/2/1» التي نفذتها بناءً على توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة، حيث نفذت دولة الإمارات عملية «الفارس الشهم 1» لإجلاء الرعايا من مختلف الجنسيات من أفغانستان عام 2021، وجسدت هذه العمليات الرسالة الإنسانية للإمارات من خلال المبدأ التاسع من مبادئ الخمسين الذي يؤكد الثوابت الأخلاقية في مجال العمل الإنساني للدولة، ولعبت دولة الإمارات دوراً مهماً في عمليات الإجلاء، حيث وصل عدد الأفغان ورعايا الدول الصديقة الذين تم إجلاؤهم من أفغانستان إلى 36500 شخص، كما وافقت دولة الإمارات على استضافة 5 آلاف مواطن أفغاني تم إجلاؤهم من أفغانستان في طريقهم إلى دول ثالثة، وقامت بدور رئيسي في تسهيل عمليات إجلاء الرعايا الأجانب من أفغانستان، كما سهلت إجلاء أكثر من 28 ألف شخص، بالإضافة إلى 8500 قدموا إلى الدولة عبر الناقلات الوطنية والعسكرية ومطارات الدولة، واستجابت دولة الإمارات بشكل فوري مع نداء الواجب الإنساني بعد الزلزال المدمر الذي ضرب سوريا وتركيا في 6 فبراير 2023 لمدة 5 أشهر متواصلة في إطار عملية «الفارس الشهم 2»، أسفرت العملية عن إنقاذ عشرات الأشخاص من تحت الركام، وعلاج 13,500 مصاب، إضافة إلى تقديم المساعدات الإنسانية التي بلغت 15,200 طن عن طريق الجسر الجوي الذي تضمن تنظيم 260 رحلة جوية، حملت على متنها 6912 طناً من مواد المساعدات العاجلة بما في ذلك الخيام والأغذية الأساسية والأدوية، بينما تم نقل 8252 طناً من المساعدات الإنسانية باستخدام 4 سفن شحن، لنقل مواد الإغاثة ومواد إعادة الإعمار إلى المناطق المتضررة.

وفي أحداث غزة الحالية ، أمر صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، قيادة العمليات المشتركة في وزارة الدفاع ببدء عملية «الفارس الشهم 3» الإنسانية لدعم الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، بالتعاون الشامل مع كل من هيئة الهلال الأحمر الإماراتي ومؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية ومؤسسة زايد بن سلطان للأعمال الخيرية والإنسانية وباقي المؤسسات الإنسانية والخيرية في دولة الإمارات لتقديم الدعم الإنساني إلى الشعب الفلسطيني في غزة، حيث وصل عدد طائرات الشحن إلى 142 طائرة، بالإضافة إلى سفينتي شحن، و209 شاحنة نقل بري من مصر، تحمل إجمالي 14342 طن من مساعدات إغاثية بالإضافة إلى معدات طبية ومستشفى ميداني متكامل بلغت سعته أكثر من 150 سريراً، وإقامة 3 محطات لتحلية مياه البحر في رفح داخل قطاع غزة، وصلت قدرته الإنتاجية لكل محطة إلى 200 ألف جالون يومياً بإجمالي 600 ألف جالون، يستفيد منها 300 ألف شخص يومياً، حتى تاريخ 18 يناير 2024 ومازالت المساعدات مستمرة.

في سياق الخطوات الاستراتيجية التي تبنتها دولة الإمارات في تحديث قواتها المسلحة، لا يقتصر التأثير المتنامي للإمارات على القدرات العسكرية والتكنولوجية فحسب، بل يمتد ليشمل جوانب السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. فتبرز أهمية التكنولوجيا الدفاعية المتطورة والصناعة الدفاعية في تعزيز قدرات الإمارات وفتح آفاق جديدة للتصدير. كما تلعب الدبلوماسية العسكرية والمشاركة في مهام حفظ السلام دورًا حاسمًا في ترسيخ مكانة الإمارات كفاعل إقليمي مسؤول. إضافةً إلى ذلك، تسهم المبادرات في مجال الأمن السيبراني والفضاء في توسيع النطاق الدفاعي للدولة، وتعزز المساعدات الإنسانية والتنموية من صورتها العالمية. ويتجلى التزام الإمارات بالتعاون العسكري ومشاركتها في التحالفات الدولية في دعم الأمن الإقليمي وتحقيق تأثير إيجابي في السياسات الدولية. فجميع هذه الجهود تعكس بوضوح الدور المتنامي للإمارات في تشكيل ملامح المستقبل العالمي، ممهدةً الطريق نحو خاتمة تستشرف مكانتها كقوة مؤثرة ومبتكرة على المستوى الدولي.

وفي نهاية الأمر، يشكل الاقتصاد العسكري والسياسة العسكرية للإمارات حجر الزاوية في استراتيجيتها الدفاعية المتطورة بحكمة تعكس رؤية استشرافية ونهج تكاملي يحتضن التنمية الشاملة، فتُعيد الإمارات تشكيل مفهوم القوة الذكية ليس كأداة للحفاظ على السلام والأمان فحسب، بل كركيزة لتحقيق ازدهار اقتصادي يُعزز من قدرتها التنافسية عالميًا؛ من خلال تطوير صناعاتها الدفاعية وتوسيع شبكة تحالفاتها الاستراتيجية، والتزامها برسم ملامح مستقبل يُجسد الابتكار والإنسانية، مؤكدةً على أن القوة الحقيقية تنبع من القدرة على التأثير البناء والإيجابي في الساحة العالمية.

المراجع:

- دولة الامارات العربية المتحدة. وزارة الدفاع.. ٢٠٢١. آيدكس ونافدكس' ٢٠٢١ واجهة مشرقة لدولة الإمارات. . https://mod.gov.ae/ar/idex-2024-is-a-bright-facade-for-the-uae، ابوظبي: وزارة الدفاع.
- وكالة انباء الامارات. ٢٠٢٣. قيادة العمليات المشتركة بوزارة الدفاع والقوات المسلحة تعلن عن الشعار الرسمي لعملية «الفارس الشهم ٣. ابوظبي، ١٤ فبراير.
- Abu Dhabi ISNR. 2023. "ISNR Abu Dhabi - By Capital Events - ISNR Abu Dhabi,". 11 October Novemner, 2023. https://isnrabudhabi.com/. تاريخ الوصول 27.
- العربية , سكاي نيوز. ٢٠٢٣. "الإمارات توجه ببدء 'الفارس الشهم ٣' لدعم الفلسطينيين في غزة." سكاي نيوز عربية.. ابوظبي، ٥ نوفمبر.
- خليفة مصطفى. ٢٠٢٣. «الفارس الشهم» مبادرات إماراتية لتلبية نداءات الاستغاثة الإنسانية."،» البيان https://www.albayan.ae/uae/news/٢٠٢٣-١١-٠٦-١،٤٧٥٨٤٤٩.

القوة الناعمة الإماراتية: أدوات جاذبية النموذج

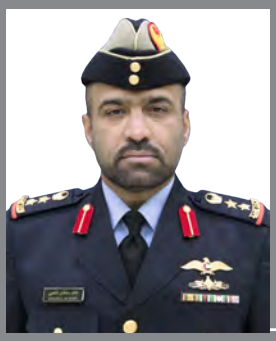

العقيد الركن/ خالد سلطان الكعبي
دارس - كلية الدفاع الوطني

يعد مفهوم القوة أحد أهم المفاهيم الرئيسية في العلاقات الدولية، والمفسر الأساسي الذي يمكن الاعتماد عليه في فهم التفاعلات والمواقف التي تتخذها الفواعل الدوليين. وقد تطور مفهوم القوة وتعددت اتجاهاته على مر التاريخ فيما بين القوة العسكرية والاقتصادية والقوة على الإقناع والتأثير حتى العصر الحديث وبزوغ التكنولوجيا الحديثة وتأثيرها على مفهوم القوة، سواء كانت المادية، أو المعنوية.

وفي هذا السياق، دشن جوزيف ناي مصطلح «القوة الناعمة»، وعرّفها على أنها «القدرة على التأثير على أجندة الآخرين بما يتوافق ومصالح الدولة اعتمادًا على التأثير والجذب». وهي أيضًا القدرة على تشكيل تفضيلات الآخرين، أو جعل الآخرين يريدون ما تريده الدولة دون إرغامهم، وكذا، القدرة على الجذب، والقوة الجذابة. فالدولة تستطيع تحقيق الأهداف التي تسعى إليها في السياسة الدولية لأن غيرها من الدول ترغب في أن تتبعها، أو لأنها ارتضت وضعًا معينًا يصنع مجموعة من النتائج المترتبة والتي تستهدفها الدولة التي تمارس قوتها. وهذا يحدث عندما تستطيع الدولة جعل غيرها من الدول يرغب فيما ترغبه هي فيه. وترتبط القدرة على التأثير على الآخرين وتوجيه رغباتهم وتحديدها بمصادر معنوية، أو غير مادية للقوة كالثقافة والأيدلوجية والمؤسسات.

وتعرف القوة الناعمة كذلك بالـ (Co-optive power) التي تعني قدرة الدولة على خلق وضع يفرض على الدول الأخرى أن تحدد تفضيلاتها ومصالحها بشكل يتفق مع هذا الإطار الذي تم وضعه. أو بمعنى آخر أن تقوم هي بوضع أولويات الأجندة الداخلية لغيرها من الدول. وأكد ناي كذلك على عنصر «الجاذبية» الذي تعتمد عليه القوة الناعمة فالقوة الناعمة تعنى لديه القدرة على تحقيق أهداف معينة عن طريق الترغيب والجاذبية لا الترهيب والإكراه. ويُشير جين لي (Geun Lee) إلى أن القوة الناعمة هي القدرة على خلق التفضيلات والصور الذهنية للذات عن طريق المصادر الرمزية والفكرية والتي تؤدي إلى تغيرات سلوكية في أفعال الآخرين. أما ميشيل فوكو فيرى أن القوة الناعمة تتضمن إجبارًا وإلزامًا غير مباشرين، تعتمد في ظهورها على القوة الخشنة أو الصلدة. وتقوم بأعمال تعجز القوة الصلدة عن القيام بها. والقوة الناعمة ليست دعاية سياسية، بل هي سجال عقلي وقيمي يهدف إلى التأثير على الرأي العام في داخل الدولة وخارجها.

إجمالاً، تعتمد القوة الناعمة على عنصرين أساسيين هما: المصداقية والشرعية كقاعدة لها. وترتكز القوة الناعمة، كما يرى ناي، على ثلاثة موارد، هي: الثقافة، والقيم السياسية، والسياسات الخارجية.

مأسسة القوة الناعمة الإماراتية:

في إطار رغبة دولة الإمارات بتعزيز دورها الإيجابي على الساحة الدولية أعلن سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله»، في 29 أبريل 2017 عن تشكيل «مجلس القوة الناعمة» بهدف لتعزيز سمعة الدولة إقليميًا وعالميًا وترسيخ احترامها ومحبتها بين شعوب العالم.

وتم تحديد مهام المجلس في رسم السياسة العامة واستراتيجية القوة الناعمة للإمارات، بما يحقق الأهداف التالية: تعزيز تواصل الإمارات الإيجابي مع جميع شعوب دول العالم. وترسيخ معرفة شعوب العالم بدولة الإمارات، وبثقافتها، وهويتها الثقافية، والمجتمعية. وتعزيز سمعة ومكانة الإمارات العالمية وترسيخ احترامها ومحبتها بين شعوب العالم. ورسم السياسة العامة واستراتيجية القوة الناعمة للدولة والتي تشمل كل المجالات العلمية والثقافية، والفنية، والإنسانية، والاقتصادية. وتعزيز سياسة الإمارات الخارجية، وأخيرًا اقتراح ومراجعة التشريعات والسياسات التي من شأنها تعزيز سمعة الدولة، ومناقشة واقتراح المبادرات الداعمة للقوة الناعمة للدولة، إضافة إلى متابعة تنفيذ استراتيجية القوة الناعمة والمبادرات والقرارات الصادرة ورفع تقارير دورية لمجلس الوزراء بشأن التقدم المنجز في تنفيذ الاستراتيجية.

وفي سبتمبر 2017، أطلق مجلس القوة الناعمة «استراتيجية القوة الناعمة لدولة الإمارات»، وحددت أربعة أهداف رئيسية هي:

- تطوير هوية موحدة للدولة في كافة المجالات الإنسانية والاقتصادية، والسياحية، والإعلامية، والعلمية.
- تعزيز موقع الإمارات كبوابة للمنطقة العربية ومخزونها الثقافي وكعاصمة الوطن العربي للثقافة والفن، والإعلام، والسياحة، والعِلْم.
- تطوير شبكات دولية فاعلة مع الأفراد والمؤسسات حول العالم بما يخدم أهداف الدولة ومصالحها.
- ترسيخ سمعة الدولة كدولة حديثة، منفتحة، متسامحة ومحبة لكافة شعوب العالم.

والخلاصة، تألفت إستراتيجية القوة الناعمة لدولة الإمارات من 7 محاور أساسية تشكل إطار الدبلوماسية العامة لدولة الإمارات، وهذه المحاور هي: الدبلوماسية الإنسانية، ودبلوماسية الشخصيات والتمثيل الدولي، والدبلوماسية الشعبية، والدبلوماسية العلمية والأكاديمية، الدبلوماسية الثقافية والإعلامية، والدبلوماسية الاقتصادية، وأخيرًا الهوية الموحدة.

أدوات جاذبية النموذج الإماراتي

توجد مجموعة من العوامل شكلت معًا أدوات لجاذبية النموذج الإماراتي في القوة الناعمة، وتتمثل تلك العوامل في:

١. النموذج الاتحادي: فدولة الإمارات هي التجربة الاتحادية الوحيدة التي استمرت ونجحت في المنطقة العربية، في حين شهدت تجارب عربية اتحادية عدة إخفاقًا واضحًا. وبناء عليه، فإن قوة النموذج السياسي الذي تقدمه دولة الإمارات يعتبر أحد أهم عناصر القوة الناعمة لها. فالاتحاد الذي جمع سبع إمارات تحت علم واحد؛ استطاع أن يتحول إلى نموذج عالمي ناجح؛ وأن يجمع قوة هذه الإمارات السبع في كتلة واحدة متراصة ومتكاتفة

حقق الاقتصاد الإماراتي قفزات نوعية في عقود قليلة، وتحولت إلى مركز إقليمي للتجارة والتمويل والاستثمار والسياحة

ومتكافلة، لتتحول خيرات هذه الأرض إلى محرك يدفع عجلة التنمية الشاملة، ويضع دولة الإمارات ضمن قائمة الدول الأكثر تقدّمًا والأسرع نموًا في العالم.

2. النموذج الاقتصادي: حقق الاقتصاد الإماراتي قفزات نوعية في عقود قليلة، وتحولت إلى مركز إقليمي للتجارة والتمويل والاستثمار والسياحة، وتميزت الدولة أيضًا في تبني مبادرات اقتصادية متقدمة كاستراتيجية التنويع الاقتصادي استعداداً لمرحلة ما بعد النفط، وتنمية مصادر الطاقة المتجددة، فكانت أول دولة عربية تبني محطات للطاقة النووية، وأول دولة في الإقليم تنشئ مدينة خالية من انبعاثات الكربون، مدينة مصدر.

3. الإدارة الحكومية الذكية: قدمت دولة الإمارات نموذجًا في الإدارة الحكومية غير معهود في المنطقة، وحرصت على إدخال أحدث النظم الإدارية والتكنولوجية في المؤسسات الحكومية ومنظومة الخدمات العامة، لذا كانت الإمارات أول دولة في المنطقة تطبق الحكومة الإلكترونية عام 2000. وبفضل رؤية القيادة الرشيدة كانت الإمارات أول دولة عربية تصل إلى سطح القمر، وأطلقت الإمارات في يوليو 2020، أول مهمة فضائية عربية لاستكشاف كوكب المريخ، حيث حمل صاروخ مسبار «الأمل» الإماراتي إلى الفضاء، وفي فبراير 2021، نجحت الإمارات في وضع «مسبار الأمل» في مدار كوكب المريخ بعد رحلة استغرقت سبعة أشهر، لتصبح بذلك أول دولة عربية تصل إلى الكوكب الأحمر. كما تطور الدولة مُستكشف إماراتي الصنع للهبوط على سطح القمر عام 2024.

4. التناغم مع العولمة: لم تنشأ في الدولة منذ تأسيسها أي مواقف أيديولوجية إزاء المدنية والتقدم والتحديث. ولم يقتصر اندماج الدولة في العولمة في الجانب الاقتصادي فقط، بل هي سعت إلى المشاركة في العولمة المعرفية والثقافية، وتمثل «منطقة السعديات الثقافية» وافتتاح «اللوفر أبوظبي»

في الآونة الأخيرة دليلاً على هذا المسعى.

5. التحلي بالمسؤولية الإنسانية: لم تحتكر الدولة مغانم ثروتها النفطية داخل حدودها، بل استشعاراً لمبدأ التكافل الإنساني جادت بجزء من مواردها على الدول والشعوب المحتاجة، فأنشأت نحو 38 مؤسسة حكومية وغير حكومية لتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى المجتمعات الفقيرة والدول التي تواجه الكوارث بأنواعها. كما أنشأت صندوق أبوظبي للتنمية الذي يقدم مساعدات وقروضًا تنموية إلى الدول النامية والأقل نموًا في آسيا وأفريقيا. وقد كانت الإمارات من أوائل الدول الداعمة للمبادرات الإنسانية خلال جائحة كوفيد-19، حيث شكلت المساعدات التي قدمتها الدولة 80% من حجم الاستجابة الدولية للدول المتضررة خلال الجائحة. وتم إرسال مساعدات إلى 117 دولة من مخازن المنظمات الدولية المتواجدة في المدينة العالمية للخدمات الإنسانية بدبي. وتم أيضًا التبرع بـ 10 ملايين دولار كمساعدات عينية من دولة الإمارات إلى منظمة الصحة العالمية.

6. ترسيخ التسامح والتعايش: انطلاقًا من الإرث التاريخي للشعب الإماراتي الذي يغلب عليه التسامح والانفتاح على الآخر والتدين المعتدل والوسطي، وهو ما تمثَّل في وجود المذاهب الإسلامية الخمسة على أرض الدولة، استمرت الدولة في رعاية ثقافة التسامح والانفتاح ورفض الانغلاق والتطرف الديني. وبالرغم من وجود نحو 200 جنسية في الدولة، يجسدون ثقافات متعددة، فإن الدولة أتاحت الحرية الثقافية لهذا التنوع الهائل بشرط احترام ثقافة الدولة العربية الإسلامية. وتوجت الدولة هذا التسامح بإصدار عام 2015 «قانون مكافحة التمييز ونبذ الكراهية وازدراء الأديان» الذي يعد الأول من نوعه في المنطقة. ويُمثل بيت العائلة الإبراهيمية رمزًا فريدًا للتفاهم المتبادل والتعايش المتناغم والسلام بين مختلف أبناء الديانات وأصحاب النوايا الحسنة.

7. دعم الإسلام الوسطي: لم تقتصر جهود الدولة على محاربة الإرهاب على الجانب العسكري، بانضمامها إلى التحالف الدولي لمحاربة «داعش» في سوريا، ومساعدة قوات الحكومة الشرعية اليمنية في مواجهة تنظيم «القاعدة» في اليمن، بل سعت إلى مكافحة التطرف إدراكًا منها أن الإرهاب يتغذى على الأفكار المتطرفة، فأسست مركز «هداية» عام 2012، ومركز «صواب» عام 2015، لمجابهة التطرف في الساحات الفكرية وساحات الفضاء الإلكتروني، كما أن الدولة دعمت عام 2014 إنشاء «منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة»، و«مجلس حكماء المسلمين» الذي انبثق عنه، بهدف تعزيز ثقافة السِّلم والتسامح والتعدد في المجتمعات المسلمة، وتصحيح الصورة الخاطئة المتعلقة بالجهاد ودور الفتاوى.

8. تطوير معالم سياحية: نجحت الدولة في إنشاء وتطوير معالم سياحية أصبحت مقصداً لسكان العالم، مثل برج خليفة، ودبي مول، وبرج العرب، وجزيرة النخلة، وجزيرة صير بني ياس، وجزيرة ياس، وقصر الإمارات، فضلاً عن أن الدولة تملك شركتا طيران، هما طيران الاتحاد وطيران الإمارات، تُعدان من أفضل شركات الطيران في العالم، وتحوّلتا إلى علامتين تجاريتين دالتين على الإمارات. ومن أهم المعالم السياحة الأخرى في الدولة مسجد الشيخ زايد، ومتحف اللوفر، ومتحف الشارقة للحضارة الإسلامية، ومنارة السعديات، وجزيرة السعديات، وقصر الحصن.. إلخ.

9. دور الإمارات في تحقيق السلم الإقليمي والدولي: خلال العقود الماضية شاركت الإمارات في العديد من عمليات حفظ السلام في عدة مبادرات دولية، حيث شاركت في 1976 بقوة ضمن قوات الردع العربية في لبنان في محاولة لدرء مخاطر تفجر الحرب الأهلية وحفظ السلام وصولاً إلى نجاح مساعي السلام الإماراتية في 25 يوليو 2018 في منطقة القرن الأفريقي في إعلان اتفاق السلام التاريخي بين دولة إريتريا وجمهورية إثيوبيا. فضلاً عن نجاح الوساطة الإماراتية في صفقة تبادل الأسرى بين أوكرانيا وروسيا.

وفي الختام، يمكننا القول إنه نتيجة طبيعية لقوة النموذج الإماراتي في القوة الناعمة حققت الدولة موقع الصدارة في العديد من المؤشرات الدولية. حيث دخلت دولة الإمارات الدول العشر الأولى لأول مرة في تاريخها في مؤشر القوة الناعمة العالمي للعام 2023 الذي تعده مؤسسة «براند فاينانس» العالمية.

المراجع:

- محمد طى، الحرب الناعمة مقومات الهيمنة وإشكاليات الممانعة، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز قيم للدراسات، يوليو ٢٠١١)، ص٧.
- جوزف س. ناي، القوة الناعمة، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، (بيروت: دار العبيكان، ٢٠٠٧)، ص ٢٠.
- Joseph S. Nye, J, "Soft Power", Foreign Policy, No 80, Twentieth Anniversary (Autumn, 1990), pp. 153-171.
- Simona Vasilevskyte, "Discussing Soft Power theory after Nye: the case of Geun Lee's theoretical approach", https://www.academia.edu/15014857/Soft_Power_Only_for_Democracies_Singapore_Discourse_Analysis
- محمد بن راشد يعلن تشكيل «مجلس القوة الناعمة لدولة الإمارات» لتعزيز مكانتها إقليميا وعالميا، وكالة أنباء وام، ٢٩ أبريل ٢٠١٧.
- مجلس القوة الناعمة لدولة الإمارات.. مهامه واختصاصاته، جريدة البيان، ٢٩ أبريل ٢٠١٧.
- الإمارات تنجح في إطلاق أول مهمة عربية إلى سطح القمر، سبوتنيك عربي، ١١ ديسمبر ٢٠٢٢.
- لمزيد من التفاصيل حول المساعدات الإنسانية الإماراتية خلال فترة وباء كورونا أنظر: https://nu/sZnd.I٨
- دولة الإمارات سجل حافل في نشر السلام وترسيخ الاستقرار حول العالم، موقع وزارة الخارجية الإماراتية، ٢١ سبتمبر ٢٠٢٠.
- الإمارات العاشرة عالمياً والأولى، المكتب الإعلامي لحكومة دبي، ٢ مارس ٢٠٢٣.

تعزيز أمن الطاقة النووية ضد التهديدات غير التقليدية بدولة الامارات العربية المتحدة

الدكتور/ خليفة مصبح الكعبي
دارس - كلية الدفاع الوطني

قامت دولة الإمارات بتحقيق تقدم كبير في تطوير برنامجها السلمي للطاقة النووية، حيث يشكل مشروع محطة براكة للطاقة النووية الأساسية لهذا البرنامج وأحد أهم المشاريع ذات النهج السلمي في المنطقة. ومع ذلك، تواجه مثل هذه المشاريع العديد من المخاطر مثل الأعطال الفنية والأخطاء البشرية) حادث ثري مايل آيلاند 1979 - الولايات المتحدة الأمريكية وحادث شرنوبل 1986 - الاتحاد السوفيتي سابقاً) والظروف المناخية غير الاعتيادية (حادث فوكوشيما 2011 - اليابان)، وتعتبر هذه حوادث ذات أثر كارثي حيث أنها تسببت في بعضها وبنطاق واسع من التأثيرات السلبية على البشر والبنية التحتية والبيئة. وقد استدعت كل هذه الحوادث إلى وجود منظومة طوارئ للتعامل مع الحوادث الإشعاعية والنووية على مختلف المستويات والنطاقات.

وبشكل عام، تضع الدول التي تعتمد على الطاقة النووية جهوداً جبارة لتحقيق الجاهزية والاستعداد لمثل هذه الحوادث وذلك بناءً على المعايير التي تم وضعها من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية (International Atomic Energy Agency) وبعض المؤسسات الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول المتقدمة في مجال الطاقة النووية.

جهود الإمارات في أمن وسلامة القطاع النووي

تعتمد دولة الإمارات العربية المتحدة على أعلى المعايير العالمية في مجال الأمن والسلامة بما يضمن سلامة القطاع النووي والإشعاعي بشكل عام ومحطة براكة للطاقة النووية بشكل خاص، فمن أبرز الدلائل على ذلك، استضافة التمرين الدولي واسع النطاق «ConvEx-3 براكة الإمارات 2021» الذي تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالإشراف على تنفيذه كل 5 سنوات وبمشاركة 75 دولة حول العالم وعدد من المنظمات الدولية بقصد اختبار المنظومات الدولية المصممة للتعاون الدولي في حالات الطوارئ الاشعاعية مثل اتفاقية تقديم المساعدة RANT واتفاقية الإبلاغ المبكر عن الحوادث الاشعاعية Convention on early notification of a nuclear accident. وأظهر التمرين نتائج قوية لمنظومة الاستجابة للطوارئ الإشعاعية والنووية في الإمارات وجاهزيتها للتعامل مع حالات الطوارئ النووية والإشعاعية كتتويج لهذه الجهود، كما أكد تنفيذ التمرين في الدولة على شفافية حكومة الإمارات فيما يتعلق ببرنامجها النووي.

أمن وأمان المحطات النووية والفرق بينهما

قد يكون من المهم التعريف بالجانبين المتعلق بأمن وأمان المحطات النووية حيث أن الأمن النووي يركز على الإجراءات والتدابير اللازمة لمنع، واكتشاف، والاستجابة للتهديدات الإرهابية أو السرقات المتعلقة بالمواد النووية والمشعة. وهذا يشمل الحماية ضد سرقة المواد النووية والتخريب للمنشآت النووية. ومن جانب أخر يعرف الأمان النووي بالإجراءات التقنية والإدارية المطبقة لضمان تشغيل آمن للمنشآت النووية وتجنب الحوادث التي قد تؤدي إلى إطلاق المواد المشعة في البيئة وذلك بهدف حماية الناس والبيئة من الآثار الضارة للإشعاع، كما توجد هنالك بعض الجوانب الأخرى التي تشكل تحدياً للجهات المعنية بالطوارئ النووية والإشعاعية مثل التهديدات الأمنية (الأمن النووي)، والتي يمكن أن تستهدف المنشآت النووية، وتعرف بأنها أحداث تنشأ عن فعل متعمد باستخدام أساليب مختلفة مثل الهجمات السيبرانية والطائرات المسيرة والهجمات الإرهابية، وذلك لتحقيق نوايا ودوافع يكون لها تأثير سلبي على العنصر البشري والبيئة والممتلكات وفي الأغلب لتقويض السلطات وخلق نوع من الهلع والخوف لدى المجتمعات. هناك العديد من الظروف التي تساهم في خلق مثل هذه التحديات في العالم بشكل عام وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، مما يتطلب إيلاء الاهتمام لتوفير القدرة على تحقيق الجاهزية للتصدي للتهديدات غير التقليدية ضد المرافق النووي. وتعتبر تهديدات الجماعات الإرهابية (الإرهاب الإشعاعي والنووي)، الطائرات المسيرة، والهجمات السيبرانية من أهم المصادر للتهديدات غير التقليدية ضد المرافق والمواد النووية والإشعاعية وذلك حسب تقرير منظمة الشرطة الدولية. وفي الجانب الاخر، تم التطرق وذكر التهديدات السيبرانية، حيث أنها تمثل أحد التحديات الملحة التي تواجه القطاع النووي عالمياً بشكل عام وفي منطقتنا الإقليمية بشكل خاص، ويزيد هذا الخطر مع تطور التكنولوجيا بشكل مستمر ووجود نقص في مواكبة القدرات التقنية الموجودة لمواجهتها.

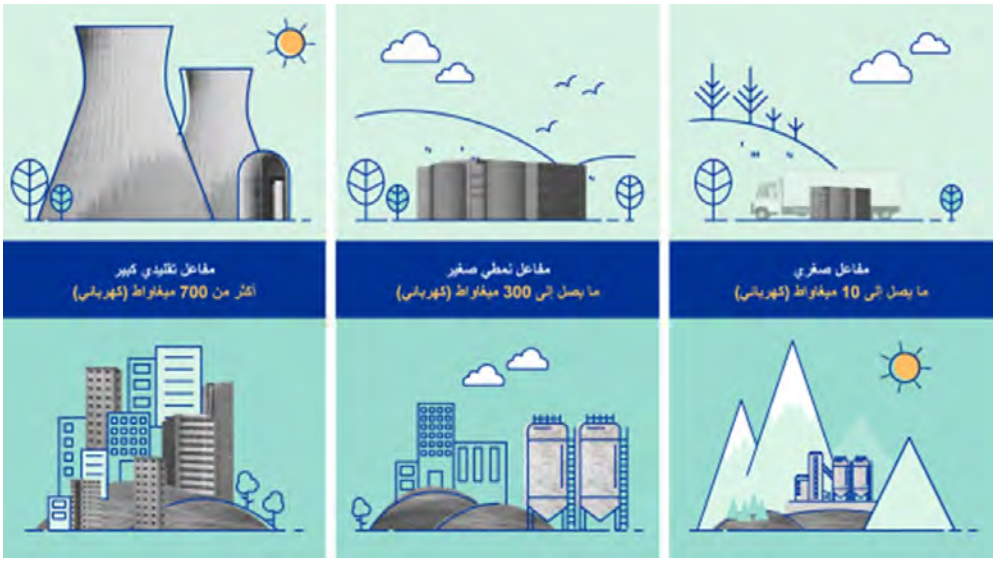

يجب تصميم وتنفيذ تدابير الأمان والسلامة النووية وتدابير الأمن النووي بطريقة متكاملة، بحيث لا تتعارض تدابير الأمن مع تدابير الأمان، والعكس صحيح

توزيع المسؤوليات وآليات التنسيق لإدارة المنظومة النووية

يتطلب التصدي لمثل هذه التهديدات إيجاد منظومات قادرة على التعامل معها بشكل حاسم وسريع وهو ما يتوفر في العديد من الدول للتعامل مع التهديدات غير التقليدية في الظروف التقليدية مثل المنشأة الحيوية (محطات الطاقة، مرافق الخدمات الأساسية كالمطارات والموانئ). ولكن العمل في بيئة ذات طبيعة معقدة (إشعاعية) مثل محطات الطاقة النووية ومراكز الأبحاث النووية والمرافق الطبية النووية يحتاج إلى تنسيق مكثف وتكامل في المفاهيم والقدرات والخبرات للجهات المعنية، ويمكن إرجاع ذلك إلى الترابط بين موضوع الأمن والأمان. حيث يعد مجالي الأمان النووي والأمن النووي مجالين مرتبطين ارتباطًا وثيقًا، فكلاهما يشترك في هدف حماية الإنسان وصحته والبيئة والممتلكات. ولتحقيق هذا الهدف، يجب تصميم وتنفيذ تدابير الأمان والسلامة النووية وتدابير الأمن النووي بطريقة متكاملة، بحيث لا تتعارض تدابير الأمن مع تدابير الأمان، والعكس صحيح. ومن أبرز التحديات المتعلقة بتداخل الأمن والأمان النووي، الحاجة إلى توزيع واضح للمسؤوليات وآليات التنسيق بين الجهات والمنظمات المعنية والمرخص له لإدارة التداخل والتفاعل بين الأمان والأمن النووي وتوثيق ذلك في خطط الطوارئ وإجراءاتها. كذلك ينبغي النظر في أحدث التغييرات في المخاطر المتعلقة بالأمن والأمان النووي وآخر المستجدات في مجال التكنولوجيا، بما في ذلك: المخاطر السيبرانية؛ التهديدات الداخلية؛ وتزوير المستندات، ويتضمن ذلك أيضاً المفاهيم جديدة مثل المفاعلات المعيارية الصغيرة (Small Modular Reactors) والمفاعلات المتوسطة الحجم. ولعل من أهم الأدوات لتفعيل النقاط السابقة هي تمارين وتدريبات الطوارئ التي تتمحور حول تداخل مفهومي الأمن والأمان النووي، فمن خلالها يمكن للجهات معرفة الفجوات والتفكير في آلية حلها. إن موضوع الطوارئ النووية يتعدى حدود العمل على المستوى الوطني فهو بحاجة إلى التعاون الإقليمي والدولي في أغلب الحالات، باعتبار الحوادث النووية هي حوادث عابرة للحدود في أغلب الحوادث السابقة. ويتطلب ذلك تشكيل مجموعات عمل مشتركة من مختلف الجهات المعنية على جميع المستويات ذات العلاقة.

وبناء على التعريف للوكالة الدولية للطاقة الذرية للمفاعلات النووية فإن المفاعلات النووية الكبيرة تعرف بمنشآت تستخدم لإنتاج الكهرباء على نطاق واسع، حيث يمكن لواحد من هذه المفاعلات أن يزود مدينة كبيرة بالطاقة. تتميز بتعقيدها الهندسي وحاجتها لتدابير أمان معقدة. اما المفاعل النمطي الصغير (SMR) عبارة عن تقنية جديدة تهدف إلى إنتاج مفاعلات نووية أصغر حجمًا يمكن تصنيعها في مصانع ونقلها إلى الموقع للتجميع. تتميز بتكاليف إنشاء أقل وإمكانيات توسع مرنة، وهي مصممة لتقليل المخاطر المرتبطة بالحوادث النووية. إلى ذلك تعرف المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم بأنها ذات قدرات توليد طاقة تقل عن تلك للمفاعلات الكبيرة، مما يجعلها مناسبة لاستخدامات مثل توليد الحرارة للعمليات الصناعية أو توفير الطاقة للمجتمعات الصغيرة أو المناطق النائية ومع القرب من استكمال برنامج الإمارات النووي في تشغيل جميع المفاعلات الأربع في منطقة الظفرة بالإضافة إلى تزايد الأنشطة في مجال الصناعة والطب والأبحاث المتعلقة بالمواد الإشعاعية والنووية

بالدولة والدول المجاورة، يجب الاهتمام بالعمل في مواجهة التحديات الأمنية غير تقليدية وبما يحقق الجاهزية للتصدي لمثل هذه الحوادث من خلال جهود جميع الجهات المعنية وذلك لأنها تتطلب وجود قدرات تخصصية مختلفة للتصدي لجميع المخاطر لهذه الحوادث. كما أن هذه الجهود يجب أن تتضمن المستويين الإقليمي والدولي نظراً لطبيعة تأثير هذه الحوادث.

وهنا نسرد بعض النقاط والتي من شأنها التعزيز من منظومة الاستعداد والجاهزية للدولة والمنطقة والعالم بشكل عام. ولعل من أهم النقاط التي يجب التركيز عليها هي تحسين وتعزيز التدابير الأمنية من ناحية الإجراءات والبنية التحتية فهي أساسية للتصدي للهجمات بمختلف أنواعها. كما أن وجود أنظمة تقنية يتم تحديثها بشكل مستمر ضرورة لا يمكن التهاون في وجودها للتصدي للهجمات السيبرانية وغير التقليدية. ولأن الطوارئ النووية هي بالعادة طوارئ عابرة للحدود بطبيعة الحال، بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، فإن وجود تنسيق وتعاون إقليمي يساعد على رفع الجاهزية من خلال تبادل الأفكار والخبرات. كما يمكن من خلال التعاون تشكيل مجموعات عمل على مستويات مختلفة وفي مجالات مختلفة. على سبيل المثال لا الحصر: لجان مختصة بجانب الاستجابة الطبية تضم كوادر طبية مؤهلة ذات خبرة، فرق عمل مختصة بموضوع الرصد الإشعاعي ومرتبطة بمختبرات الفحص، فرق عمل للاستجابة الإعلامية والتواصل مع الجمهور، وغيرها. إن وجود هذه الفرق يعزز الجاهزية وينظم عملية الاستجابة تحت مظلة قيادة الحدث مما يحقق التكامل في المفاهيم والقدرات والخبرات. ولايمكن أن تكتمل عملية رفع الجاهزية دون إجراء تمارين وتدريبات تشمل كافة عناصر المنظومة فهي أساسية لعملية التحسين المستمر، كما أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن التدريبات والتمارين يتم تنفيذها على مختلف المستويات، فلابد من وجود تمارين مؤسسية، ثم يتم عمل تدريبات وتمارين بين عدة جهات تتشارك في مجال واحد، لترتقي لتمارين على مستوى المنظومة. لا يقتصر موضوع التمارين والتدريبات على المستوى الوطني، بل إن وجود تمارين إقليمية أو دولية (مثل التمرين الدولي واسع النطاق «ConvEx-3 براكة الإمارات 2021») يساعد في نشر الجاهزية بشكل كبير والتعرف على أفضل الممارسات المتبعة دولياً. وأخيراً، فإن الجمهور هو المتأثر الرئيسي في حال وقوع حادث نووي أو إشعاعي، لذلك فإن تعزيز الوعي العام والتثقيف حول أهمية الأمن النووي والإشعاعي عنصر أساسي لتحقيق الجاهزية.

في ختام هذا المقال ، يبرز بوضوح ضرورة التزام جميع الأطراف المعنية بأمن الطاقة النووية والإشعاعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب الفاعلين الإقليميين والدوليين، بروح الجدية والإخلاص والتعاون المستمر. الهدف من ذلك هو تعزيز استعداداتنا وقدراتنا على مواجهة التهديدات غير التقليدية، وضمان حماية مرافقنا النووية والإشعاعية، فضلاً عن سلامة الأفراد والبيئة من أي آثار سلبية محتملة ناجمة عن هذه التهديدات. إن التوصيات التي تم تقديمها في هذا التقرير، والتي تم الإشارة إليها في أقسام سابقة، تشكل خارطة طريق لتقوية إطار الجاهزية والاستعداد ليس فقط على مستوى الدولة ولكن على المستوى الإقليمي والعالمي أيضاً، للتعامل مع التهديدات غير التقليدية ضد أحد أكثر المرافق حساسية وأهمية - المنشآت النووية. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الجهات المعنية تحسين آليات التنسيق والتأكد من عدم وجود تكرار في الإجراءات أو فشل في معالجة التهديدات بشكل فعّال ومبني على أسس علمية متينة. فشل الجهات في الاستجابة بشكل مناسب قد يؤدي إلى تفاقم الكوارث، زيادة الإصابات بين فرق الاستجابة، أو حتى تدمير البيئة، خاصة في حالة التسرب الإشعاعي.

المراجع:

Christer Viktorsson. (24 10, 2019). UAE Nuclear Regulatory Approach, a role model for highest standards of safety and security. تم الاسترداد من FANR: https://www.fanr.gov.ae/en/Digital-Participation/fanr-blogs?id=325

ENEC. (٢٠٢٢). مؤسسة الإمارات للطاقة النووية تنظم أول منتدى لقادة الأمن السيبراني في قطاع الطاقة. تم الاسترداد من مؤسسة الإمارات للطاقة النووية: https://www.enec.gov.ae/ar/news/1st-cyberenergy--latest-news/enec-shares-energy-cybersecurity-expertise-at-leadership-forum/

IAEA. (27 10, 2021). Major IAEA International Nuclear Emergency Exercise Concludes after 36 hours. تم الاسترداد من IAEA: https://www.iaea.org/newscenter/pressreleases/major-iaea-international-nuclear-emergency-exercise-concludes-after-36-hours

IAEA. (2021). The Nuclear Safety and Nuclear Security Interface: Approaches and National Experiences. VIENNA: INTERNATIONAL ATOMIC ENERGY AGENCY.

INTERPOL. (2023). الإرهاب الإشعاعي والنووي. تم الاسترداد من INTERPOL: https://www.interpol.int/ar/1/5/4

Joanne Liou. (٢٠١٢). ما هي المفاعلات النمطية الصغيرة؟ تم الاسترداد من ما هي المفاعلات النمطية الصغيرة؟: https://www.iaea.org/ar/newscenter/news/m-hy-lmflt-lnmty-lsgyr

الإعلام الاقتصادي إعلام ينير، اقتصاد يزدهر

رافد أحمد الحارثي
دارس - كلية الدفاع الوطني

يعرف « الإعلام الاقتصادي «بأنه الإعلام الذي يعنى بمعالجة الأحداث والتطورات في الحياة الاقتصادية بكافة جوانبها ويقوم بتغطية كافة القضايا الاقتصادية التي تهم المواطنين ويفسرها بشكل مبسط. ويعرفه بعض الباحثين بأنه نشر المعلومات الاقتصادية باستخدام الفنون الصحفية المتنوعة (خبر-تحقيق - مقال - كاريكاتير) وبأسلوب بسيط ملائم لجمهور الصحافة على اختلاف مستوياتهم بغرض التوضيح والتفسير والتحليل والنقد والتأثير وتكوين اتجاه معين للرأي العام والدفاع عن وجهة نظر الدولة تجاه الأحداث والسياسات الاقتصادية، الداخلية والخارجية.

إن ارتباط العملية الإعلامية بالاقتصاد ليست ظاهرة جديدة، إنما هي حقيقة ممتدة منذ ظهور الإعلام بشكله الجماهيري، فقد نشأ الإعلام الاقتصادي مبكراً في أوروبا، وبريطانيا بوجه الخصوص، بفضل التقاليد السائدة في الممارسات التجارية في سوق لندن منذ عام 1700، حيث بدأت الصحف البريطانية تنشر إعلانات تجارية معظمها يتعلق بالعمل والعمال وحركة الأسواق، وقد نشرت أول نشرة أسعار في صحافة العالم في عام 1750. إلا أن أهمية الإعلام الاقتصادي ازدادت مع مرور الزمن بسبب انتشار المعلومات المغلوطة وغير الدقيقة، التي جعلت من الإعلام الاقتصادي، الموضوعي والشفاف، حليفًا لاغنى عنه للمستثمرين، والشركات، وصانعي القرار، والأفراد مزودًا إياهم بتحليلات دقيقة وعميقة تنير دروبهم في بيئة السوق المتقلبة المليئة بالأزمات المالية والتوترات الجيوسياسية والمعلومات المغلوطة. هذا الالتزام بالموضوعية والشفافية يلعب دورًا محوريًا في حماية الأسواق والاقتصادات من التأثيرات السلبية للمعلومات الخاطئة، مُؤَمنًا بذلك بيئة موثوقة تساعد على اتخاذ قرارات مستنيرة ومدروسة عبر تقديمه للمعرفة الضرورية بأسلوب مسؤول ودقيق.

وعليه، فإن الإعلام الاقتصادي له أهمية استراتيجية في عالمنا اليوم، كونه عنصر لا غنى عنه في بناء مجتمعات أكثر وعيًا واستعدادًا للتقلبات الاقتصادية.

ولو نظرنا للعلاقة بين وسائل الإعلام والاقتصاد والسياسة، نجد أنها علاقة معقدة، فمن ناحية، يمكن لوسائل الإعلام التأثير على الاقتصاد من خلال تشكيل الرأي العام (Media Framing)، والتأثير على سلوك المستهلك والمستثمرين، وبالتالي الأسواق المالية (فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤثر التغطية الإعلامية لمنتج أو صناعة معينة على طلب المستهلك وتؤثر في النهاية على حجم المبيعات).

بالإضافة إلى ذلك تكمن أهمية وسائل الإعلام في خلق أنماط سلوكية اقتصادية تخدم أهداف الدولة ومبادئها الاقتصادية كتشجيع الاستثمارات والصناعات المحلية وذلك من خلال الترويج لسياسات الادخار أوتنشيط أسواق المال وغيرها، كما أن وسائل الإعلام يمكن أيضًا أن تجعل الحكومات والشركات مسؤولة عن سياساتها وممارساتها الاقتصادية، الأمر الذي يمكن أن يساعد ومن خلال حوكمة الإعلام الاقتصادي في تطبيق الشفافية والمساءلة وتعزيزها مما ينعكس بشكل مباشر على تعزيز المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالدولة فيساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية. كما يمكن للسياسة التأثير على ملكية وسائل الإعلام وبالتالي تحجيم دورها الرقابي على أداء الحكومات. وبشكل عام، فإن العلاقة بين وسائل الإعلام والاقتصاد متعددة الأوجه ويمكن أن يكون لها آثار كبيرة على كليهما.

واقع الإعلام الاقتصادي بدولة الإمارات

في سياق أدوات القوة الوطنية، حيث المعلومات تُعتبر عنصرًا حاسمًا، يُقدم الإعلام الاقتصادي بدولة الإمارات مثالًا بارزًا على كيفية توظيف هذه الأدوات من خلال آليات السرد والاتصال الاستراتيجي الذي يشمل على مفاهيم مثل التكوين (Formation) والذي يشرح كيفية تأثير وسائل الإعلام على تشكيل وتأطير وجهة نظر الرأي العام تجاه قضايا معينة، والإسقاط (Projection) والتي تفسر كيفية عرض (أو سرد) الروايات والتنافس عليها، خاصة في بيئة إعلامية جديدة، والاستقبال (Reception) والذي يتناول كيفية استقبال الجمهور هذه الرسائل ضمن مجال السرد الاستراتيجي الناجح.

لذا ومن خلال تلك المفاهيم نستطيع تكوين المعلومات الاقتصادية، ونعمل على

يساهم الإعلام الاقتصادي في إرساء المبادئ الاقتصادية لدولة الإمارات لبناء اقتصاد مستدام

نشرها بطريقة تُشكل الرأي العام وتؤثر على سلوك المستهلك والأسواق المالية، كما يمكن التسهيل على قطاعات الأعمال في اتخاذ قرارات مستنيرة.

ويمكن استخدام الإسقاط هنا حيث يمكن توجيه هذه المعلومات نحو تحقيق أهداف وطنية، مثل دعم السياسات الاقتصادية وتعزيز الموارد التعليمية. والاستقبال لفهم ودراسة كيفية وإمكانية تفاعل الجمهور مع هذه المعلومات التي سوف يُظهر تأثيرها في تحقيق جودة حياة أفضل للأفراد والاستجابة لمتطلباتهم، ما يُؤكد على أهمية فهم هذه الديناميكيات لإدراك كيفية تأثير الإعلام الاقتصادي على السياسات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

كما ويساهم الإعلام الاقتصادي بشكل كبير في إرساء المبادئ الاقتصادية لدولة الإمارات، وخاصة تلك المرتبطة ببناء اقتصاد مستدام ومتوازن يساهم في حماية استقرار أنظمة الدولة المالية وكذلك التطوير المستمر للتشريعات الاقتصادية وبشكل خاص مبدأ الشفافية والمصداقية وسيادة القانون، من خلال قيامه بالآتي:

1. رفع مستوى الوعي من خلال نشر المعلومات حول الأهداف الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة لخلق جمهور مستنير وداعم.
2. تقديم التحليل المتعمق للسياسات والتأثير الايجابي على قرارات السياسة، فعلى سبيل المثال عندما أصدر مجلس الوزراء لدولة الإمارات في سبتمبر 2023 قراراً نص على أن حمولة المركبات الثقيلة ستقتصر على 65 طن كحد أقصى للمركبات ذات 6 محاور، والذي نتج عنه زيادة في تكاليف نقل المواد الخام المستخدمة في إنتاج الخرسانة، الأمر الذي أدى إلى إثارة الرأي العام عبر وسائل التواصل الاجتماعي لما لهذا القرار من تأثير على حركة التطور العمراني، وقد تجاوبت الحكومة مع هذه المنصات بإعادة دراسة القرار وتأجيل تطبيقه.
3. تعزيز الشفافية؛ إذ يعمل على إعداد التقارير عن السياسات الحكومية، والممارسات التجارية، واتجاهات السوق لبناء الثقة في الإدارة الاقتصادية.

4. تشجيع الابتكار وريادة الأعمال، من خلال عرض قصص النجاح وتوفير الموارد لإلهام ودعم بيئة أعمال ديناميكية.
5. تسهيل التجارة والاستثمار الدوليين، من خلال توفير معلومات قيمة حول الاتجاهات الاقتصادية العالمية لتعزيز مشهد اقتصادي عالمي أكثر ترابطاً.

دراسة حالة: «الغذاء والدواء خط احمر»

خلال فترة تفشي جائحة كوفيد - 19، التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي حيث ألقت بظلالها على الأمن الغذائي والصحي بشكل عام، جاء تصريح صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- في مارس من العام 2020، أكد فيه أن ‹الغذاء والدواء خط أحمر› كتعبير قوي عن إلتزام دولة الإمارات نحو مواطنيها وساكنيها. هذا التصريح الذي تناقلته وسائل الإعلام المحلية المختلفة وعلى سبيل المثال تغطية قناة أبوظبي في «نشرة علوم الدار» حيث تم تسليط الضوء على معانيه العميقة من خلال مقابلات مع خبراء في الاقتصاد والصحة العامة، وكذلك تحليلات لعددٍ من محللين سياسيين، إلى جانب استخدام الرسوم البيانية والأمثلة الملموسة لتوضيح كيف عززت هذه السياسة استقرار الأسواق وحالت دون استغلال الأزمة لرفع الأسعار بشكل غير مبرر.

التغطية الإعلامية لم تقتصر على توصيل التصريح فقط؛ بل امتدت لعرض تأثيراته العملية على الحياة اليومية للمواطنين، فتم تقديم شهادات من عدة مواطنين أعربوا عن شعورهم بالأمان والاطمئنان بفضل استجابة الحكومة السريعة والفعالة، مما خفف من حدة القلق في المجتمع ومنع حدوث مشكلات كالنقص في السلع الأساسية. كما قدمت القناة تحليلات حول كيفية تنفيذ هذه السياسة على أرض الواقع مع مراقبة الأسواق وتنظيم عمليات التوزيع لضمان عدم وجود فجوات في توفر الغذاء والدواء.

مدى مساهمة الإعلام الاقتصادي في تحقيق الأهداف الوطنية

تلعب وسائل الإعلام الاقتصادية دوراً كبيراً في تحقيق الأهداف الوطنية للدول. فهي تساعد على تشكيل الرأي العام والتأثير على الأنشطة الاقتصادية، من خلال تسليط الضوء على أهمية الاستثمار في البنية التحتية، وتشجيع الابتكار، ودعم الشركات الصغيرة.

وفي الحالة الإماراتية، فقد أثرت وسائل الإعلام الاقتصادية لدولة الإمارات بشكل إيجابي على الرأي العام وتشجيع الإجراءات التي تتماشى مع الأهداف الوطنية وتعزيز المبادئ العشرة للدولة وذلك من خلال الترويج للرؤية الاقتصادية كرؤية الإمارات 2021 ونشر وثيقة المبادئ الاقتصادية لدولة الإمارات، والتواصل الفعال بين الحكومة والشعب عبر حسابات الحكومة الرسمية (الإمارات في أرقام، المكتب الإعلامي لحكومة الإمارات).

كما لعب الإعلام الاقتصادي الإماراتي دوراً كبيراً في تصدر دولة الإمارات المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمرتبة (22) عالمياً فيما يتعلق بمؤشر الحرية الاقتصادية العالمي، من خلال ضمان تحقيق الحريات الأثنى عشر بالمؤشر. إذ يعتبر اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة اقتصاداً «حراً إلى أقصى حد» وفقاً للمؤشر لعام 2024.

التحديات الخارجية (الإعلام الأجنبي)

في بعض الأحيان، قد تشكل تغطية وسائل الإعلام الأجنبية تحدياً للوضع الاقتصادي للدول باستخدام مختلف القنوات المباشرة وغير المباشرة. فتؤدي التغطية الإيجابية إلى جذب الاستثمار الأجنبي، في حين أن التغطية السلبية يمكن أن تؤدي إلى هروب رؤوس الأموال وانخفاض النشاط الاقتصادي. وفيما يلي بعضاً من الطرق الرئيسة التي يمكن أن تؤثر بها وسائل الإعلام الأجنبية على الوضع الاقتصادي لدولة الإمارات:

1. خلق تصور عن وضع السوق: تشكل التغطية الإعلامية الأجنبية تصورًا عن مدى الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدولة، مما قد يشكل تحدياً أحياناً على ثقة المستثمرين وتدفق رؤوس الأموال. إذ زعمت بعض المنصات الإعلامية الدولية ضلوع بعض الكيانات الاقتصادية الخاصة في عمليات تهريب معادن، وعلى الرغم من هذه الادعاءات قامت دولة الإمارات بفضل القيادة الحكيمة بتعزيز منظومتها الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، هذا الجهد المنسق أدى إلى تحسين الرقابة والتدابير الداخلية، مما أدى إلى خروج دولة الإمارات من قائمة الرقابة المعزز لمجموعة العمل المالي (فاتف) في وقت قياسي.

2. التأثير على مناخ الاستثمار: تؤثر التغطية الإعلامية الأجنبية على بيئة الأعمال في الدولة، والتغييرات التنظيمية، وفرص الاستثمار. فالتغطية الإيجابية قد تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحافظ مثل ما حدث مؤخراً من دخول

تبني التقنيات المبتكرة يمكن
أن يعزز فعالية وسائل الإعلام
الاقتصادية في نقل المفاهيم
الاقتصادية المعقدة للجمهور

رؤوس الأموال الروسية للدولة، حيث أعلن ولي عهد دبي الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إمارة دبي في النصف الأول من 2023 بلغت 20.87 مليار درهم، في حين أن التغطية السلبية يمكن أن تشكل عامل طرد للمستثمرين المحتملين.

الفرص المتاحة لتعزيز الاعلام الاقتصادي

تتمتع دولة الإمارات بالعديد من الممكنات والفرص لتعزيز الإعلام الاقتصادي والتي يمكن ايجازها على النحو التالي:

1. الابتكار والتكنولوجيا: إن تبني التقنيات المبتكرة مثل تصور البيانات، والأدوات التفاعلية، وسرد نماذج النجاح بالوسائط المتعددة يمكن أن يعزز فعالية وسائل الإعلام الاقتصادية في نقل المفاهيم الاقتصادية المعقدة للجمهور.

2. التعاون مع الخبراء: يمكن لوسائل الإعلام الاقتصادية التعاون مع الاقتصاديين والمحللين الماليين وخبراء الصناعة لتقديم تحليلات ورؤى متعمقة وخاصة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي وصناع المحتوى والمؤثرين مثل حساب «معلومات أحمد «والمستثمر» حمد الماجدي» على منصة إكس (تويتر سابقا)، اللذان يقدمان تحليلاتٍ اقتصادية عن السوق الإماراتي والعالمي على حد سواء، ولديهم مصداقية شعبية، مما يساهم في تعزيز جودة ومصداقية التقارير الاقتصادية.

3. البرامج التعليمية: إن فرصة استمرار تطوير البرامج والمناهج التعليمية وورش العمل، من المرحلة الابتدائية وصولاً إلى الدراسات العليا، والتي تركز على الثقافة الاقتصادية والتعليم المالي يمكن أن يمكّن الأجيال والجمهور من اتخاذ قرارات مالية مستنيرة، مما يساهم في الاستقرار الاقتصادي الشامل ويحقق جيلاً واعٍ اقتصادياً واستثمارياً.

4. قيادة الفكر: إن إنشاء وسائل إعلام اقتصادية كقادة فكر في التحليل الاقتصادي ومناقشات السياسات يمكن أن يساهم في تشكيل الخطاب العام والتأثير على عملية صنع القرار الاقتصادي، إذا تقوم دولة الإمارات على إنشاء أكاديمية الاقتصاد الجديد والتي تهدف إلى تقديم رؤية حديثة ومتطورة لمجالات التنمية الشخصية والمهنية، حيث تسعى لتزويد المتدربين بالمعرفة والأدوات اللازمة لفهم تحديات الاقتصاد المعاصر وتعلم أسس الاستثمار وأدواته وإدارة الأموال. الأمر الذي يؤهل محللين اقتصاديين شباب قادرين على قراءة السوق العالمي وتحليله وتقديم الفرص الاستثمارية للجمهور بشكل مبسط وعبر مقاطع مصورة لا تتعدى دقيقة واحدة في ظل المحتوى العالمي المكتظ بالمعلومات.

وختاماً، فإن الإعلام الاقتصادي يلعب دوراً هاماً كدعامة أساسية للأمن الوطني، من خلال المساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية للدول. كما أنه من خلال الاستفادة من الفرص المذكورة أعلاه، يمكن لوسائل الإعلام الاقتصادية أن تلعب دوراً محورياً في تعزيز الثقافة الاقتصادية، وتعزيز اتخاذ القرارات المستنيرة، والمساهمة في خلق مشهد اقتصادي أكثر شفافية وشمولاً.

المراجع:

- دراسة حول دور الاعلام الاقتصادي في التنمية الاقتصادية: جريدة المصدر الاقتصادية الجزائرية انموذجاً (نجاه الهاشمي، الهام القاسمي) ٢٠٢٠،٢٠٢١
- Perloff, Richard M. The Dynamics of Political Communication: Media and Politics in a Digital Age (pp. 179-119). Abingdon: Routledge, 2022
- Forging the world, Alister Miskimmon, Ben Oloughlin and Laura Roselle
- مرسوم بقانون اتحادي رقم (١٢) لسنة ٢٠٢٣ في شأن تنظيم أوزان وأبعاد المركبات الثقيلة
- منظومة الأمن الغذائي : https://www.youtube.com/watch?v=RFoTDpSbkIM معالي مريم المهيري
- تغطية قناة أبوظبي للقاء رئيس الدولة مع الحكومة وعرض استجابة المجتمع https://www.youtube.com/watch?v=OrWRAV6BpXc
- حزم التحفيز الاقتصادي للحكومة الاتحادية https://u.ae/ar-ae/information-and-outbreak/-19-services/justice-safety-and-the-law/handling-the-covid economic-/19-economic-support-to-minimise-the-impact-of-covid support-of-the-federal-government
- فبراير ٢٠٢٤: الإمارات تخرج رسمياً من قائمة مراقبة الجرائم المالية - صحفية الشرق الأوسط
- موقع أكاديمية الاقتصاد الجديد

عدسة الكلية

معرض صور :

- وفود ولقاءات
- محاضرات
- زيارات
- أنشطة وفعاليات

POLITICS IN A NEW AGE

عبدالله بن زايد يستقبل وفد منتسبي دورة الدفاع الوطني الحادية عشر

لقاء سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية وفداً ضم منتسبي دورة الدفاع الوطني الحادية عشرة 2023 – 2024

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
الإمارات العربية المتحدة
وزارة الخارجية

جامعة الدفاع الوطني لجمهورية كوريا

دائرة التمكين الحكومي

كلية الحرب الجوية الأمريكية

الوفود

كلية الحرب الأمريكية

كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية

الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية المصرية

سعادة اللواء الركن طيار/ الشيخ أحمد بن طحنون آل نهيان
نائب رئيس أركان القوات المسلحة

سعادة / مطر سالم علي الظاهري
وكيل وزارة الدفاع

الفريق/ باري ديل فالي سوسا
رئيس الأركان الأرجنتيني السابق

معالي الدكتور/ عبدالله أدم حمدوك
رئيس وزراء السودان السابق

المحاضرات

معالي عبد الله بن طوق المري
عضو مجلس الوزراء وزير الاقتصاد

معالي/ أنور بن محمد قرقاش
المستشار الدبلوماسي لصاحب السمو رئيس الدولة

معالي الدكتور / ثاني أحمد الزيودي
وزير دولة للتجارة الخارجية

الدكتورة/ موزة غباش
رئيسة رواق عوشة بنت حسين الثقافي الاجتماعي

سعادة الدكتور/ محمد حمد الكويتي
رئيس مجلس الأمن السيبراني لحكومة دولة الإمارات

زيارة إلى الأرشيف
والمكتبة الوطنية

الزيارات

زيارة إلى قاعدة الفجيرة البحرية

زيارة إلى مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

زيارة إلى الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث

جمهورية مصر العربية

سلطنة عمان

الزيارات الاقليمية التي شملت كلاً من (سلطنة عمان-الجمهورية التركية- جمهورية الهند- جمهورية مصر العربية- والمملكة الأردنية الهاشمية) وذلك خلال الفترة 11-15 ديسمبر 2023.

الزيارات الاقليمية

المملكة الأردنية الهاشمية

جمهورية الهند

الجمهورية التركية

جمهورية فرنسا

جمهورية سويسرا

الزيارات الدولية التي شملت كلاً من (جمهورية فرنسا- جمهورية سويسرا- جمهورية اليونان- جمهورية ايطاليا- جمهورية ماليزيا- جمهورية اليابان- جمهورية كوريا الجنوبية- جمهورية الصين - جمهورية فنلندا ومملكة السويد) وذلك خلال الفترة من 2024/2/24 وحتى الفترة 2024/3/9.

الزيارات الدولية

جمهورية اليونان

جمهورية ايطاليا

جمهورية ماليزيا

جمهورية اليابان

جمهورية كوريا الجنوبية

الزيارات الدولية

جمهورية الصين

جمهورية فنلندا

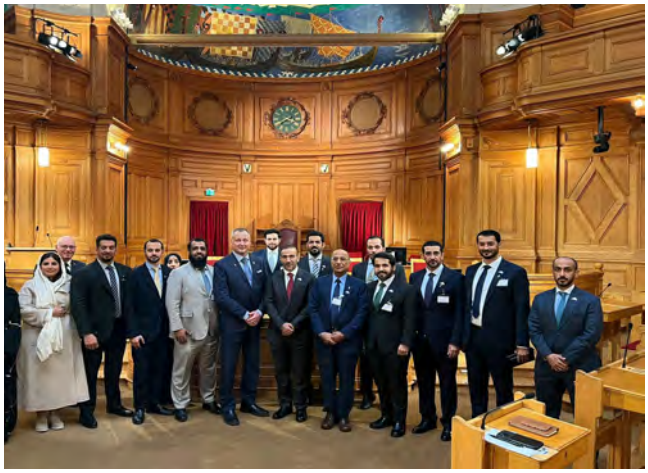

مملكة السويد

اليوم الرياضي

الفعاليات

ملتقى أبوظبي الاستراتيجي العاشر

ليلة النادي وملتقى الخريجين

افتتاح دورة الدفاع الوطني الحادية عشر 2023 - 2024
الاثنين 28/08/2023